مشروع السياسة الوطنية للسكان في ليبيا

تقديـــم

إن مشروع السياسات الوطنية للسكان في ليبيا يهدف في المقام الأول إلى وضع مؤشرات تحدد ملامح السياسة السكانية وتوجيهها بما ينسجم ومتطلبات التنمية وتوجهاتها وترسي دعائم لتنمية سكانية معلنة واضحة المعالم تستند إلى رؤية واضحة ، وأهداف محددة ومنظمة مرتبطة بإطار زمني محدد في إطار علاقة السكان بالتنمية .

تأتي هذه الخطوة الجسورة البناءة بعد أن اصبحت التوجهات الفكرية العلمية والعملية المستندة على البحث العلمي تؤمن بأهمية الأسلوب العلمي في رسم استراتيجيات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .حيث اصبحت مؤسسات الدولة الليبية بعد أن تم إعادة ترتيب اوضاعها تسعى جاهدة إلى الشروع في وضع أسس موضوعية لبناء الدولة العصرية التى تعمل على تحقيق طموحات أبناء المجتمع في التنمية المستدامة والخروج من براثن دوائر التخلف الخانقة . وفي هذا السياق تم إعادة بناء المجلس الوطني للتخطيط حيث شرع القائمون على تسيير شؤونه دعوة جميع الخبراء الليبيين من مختلف التخصصات وفسح المجال أمامهم وتمكينهم من المشاركة الفعالة في رسم السياسات والخطط التنموية الشاملة التى تساعد المؤسسات والهيآت الحكومية التشريعية والتنفيذية على تبني ودعم مخططات تنموية مدروسة ومتوازنة تهتم بشكل مباشرة بإرساء دعائم التنمية المستدامة التى تنهج نهجا علميا رشيدا لبناء الدولة العصرية بكل مقوماتها .على أن تولى المؤسسات الرسمية أولوية مطلقة خاصة للمسألة السكانية التى تعد جوهر التنمية وهدفها ومبتغاها . لذا اصبح وضع المسألة السكانية محل الاهتمام الأول عند صياغة أو رسم سياسيات تنموية هادفة آخذة العنصر البشري بعين الاعتبار فحظى باهتمام خاص من قبل اللجنة التسييرية للمجلس الوطني للتخطيط الذى يعد القاعدة البيانية للجهاز الحكومي الذى يفتقد للبيانات الدقيقة والموضوعية ذات العلاقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والديموغرافية ، والاقتصادية والسياسية خاصة في المرحلة الراهنة التى يتم فيها إعادة ترتيب الأوضاع العامة للمجتمع على مختلف المستويات تمهيدا للانطلاق نحو بناء مشروع تنموي نهضوى يحقق طموحات الأجيال الحاضرة والقادمة .

تستمد المسألة السكانية اهميتها من كونها تمثل عنصر الأساس في تكوين الدولة لذا فإن رسم السياسات السكانية على الصعيد المحلي مسؤولية واستحقاق اجتماعي واقتصادي وسياسي سيادي يقع على عاتق السلطة السياسية للدولة عبر مؤسساتها البحثية والتخطيطية المتخصصة .فضلا عن انها حق مشروع لها في إعدادها وتحديد ملامحها ومؤشراتها الكمية والكيفية وتحديد توجهاتها ومنطلقاتها وفقا لاحتياجاتها من المورد البشري في حدود مواردها المادية والطبيعية المتاحة بما يحقق رفاه سكانها ، وعلى نحو ينسجم مع قدراتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وخصوصيتها الثقافية وقيمها الاخلاقية والدينية وبرامج تحولاتها التنموية الآنية والحاضرة المستقبلية .

انطلاقا من هذه المعطيات بادر المجلس الوطني للتخطيط بتشكيل لجان فنية متخصصة متعددة لوضع مشروعات حاضرة ومستقبلية شاملة للجوانب التنموية كافة .

سعي فريق العمل المكلّف بوضع مقترح للسياسات الوطنية للسكان جاهدا لأن يكون مقترح السياسة السكانية في ليبيا متضمنا لكل التوجهات السكانية في ليبيا وما تعانيه من مشكل وصعوبات وعدم وضوح الرؤية التى تحدد نوع السياسة السكانية وتوجهاتها بما ينسجم والعلاقة الوثيقة التى تربط السكان بالتنمية . لذا يأمل فريق العمل أن يكون مقترح السياسة الوطنية للسكان بداية لآفاق أوسع وبادرة دالة على التوجهات التنموية السليمة الرشيدة نظرا لاستنادها على البحث العلمي واعتماده أسلوبا لرسم السياسات العامة والمتخصصة للدولة . سائلين الله أن يكون قد تضمن هذا المقترح بدايات موضوعية وتوجهات سديدة ومنطلقات موضوعية قادرة على رسم سياسيات وطنية للسكان واعدة تسهم في التخطيط للتحولات التنموية المستقبلية ومعالجة الاختلالات السكانية ذات العلاقة بالتوزيع السكاني في ليبيا ، والناتج عن انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع المشروعات التنموية جغرافيا ، وتفادي التوزيع العشوائي للخدمات العامة.

شمل المشروع خمسة أبعاد جوهرية لرسم ملامح السياسيات السكانية احتوت على معالجة الأوضاع السكانية القائمة في ليبيا انطلاقا من دراسة وتحليل واقع الحركة السكانية والعوامل الاجتماعية والديموغرافية والسياسية التى أثرت على الوضع السكاني في ليبيا وتتمثل الأبعاد في:

- **البعد الأول : الإطار التصورى العام والمفاهيم** ومن مشمولاته ماهية السياسة الوطنية ، وأهدافها ، وأنواعها ، مبرراتها وإبعادها ، ودورها في بناء الدولة ..الخ

- **البعد الثاني : مكون السياسيات الوطنية للسكان** ومن مشمولاته

توزيعات التركيبات السكانية على النحو التالي :

اولاً : الخصائص الكمية للتركيبة النوعية للسكان .

ثانياً : الخصائص الكمية للتركيبة العمرية للسكان .

ثالثاً : الخصائص الكمية للتركيبة السكانية حسب الحالة التعليمية .

رابعاً : الخصائص الكمية للحالة المدنية (الزواج) للسكان .

خامساً : الخصائص الكمية للتركيبة الوظيفية للسكان .

سادساً : الخصائص الكمية لتوزيعات السكان حسب التجمعات الحضرية والريفية.

سابعاً : الخصائص الكمية لتوزيعات السكان غير الليبيين حسب النوع ، والعمر، والتعليم ، والمهنة .....الخ ، وتوزيعاتهم المكانية.

- **البعد الثالث : متغيرات النمو السكاني وفعالية السياسة السكانية .**
- **البعد الرابع : السكان الليبيون النشطون اقتصاديا واوجه النشاط الاقتصادي.**
- **المحور الخامس : الرؤية المستقبلية للسياسات الوطنية للسكان** بهدف وضع مؤشرات تمثل مرتكزات السياسة الوطنية للسكان في ليبيا حاضرا ومستقبلا من خلال صياغة نموذج يحدد ملامح ومنطلقات السياسة السكانية في ليبيا لدعم حركة التنمية. في الختام يأمل فريق العمل أن يكون مقترح السياسة الوطنية للسكان بداية لآفاق أوسع وبادرة دالة على التوجهات التنموية السليمة الرشيدة نظرا لاستنادها على البحث العلمي واعتماده أسلوبا لرسم السياسات العامة والمتخصصة للدولة . سألين الله أن يكون قد تضمن هذا المقترح بدايات موضوعية وتوجهات سديدة ومنطلقات موضوعية قادرة على رسم سياسيات وطنية للسكان واعدة تسهم في التخطيط للتحولات التنموية المستقبلية ومعالجة الاختلالات السكانية ذات العلاقة بالتوزيع السكاني في ليبيا ، والناتج عن انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع المشروعات التنموية جغرافيا، وتفادي التوزيع العشوائي للخدمات العامة. ولله الموفق

رئيس فريق البحث

السياسات الوطنية للسكان في ليبيا

(ملامح مشروع السياسة الوطنية للسكان في ليبيا)

البعد الأول: الإطار التصوري والمفاهيم

تمهيد

تستلزم الأوضاع السكانية في ليبيا ومكوناتها وضع سياسات لمعالجتها وتحديد ملامحها تختلف كثيرا عن الأوضاع السكانية السائدة في منظومة المجتمعات النامية من التركيبة العمرية والنوعية والتوزيعات المكانية ، والهجرة الداخلية والوافدة ، والتوزيعات المهنية والأنشطة الاقتصادية، ومعدلات النمو السكاني ، والعوامل المؤثرة فيه ، والسبب أن لليبيا خصوصية تحتاج إلى بلورة رؤية واضحة وشاملة تمكّن مؤسسات الدولة المعنية بمسائل التخطيط من وضع استراتجيات متعددة للتنمية بمختلف تصنيفاتها.

لذا ينصب اهتمام هذا المشروع على دراسة وضع أسس جوهرية لتكون قاعدة لوضع سياسات سكانية وطنية في ليبيا من خلال تحديد مؤشرات تكون بمثابة المحددات الواقعية لملامح التغيرات الديموغرافية في البلاد ، وتحدّد مظاهر المكونات السكانية الفعلية السائدة لتسهم في بناء مرتكزاتها الإستراتيجية مستمدة مبادئها ومنطلقاتها من تطلعات الدولة الليبية، التي تسعى جاهدة إلى إرساء دعائم موضوعية لرسم سياسات تنموية تحقق طموحات وتطلعات المجتمع الليبي بمختلف فئاته لبلوغ أعلى درجات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، وتحقيق مستويات معيشية كريمة لمكوناته الاجتماعية كافة.

يأتي مشروع السياسات الوطنية للسكان في ليبيا في إطار العلاقة الجدلية القائمة بين الموارد البشرية ومتطلبات برامج التنمية الشاملة، التي تتطلب ضرورة رسم سياسة سكانية تحدد ملامح وآفاق الوضع السكاني في ليبيا، آخذة بعين الاعتبار الواقع السكاني القائم دون إغفال أو تجاهل لظروف المجتمع السائدة الآن واقعا ملموسا منها على وجه الدقة الوضع السكاني، ويجب أن لا تترك المسألة السكانية للمسير العشوائي والاجتهادات الخاصة واللامبالاة الناجمة عن انعدام التخطيط وغياب الرؤية الواضحة المحددة المعالم ، والاهتمام بالكم البشري المتزايد ، بل ضرورة أن يرتبط تناول المسألة السكانية بخطط تنموية تنهض بالفرد والمجتمع ، ومن ثم فإن السياسة السكانية

تسعى إلى دراسة وتحليل الأوضاع السكانية في ليبيا ومكوناتها التي تستلزم وضع سياسات لمعالجتها وتحديد ملامحها انطلاقا من خصوصية المجتمع الليبي، من خلال بلورة رؤية واضحة وشاملة تكشف حقيقة الواقع السكاني والصعوبات التي تواجه حركة التنمية، وأساليب دعمها وتوجيه برامجها في إطار يحدد أوجه توظيفها في خدمة احتياجات السكان وتطلعاتهم المستقبلية.

إن حركة التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحالة الاستقرار النسبي التي يمر بها المجتمع الليبي ولدت الحاجة إلى انبثاق مشروع وطني للسكان يتلخص في ضرورة الاهتمام بمعدل نمو السكان كهدف لإحداث توازن لصالح التنمية بالعمل على زيادة حجم السكان أو تناقصه وهذا الهدف يتحقق من خلال خطط تنموية شاملة تعمل الحكومة على التخطيط لها وتنفيذها في ضوء المعطيات السكانية الآنية والمستقبلية ، والمقارنة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وضرورة زيادة النمو الاقتصادي بمقدار يفوق النمو السكاني حتى يتحقق فائض يمكن استثماره لصالح الأفواه الجديدة ولرفع مستوى معيشة بقية أفراد المجتمع وتحقيق سبل الحياة الكريمة لهم ، وأن ينظر هذا التوجّه إلى سياسة إحداث توازن بين حركة النمو السكاني والنمو الاقتصادي بوصفهما جزئين أساسيين من سياسة وأهداف السياسة السكانية ، وأنشطة كل المؤسسات الدستورية عن طريق التنسيق بين جهود مختلف الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية.

إن الإسراع في بعث مشروع وطني للسكان قائم على سياسة وطنية سكانية واضحة ومعلنة، والتسريع بحركة عجلة التنمية في ليبيا أمر من شأنه أن يخدم جملة من الأهداف في ضوء المعطيات الكمية للسكان من بينها ما يلي:

1. زيادة معدل النمو السكاني الحالي البالغ 1.78% لسنة 2006م ، أو على الأقل المحافظة عليه.

2. زيادة معدل المواليد الخام الذي اتسم بالانخفاض حيث بلغ 23.3 في الألف في تعداد سنة 2006م.

3. خفض معدل الوفيات سواء معدل الوفيات الخام عن المعدل الحالي البالغ 3.4 في الألف بتعداد سنة 2006م ، أم معدل وفيات الرضع الذي بلغ 9.5 في الألف ، مع التنويه على ضرورة التأكد من صحة هذين المعدلين والعمل على اتخاذ كافة التدابير لعدم ازديادهما ، مع الاهتمام بتقليل عدد

الوفيات الناتجة عن حوادث المرور وما تسببه من إعاقات تنعكس سلبا علي حالات الإنجاب وتقلل من عدد القوى المنتجة ، وترفع من معدلات الإعالة .

4. تنمية القيم المحفّزة على العمل المنتج ونبذ انتشار ثقافة التواكل والفساد.
5. نشر مبادئ تنظيم الاتجاه والمحافظة على الأسرة في إطار لا يتناقض مع القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع التي بدورها تدفع المواطن الليبي إلى الإقلال من الإنجاب، ذلك أن عملية الإنجاب هي عملية سلوكية بالدرجة الأولى ، تقف وراءها دوافع متباينة ونسق من القيم الاجتماعية والثقافية.
6. تحديد دور الأجهزة المعنية بالسياسة القومية للسكان لتجعلها مؤهلة للقيام بمهامها تجاه المسألة السكانية برمتها منها: (وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الثقافة والإعلام – وزارة الأوقاف – وزارة التعليم – وزارة العمل والتأهيل وزارة الحكم المحلي – وزارة الداخلية).
7. تشجيع الشباب على الزواج المبكر وتعدد الزوجات، وتوفير أسباب النجاح إذا كانت السياسة السكانية بالمجتمع تسير في اتجاه زيادة عدد السكان، ولعل من أهم أسباب النجاح في هذا التوجّه تحسين الدخل وتوفير السكن وفرص العمل.
8. العمل على اتخاذ إجراءات فاعلة للحد من الهجرة إلى الخارج ، وإعادة المواطنين الذين هاجروا إلى الخارج بكل الوسائل.
9. تشجيع الهجرة الخارجية إلى ليبيا خاصة للعمالة المرغوب فيها وفقا لسياسة انتقائية مع إعطاء أولوية للمهاجرين من البلاد العربية ، فالهجرة من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو السكان بالإضافة إلى عوامل الزيادة الطبيعية.
10. إنشاء هيأة وطنية للاهتمام بالوضع السكاني في ليبيا ، وإدراك أن الاستمرار في انخفاض الزيادة السكانية عن المعدل الذي بلغه في تعداد 2006م يعد مشكلة ديموغرافية تواجه المجتمع الليبي ، ويشكل عقبة أمام الجهود التنموية المبذولة والتي ستبذل مستقبلا لأجل الرفع من مستوى الإنتاج بطريقة فعّالة وقادرة على تحقيق الرخاء والرفاهية لأفراد المجتمع كافة .

إن السياسية السكانية من شأنها أن تحقق التكامل بين برامج التنمية كافة وتجعلها وحدة واحدة متصلة بخطط التنمية الوطنية لتحقيق العديد من الأهداف التنموية من بينها:

- تحقيق نمو اجتماعي واقتصادي متوازن وعادل
- تحسين الأوضاع الصحية.
- تأمين سبل الحياة الكريمة للأجيال الحاضرة والقادمة.

- تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السكانية المتمثل في رفع مستوى المعيشة للسكان وليس مجرد رفع متوسط الدخل القومي.

ماهية السياسة السكانية

بالرغم من التباين الشكلي بين المحاولات التي سعت إلى تحديد ماهية السياسة السكانية إلا أنها تتفق في مضمونها، فهي تعبر عن الأسلوب الذي يحدد كيفية تدخل الحكومات في المسألة السكانية بمختلف مكوناتها، وتعرّف السياسة السكانية بأنها : " مقاييس أو برامج تشريعية أو إدارية أو إجراءات حكومية أخرى تخص تعديل أو تغيير الاتجاهات السكانية القائمة لصالح رفاهية المجتمع"، وهي بهذا المعني تتضمن جوانب السياسة العامة التي توضع لمواجهة النتائج غير المرغوب فيها للقوى الاجتماعية. وبوجه عام يتمركز الاهتمام للسياسة السكانية حول الجهود التي تبذل للمحافظة على حجم السكان القائم أو لزيادة معدل النمو السكاني ، وبعبارة أخرى يتمثل الهدف الأساسي في محاولة ضبط حجم السكان ، مع الأخذ في الاعتبار مختلف المسائل التي تؤثر في تركيب السكان وتوزيعهم الجغرافي.

إن ابسط التعريفات للسياسة السكانية مفاده : " إن السياسة السكانية تعني الإجراءات الظاهرة أو الضمنية التي تتخذها الحكومات للتأثير على حجم السكان أو نموهم أو توزيعهم أو تكوينهم ، والمراد بها أيضا سياسة الدولة حيال سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل أي أنها تشمل مجموعة من الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كماً وكيفاً في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية إفراده وهناك اتجاهات أخرى عرّفت السياسة السكانية بأنها مجموعة من التشريعات تهدف إلى تحديد ملامح الحركة السكانية لأجل التوصل إلى انجاز نتائج ديموغرافية محددة سلفا بما يعكس الجوانب التنفيذية للإجراءات التي تتخذها الدول للتأثير على اتجاهات الحركة السكانية ".

وفي جانب أخر متصل بالتركيبة النوعية والعمرية والمهنية للسكان تعرّف بأنها:" الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في إطار المسألة السكانية بخصوص التركيبة السكانية وتوزيعاتها الفئوية المتعددة، التي تسعى جاهدة لتحقيقها باستخدام أساليب وبرامج منظمة ومخطط لها".

بوجه عام يمكن القول أن المكون الأساسي التقليدي الذي يحدد ماهية السياسة السكانية ومنطلقاتها يتمثل في المتغيرات الديموغرافية ذات العلاقة بحجم السكان من حيث معدل النمو

والتوزيعات العمرية والمهنية والنوعية والمكانية التي تعكس خصائصهم الكمية والنوعية ، وبهذا المعني فإن السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة الزيادة السكانية فقط (وهو المفهوم التقليدي) ولكنها تشمل كذلك برامج تنشيط نمو السكان ، وتنظيم الهجرة وحركة السكان ، وتنسيق القوى العاملة ، وتنظيم تدفق العمالة من الخارج ، وهجرة الكفاءات ، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتخفيض الآثار الصحية للخصوبة غير المنظمة ، وتحسين سمات السكان، وتضييق الفجوة بين سكان الريف والحضر وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي والاجتماعي.

مبادئ السياسات السكانية

تنطلق السياسة الوطنية للسكان من جملة من المبادئ الأساسية من بينها ما يأتي:

1. التركيز على الجوانب الديموغرافية بوصفها مكوناً أساسياً ـ اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ـ من مكونات السياسات الوطنية للسكان ، التي تساعد على العمل لأجل الإيفاء بالمتطلبات المادية والمعنوية للسكان ، ومعالجة الاختلالات السكانية والتوزيع السكاني غير المتوازن على المستوى المكاني الناجم عن برامج التنمية غير العادلة.
2. مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والهوية الثقافية والدينية والأخلاقية ونسق القيم للسكان وأوضاعهم المرتبطة بها.
3. تحقيق مبدأ التكامل والشمولية بين السياسات السكانية والتحولات التنموية بكل مستوياتها وتصنيفاتها.
4. ضرورة تبني سياسة تحدد نوعية وتوجهات السياسات السكانية في ليبيا بصورة تحقق تنمية سكانية متوازنة تنمويا اقتصاديا واجتماعيا ومكانيا، بما يفضي إلى إنجاز توجهات التنمية السكانية الشاملة والمتوازنة بين جميع المناطق في ليبيا.
5. العمل على عدم تعارض منطلقات السياسة السكانية وتوجهاتها مع برامج التنمية ومخططاتها، خاصة فيما يتعلق بسياسة تنظيم الأسرة حسب ما تبنته المؤتمرات العلمية المتخصصة المحلية والعالمية، ودعم حق الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الأسرة وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بمسؤولية كاملة، بما لا يتعارض مع قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده الاجتماعية ومعتقداته الدينية، وتوجهاته التنموية على نحو لا يهدد تماسك الأسرة الليبية اجتماعيا مستقبلا.

6. حق الأفراد في الحصول على المعلومات والوسائل التي تساعدهم على تنظيم أسرهم ، والحصول على الرعاية الصحية اللازمة للأم والطفل ، وأن تؤخذ رغباتهم ومسؤولياتهم في الإنجاب بعين الاعتبار بالمقام الأول ، على أن تولي السياسات السكانية أهمية خاصة لاحتياجات المجتمع من الأيدي العاملة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية ، واحتياجات الأبناء الحاليين والقادمين مستقبلا ومسؤولياتهم تجاه مجتمعهم.

أهداف السياسة الوطنية للسكان

يهدف مشروع السياسات الوطنية للسكان في ليبيا في المقام الأول إلى وضع مؤشرات تحدد ملامح السياسات السكانية وتوجهاتها بما ينسجم ومتطلبات التنمية التي ترسي دعائم تنمية سكانية معلنة واضحة المعالم تستند إلى رؤية علمية واضحة ، وأهداف محددة منظمة مرتبطة بإطار زمني محدد، وتتمثل أهداف السياسة السكانية في:

1. صياغة مؤشرات ديموغرافية واقعية توضح الملامح العامة لمرتكزات السياسات الوطنية للسكان لدعم التحولات التنموية في الدولة الليبية حاضرا ومستقبلا.
2. تحديد مسارات السياسة الوطنية الفعّالة المعللة علميا، لتحليل الأوضاع السكانية السائدة في ليبيا بهدف الكشف عن العوامل المؤثرة في التغيرات الديموغرافية المؤثرة سلبيا على حركة السكان للوقوف على الأسباب والنتائج المترتبة عنها، لغرض تضمينها في محتويات السياسة السكانية ومعالجتها خاصة من حيث:
   - الانخفاض المستمر في معدلات النمو السكاني.
   - انخفاض معدلات الإنجاب والخصوبة.
   - تزايد عدد العاملين في ظل ظروف سوق العمل الآنية المتردية.
   - الهجرة الداخلية العشوائية غير مدروسة العواقب وغير المخطط لها.
   - هجرة العمالة الوافدة.
3. المساهمة في وضع برامج التنمية في ليبيا انطلاقا من تحديد جملة من المرتكزات الجوهرية، تنطلق من مؤشرات كمية واقعية، مستمدة لأصولها من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي الملموس بعيدا عن التنظير المفرط، وهذا يمثل حقا من حقوق سيادة الدولة.

4. اتخاذ كافة التدابير لتمكّين المرأة فعليا من أداء دورها التنموي بعيدا عن أساليب الدعاية الإعلامية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات المجتمع ، انطلاقا من رؤية علمية تقوم على مرجعيات دينية واجتماعية وثقافية تراعي خصوصية المجتمع الليبي.
5. الأخذ في الاعتبار حقوق الأطفال وتحقيق سبل الرفاه لهم، والعناية بكبار السن ، وذوي الاحتياجات الخاصة وإعادة تأهيلهم ، وكذلك الفئات المهمّشة بالمجتمع وتوفير سبل الرعاية الاجتماعية لهم.
6. تبني سياسة صحية تهدف إلى الوقاية من الأمراض المزمنة والمعدية ، ومعالجة الحالات الراهنة لضمان أجيال سليمة تتمتع بحياة مريحة وتساهم في مشروعات التنمية بفعالية.
7. الهدف الجوهري للسياسات الوطنية للسكان هو معالجة أسباب الانخفاض الحاد في معدلات النمو السكاني وآثاره الديموغرافية بالمجتمع ، وانعكاساته السلبية على التحولات التنموية ، وتقدير الاحتياجات المتزايدة من القوى العاملة (في حالة النموذج الليبي) ، لا سيما في ظل التأثير السلبي لتزايد عدد السكان في الفئات العمرية الأصغر (أقل من 15 سنة) حيث بلغ عدد السكان على مستوى هذه الفئة العمرية (1645833) نسمة ، بمعدل مئوي قدره 31.06% من إجمالي عدد السكان الليبيين ، وبالمقابل بلغ عدد السكان من الفئات العمرية (15سنة فما فوق) (3652319) نسمة بمعدل مئوي قدره 68.94% من إجمالي عدد السكان حسب التعداد لسنة 2006م ، بفارق قدره (2006486) نسمة لصالح الفئات العمرية (15سنة فما فوق) ، بمعدل مئوي 45.06% وفقا للنتائج النهائية لتعداد 2006م ، ويؤثر الفرق العمري للسكان بين الفئات العمرية المنتجة والفئات العمرية المعالة على القوى الإنتاجية وحركة الإنتاج للمجتمع؛ فالتركيب العمري الفتي للسكان وما يمر به المجتمع من تغيرات متعددة الأوجه أثرت سلبا على حركة التنمية والإنتاج بشكل خاص ؛ فخاصية هذه التركيبة السكانية مرهقة للاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعاني من مشكلات مزمنة ولم يشتد ساعده بعد ؛ وهذه الفئات العمرية الشابة بحاجة إلى نفقات كثيرة لتغطية احتياجاتها من تعليم وصحة وتغذية وتوظيف وخدمات ، وهي تمثل معطيات ديموغرافية بحاجة إلى تخصيص محور خاص من محاور السياسات الوطنية للسكان لها.

تحاول السياسات السكانية الوطنية في هذا السياق التعرّف على متوسط الأعمار بين السكان ، للوصول إلى أي مدى يمكن أن تكون التوزيعات العمرية موزعة توزيعا متوازنا بين القطاعات

الإنتاجية والخدمية ، نظرا لأن التركيب العمري له تأثير كبير على برامج التنمية والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في المجتمع انطلاقا من الاعتبارات التالية :

1. تعتمد السياسة السكانية على وضع أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تعالج الأوضاع العامة، لعودة حالة التوازن لمعدلات النمو السكاني من خلال تزايد معدلات الإنجاب ، وعدد المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات إن كان توجه السياسة العامة للمجتمع يسعى إلى العمل على زيادة عدد السكان تحقيقا لأغراض إستراتيجية تخدم المصالح العامة للدولة.
2. تتمثل الأهداف الجوهرية المحددة لمنطلقات مشروع السياسات الوطنية للسكان في: وضع مؤشرات كمية واقعية تحدد ملامح مرتكزات السياسات السكانية الملائمة لمعالجة الاختلالات الديموغرافية في ليبيا لمختلف التكوينات السكانية على الأساس المكاني ، ومعالجة تراجع التجمّعات الريفية في مقابل اتساع رقعة التجمّعات الحضرية وآثارها على برامج التنمية ، وتوجيه اتجاهات النمو السكاني في ليبيا من خلال معرفة الأسباب المؤدية إلى ارتفاع وانخفاض معدل نمو السكان ، وهذه الأهداف من شأنها أن تفضي إلى الوصول إلى وضع مرتكزات لسياسات سكانية لليبيا حاضرا ومستقبلا ، وتمكّن من صياغة نموذج يحدد ملامح مرتكزات السياسات السكانية لدعم حركة التنمية.
3. النهوض بالمستوى الصحي للسكان ورفاهيتهم من خلال اتخاذ إجراءات يكون من شانها خفض معدلات الوفيات لأجل رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد من عمر (73 سنة) حسب أخر تقدير في ليبيا إلى عمر (77 سنة) كما هو الحال بالمجتمعات المتقدمة.
4. تكثيف الجهود لتوسيع الخيارات أمام الشباب للزواج بما يحقق ارتفاع معدل الخصوبة، وحماية النساء الحوامل والأطفال الرضّع بغية الوصول إلى معدل نمو ديموغرافي مقبول ، من خلال تثبيت المعدل الحالي لنمو السكان ، أو زيادته قليلا بما يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لحركة التنمية بالمجتمع.
5. السعي لتخفيض حالة الأمية خاصة بين النساء وفي المناطق الريفية.
6. انتهاج سياسات شمولية تحقق التكامل بين العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

أبعاد ومتطلبات السياسة السكانية

تسعى السياسات الوطنية للسكان إلى معالجة ثلاثة أبعاد جوهرية ذات علاقة بالمسالة السكانية وما ينجم عنها من مشكلات، وتتمثل هذه الأبعاد الأساسية للسياسات الوطنية للسكان في الآتي :

1. النمو السكاني.
2. التوزيع السكاني.
3. الخصائص السكانية.

تكمن متطلبات السياسية السكانية في الحاجة إلى الظروف الموضوعية التي تفي بمتطلباتها ، وتساعد على تحديد توجهاتها التي تخدم أهدافها، وتسهم في تحديد مواضع المشكلات السكانية التي يعاني منها المجتمع من حيث الزيادة والنقصان ، وحركة السكان داخليا وخارجيا ، وأن تكون السياسة معلنة وواضحة المعالم وذات أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، وتحديد الأساليب التي يمكن على أساسها بلوغ الأهداف المرجوة منها ، وتحديد الأجهزة المسؤولة على تنفيذ توجهات السياسة تحديداً واضحاً مع بيان مسؤولياتها واختصاصاتها ، ووضع برامج عملية واضحة الملامح وفقا لمدى زمني محدد سلفا ، ووضع المعايير والضوابط التي تساعد على وضع برنامج تقييمي لقياس مدى تحقق هذه الأهداف.

إن هذه المتطلبات تمثل قواعد بالغة الأهمية يجب مراعاتها للوصول إلى سياسة سكانية رشيدة وفقا لأسس منهجية علمية متوازنة ، تحقيقا لمبدأ التكامل المنهجي في البحث العلمي بحيث يمكَّن فريق البحث من وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس اتجاهات الحركة السكانية في ليبيا حسب الخصائص العامة للسكان لتحديد أوجه الاختلافات الكمية التي تعكس التغيرات الديموغرافية سلبا وإيجابا.

مبررات تبني السياسة السكانية

إن وضع سياسيات وطنية للسكان تعتمد على مؤشرات تحدد ملامحها وتوجهاتها العامة والخاصة في ظل ظروف مجتمعنا المعاصر تعد من أولويات اهتمامات الحكومة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية ، استنادا إلى معايير تتفق مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لحركة السكان في ليبيا ، وأن تكون لها مبرراتها الموضوعية التي تمكن الحكومة وتجعلها قادرة على وضع خطط تنموية تحقق مطالب واحتياجات السكان في مختلف مجالات التنمية ، ومناحي الحياة

الاجتماعية المتباينة ، وتضبط في الوقت ذاته برامج عمل الحكومة بحيث تصبح مطالبة بالسير على نهجها ومنطلقاتها بما يحقق أهدافها ودورها في بناء الدولة على مختلف الأصعدة.

فالمجتمع المعاصر لا يمكن أن يتقدم إلا من خلال الاعتماد المطلق على البحث العلمي والدراسات المتخصصة المتعمقة القادرة على فهم واستيعاب الواقع الاجتماعي بكل مكوناته وتناقضاته وتوافقاته ، حتى يكون قادرا على التعامل مع الحاضر والتخطيط للمستقبل بناء على معايير وأساليب ومنهجيات علمية تخدم جملة من الأهداف المحددة لتوظيفها لصالح الإنسان ومستقبلة، ونتيجة لعدم وجود سياسات سكانية واضحة المعالم في ليبيا حتى يومنا هذا فقد بات من الضروري تبني سياسة سكانية تضمن للمجتمع الليبي عوامل البقاء والنمو وسبل العيش الكريم بشكل أفضل من الماضي، وقد اهتمت اغلب دول العالم في الفترة الماضية بموضوع السكان والمواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وبينت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والسكان تؤثر في خصائص السكان بشكل مباشر وغير مباشر.

في هذا السياق أوصت العديد من المؤتمرات الدولية بأهمية وضع السياسات السكانية ، وحرصت على متابعة تنفيذ برامج وطنية تعنى بالسكان والصحة الإنجابية والشباب ، وتمكين المرأة ، ومحاربة الفقر، والحق في التعليم والعمل ، وحرية الرأي ...الخ ، وأصبحت هذه البرامج من الأساسيات التي من حق أفراد المجتمع الحصول عليها ، وصارت تشكل مبادئ تحكم التوجّه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحقوقي بالمنظومة الدولية ، وفي ليبيا بينت الدراسات السكانية والاجتماعية أن هناك تغيراً ملحوظا في خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية ، وقد ينجم عن هذه التغيرات نتائج سلبية على مستقبل المجتمع ، مما يتوجب وضع السياسات التي تحافظ على المكّون الاجتماعي للمجتمع الليبي ، وتؤمّن تحقيق نمو سكاني واقتصادي متوازن ؛ لذا ثمة عدد من العوامل المتنوعة التي تشكّل في مجملها مبررات منطقية تستدعي ضرورتها أن تتبنى الدولة الليبية سياسات وطنية للسكان تولي أهمية خاصة للوضع السكاني القائم في ليبيا ومن هذه المبررات :

1. انخفاض متوسط معدل النمو السكاني في ليبيا من 4.2% في سبعينيات القرن الماضي إلى 1.8% في مطلع القرن الحالي، ومن ثم ينبغي وضع البرامج التي تحول دون الاستمرار في الانخفاض المطرد للنمو السكاني.

2. انخفاض نسبة السكان من الفئات العمرية لصغار السنّ (15سنة فأقل) من 39% وفقا لتعداد سنة 1995م إلي 31% حسب تعداد سنة 2006م، في مقابل تزايد عدد السكان في الفئة العمرية (15سنة فما فوق) من نسبة 60.95% بتعداد 1995م إلى 68.94% بتعداد سنة 2006م من إجمالي عدد السكان .
3. هناك تغير كبير في التركيب العمري للسكان رغم أن نسبة السكان في الفئة العمرية (65 سنة فما فوق) مازالت بسيطة إذ بلغت (224906) نسمة حسب تعداد سنة 2006م بمعدل 4.2% من إجمالي السكان الليبيين في مقابل انخفاض عدد السكان المعمرين من الفئة العمرية (85 سنة فأكثر) والتي بلغت (16786) نسمة في تعداد 2006م بمعدل 0.3% من إجمالي عدد السكان الليبيين 2006م.
4. انخفاض مستوى خصوبة المرأة الليبية من 8.3 مولود في سبعينيات القرن الماضي إلى2.7 مولود في مطلع القرن الحالي.
5. ارتفاع نسبة سكان التجمّعات الحضرية إلى أكثر من85% من إجمالي عدد السكان، وهو تركّز سكاني غير مخطط.
6. التوزيع السكاني غير المتوازن بين المناطق في ليبيا يشكل تهديدا للأمن الاجتماعي والتنموي للدولة.
7. تكدّس القوة العاملة بالمهن الإدارية والخدمية مقابل انخفاض شديد للعاملين بمواقع الإنتاج ، مما يترتب عليه ضعف في قدرة الاقتصاد الوطني، وبالرُغم من توفر فرص العمل بالاقتصاد الليبي، إلا أن هناك أعدادا كبيرة من الشباب الباحثين عن عمل نتيجة لنقص التدريب والتعليم وعزوف بعضهم عن القيام بأعمال معينة ، وخير دليل على ذلك وجود أعداد كبيرة من غير الليبيين يعملون بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في ليبيا.
8. ازدياد تيار الهجرة الخارجية متمثلة في العمالة الوافدة المنفلتة التي لا تحكمها ضوابط تشريعية ولا معايير معينة ، تحدد الحاجة إليها كما وكيفا بما يلبي احتياجات سوق العمل الوطني ، وقد ترتب عنها نتائج سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وستكون عائقا أمام نمو الاقتصاد الليبي إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتقنينها ومعالجتها بالأسلوب الأمثل.
9. المخاطر البيئية المحيطة ومن أهمها نقص المياه والتغيرات المناخية ، مما يتوجب أخذها في الاعتبار عند وضع البرامج والخطط التنموية.

10. التفاوت في توزيع الدخول بين السكان وهو أمر يبعث على ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية بالإمكان تفاديها من خلال العمل على تخفيض هذه الفجوة الاقتصادية.
11. يجب الأخذ في الاعتبار الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) بإجراء دراسات حول أوضاعهم الصحية والاجتماعية وتوزيعاتهم المكانية ، لضمان تقديم الخدمات اللازمة لهم والعمل على توظيفهم اقتصاديا حسب متطلبات سوق العمل بما يتلاءم مع قدراتهم.

دور السياسة السكانية في بناء الدولة الليبية

إن التفكير في الحاجة إلى سياسة وطنية للسكان يعد خطوة جسورة ، وبناءة بعد أن نحج المجتمع الليبي في إحداث تغيرات جوهرية مفصلية في بنية وتركيبة نظامه السياسي؛ إذ أصبحت التوجهات الفكرية العلمية والعملية المستندة على البحث العلمي تؤمن بأهمية الأسلوب العلمي في رسم استراتيجيات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد أصبحت مؤسسات الدولة الليبية بعد أن تم إعادة ترتيب أوضاعها تسعى جاهدة إلى الشروع في وضع أسس موضوعية لبناء الدولة العصرية التي ستعمل على تحقيق طموحات أبناء المجتمع في التنمية المستدامة والخروج من براثن دوائر التخلف الخانقة.

تستمد المسألة السكانية أهميتها من كونها تمثل عنصر الأساس في تكوين الدولة؛ لذا فإن رسم السياسات السكانية على الصعيد المحلي مسؤولية واستحقاق اجتماعي واقتصادي وسياسي سيادي يقع على عاتق السلطة السياسية عبر مؤسساتها البحثية والتخطيطية المتخصصة ، فضلا عن أنها حق مشروع لها في إعدادها وتحديد ملامحها ومؤشراتها الكمية والكيفية ، وتحديد توجهاتها ومنطلقاتها وفقا لاحتياجاتها من الموارد البشرية في حدود مواردها المادية والطبيعية المتاحة بما يحقق رفاهية سكانها دون تدخلات أو إملاءات خارجية ، وعلى نحو ينسجم مع قدراتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وخصوصيتها الثقافية وقيمها الأخلاقية والدينية وبرامج تحولاتها التنموية الآنية والحاضرة والمستقبلية ، ومن ثم فإن الدور المأمول من وضع أسس لمشروع السياسة السكانية يتمثل في :

- مناقشة الأوضاع السكانية الراهنة في ليبيا وسبل معالجة الاختلالات الديموغرافية التي يعاني منها المجتمع، خاصة من حيث التكوينات النوعية والعمرية ، والمهنية والحيوية ، والتوزيعات المكانية.

- وضع أسس موضوعية واقعية لمعالجة الانحسار أو الانكماش السكاني بالمناطق الريفية ، والانتشار والامتداد غير المنظم بالمناطق الحضرية.
- إعادة الإنتاج السكاني بما يخدم التوجهات التنموية حاضرا ومستقبلا في ظل وجود مقومات اجتماعية واقتصادية موضوعية ملائمة.
- معالجة الأوضاع السكانية وما ينجم عن حركة السكان من ايجابيات وسلبيات بما يسهم في طرح خيارات أمام المسؤولين بالدولة الليبية لتحديد نوع السياسة السكانية التي ينبغي إتباعها ومتطلباتها وعوامل نجاحها.

توجهات السياسة السكانية

لا شك في أن التوجهات الأساسية للسياسة السكانية تعتمد على ما يطمح المجتمع إلى بلوغه من حيث عدد السكان، الذي يلبي احتياجاته من القوى العاملة المنتجة للمساهمة في انجاز المخططات التنموية التي تفضي إلى تقدم المجتمع ، وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتمكنه من إعداد السياسات الكفيلة ببلوغه مرحلة الاستقرار والرفاهية الاجتماعية ، وفي هذا السياق تشير أدبيات التراث الفكري الديموغرافي إلى أن الاهتمام الحكومي بمسائل السكان لم يكن مرتبطا بالمجتمع المعاصر؛ بل كان توجها معروفا منذ القدم في إطار فلسفة تدخل الحكومات في شؤون السكان من قبيل فرض القوانين وسن التشريعات التي تعالج القضايا السكانية المتصلة اتصالا مباشرا بالسكان كالتشجيع على الزواج من خلال انتهاج العديد من السياسات مثل: تحديد مرحلة عمرية معينة كحد أدنى للزواج ، فرض الضرائب على غير المتزوجين ، التحكم في حركة الهجرة، تحديد حجم السكان المرغوب فيه، دعم الأسرة ماديا ومعنويا ، تنظيم الإنجاب وما شابه ذلك من إجراءات.

وتختلف السياسات السكانية في توجهاتها؛ باختلاف منطلقاتها الأيديولوجية، فالسياسات السكانية التي تنطلق من مبدأ زيادة عدد السكان تنهج من خلالها الحكومات العمل على زيادة معدلات النمو السكاني بزيادة عدد المواليد، والعمل على خفض معدلات الوفيات، وزيادة حركة السكان خاصة الخارجية منها، وقد تنحى بعض السياسات السكانية منحى أخر مغايرا لهذا التوجه فتسعى إلى خفض معدلات النمو السكاني من خلال اتباع أسلوب تنظيم الإنجاب، وتحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم لكل أسرة بهدف إبطاء وتيرة معدل النمو السكاني من خلال العمل

على الحد من عدد المواليد الجدد ، وفي كل الأحول فإن الظروف العامة للدولة وأوضاعها السكانية ومواردها الطبيعية ومساحة أراضيها تعد من المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات في تحديد نوع السياسية السكانية المتبعة.

لقد سعت المجتمعات المتقدمة (الصناعية) مثل: ألمانيا ، ايطاليا واليابان إلى تبني سياسات سكانية تهدف إلى زيادة عدد السكان بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ووضُعت العديد من التدابير التي من شأنها زيادة عدد السكان والتشجيع عليه ، وقد تبلورت هذه الأهداف في استراتيجيات متباينة مثل:-

- دفع أجور منتظمة للأسر المنجبة للأطفال ومنح المكافآت لهم.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي المشجع على ازدياد الإنجاب.
- حظر استخدام وسائل منع الحمل.
- تحديد تدفق الهجرة الخارجية.
- سن التشريعات الخاصة بتحسين النسل والسلالة ، والتي كانت بمثابة دوافع تعكس الرغبة في زيادة عدد السكان ارتبطت بطموحات سياسية وإقليمية خلال مرحلة تاريخية معينة.

وتمشيا مع حركة التغير الاجتماعي الشاملة عدلت تلك المجتمعات سياساتها السكانية في التوجه ذاته إلى حد ما، ولكنها استندت إلى منطق مختلف في بعض من المجتمعات فتميزت بالسير في اتجاه انخفاض معدلات النمو السكاني، حيث كانت معدلات الخصوبة فيها أقل من أن تقوم بدورها الطبيعي في عملية الإحلال (عوضاً عن الوفيات) ، وقدرت العملية ككل على أنها مجرد مسألة وقت قصير سينقضي مع مرور الزمن ، وقد تغيرت الكثير من المعطيات المجتمعية التي جعلت غالبية البلدان الأوروبية تمر بمرحلة نقص سكاني طبيعي حاد، وأسهم الكساد الاقتصادي في صياغة مفهوم جديد للعدالة الاجتماعية ، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ خطوات جادة لحماية العمال من مخاطر البطالة ، وضمان أدنى حد ممكن لدخل الأسرة يراعى فيه عدد الأفراد ونسبة الإعالة لكل عامل.

وعلى الرغُم من أنه لم يكن واضحاً إلى أي مدى كانت معدلات المواليد المنخفضة استمراراً للاتجاهات العالمية ، والي أي مدى كانت ظروف الحرب والكساد تشكل ظاهرة مؤقتة ، إلا أنه كان من المعتقد أن انخفاض معدل الزواج وانخفاض معدلات الخصوبة المرتبطة به يُعزى إلى

عامل اقتصادي بحت ، ومن ثم ارتبطت محاولة الاحتفاظ بحجم السكان القائم ، أو العمل على زيادة معدلات المواليد بانتهاج خطوات إجرائية تتمثل في تطوير برامج التأمين الاجتماعي خاصة البرامج التي تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة ، ولعل هذا الارتباط هو ما جعل هذه البرامج تختلف فيما بينها تبعا لنماذج السياسات السكانية المتبعة ، فهي لم تكن سياسات توسعية بالمعني الاستعماري ، بل كانت مدفوعة بالرغبة في تجنّب الانخفاض الحاد في معدلات النمو والتدهور السكاني ، أو في تحقيق تزايد سكاني ولو بدرجة ما، وقد وضعت برامج مماثلة كجزء متكامل من مخطط بناء الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقاً ، ودول أوربا الشرقية ، وقد استندت هذه البرامج على مناهضة ماركس لنظرية مالثوس التشاؤمية للسكان، فقد ذهب ماركس إلى أن الزيادة السكانية المفرطة " مسألة لا تعيب التنظيم الاجتماعي"، وأكد على حاجة الاتحاد السوفيتي الماسة إلى حجم سكاني كبير، غير أن طبيعة السياسات السكانية في هذه البلدان كانت إلى حد ما مسألة تفّسر أو تعبر عن إرادة الحكومة وتوجهاتها في اختيار برامجها وسياساتها العامة.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور دول جديدة ، وتنامي الوعي بالمشكلات السكانية والاقتصادية في الدول النامية مثلت السياسات السكانية وجهة نظر أخرى مغايرة : ففي كثير من المجتمعات انخفضت معدلات الوفيات انخفاضاً ملحوظاً في مقابل تزايد كبير في معدلات الخصوبة على نحو مستمر، وكان هذا موقفاً لم تألفه التجربة الغربية من قبل ، وفرضت هذه المعدلات إمكانية تضاعف عدد السكان خلال جيل واحد، ومن ثم أثارت المخاوف بأن ما يُبذل من جهد لرفع مستوى المعيشة سوف يضيع سدى أمام ضرورة توفير الحد الأدنى الممكن من مستوى المعيشة اللائق لهذه الأعداد المتزايدة، ومن هنا بدأت تظهر سياسات سكانية جديدة تتجه نحو العمل على تخفيض معدلات النمو السكاني في كثير من المجتمعات النامية في الشرق الأقصى والكاريبي، أو على الأقل المحافظة على المعدلات القائمة.

إن جوهر المشكلة السكانية التي تواجه عالم اليوم ولدت الحاجة إلى وضع سياسات سكانية تسير في اتجاه تخفيض معدلات النمو السكاني، وهذا التوجه نجم عن الارتفاع الكبير المتسارع في عدد سكان العالم في العصر الحديث بدرجة لم يعرفها تاريخ البشرية في السابق ، فقد بلغ سكان العالم (البليون) الأولى منذ بداية القرن التاسع عشر، وبحلول سنة 1930م أُضيف إلى الكرة الأرضية "بليوناً " آخر، ومع أن البليون الثاني تحقق على مدار أكثر من قرن إلا أن البليون الثالث

لم يستغرق إلا ثلاثين سنة فقط وكان ذلك سنة 1960م ، ثم يأتي البليون الرابع في سنة 1973م محققا هذه الزيادة في حجم سكان العالم في فترة قصيرة جدا لم تتعد سوى 13 سنة تقريبا ، ثم استمر النمو السكاني العالمي في الزيادة بمعدل بليون نسمة كل 13 سنة ، ومن ثم قدرت الإحصائيات أنه بحلول سنة 2000م ، سيصل عدد سكان العالم قرابة ستة بلايين نسمة وهو ما تحقق فعلا ، وقد وصل عدد سكان العالم إلى البليون السابع بنهاية سنة 2011هـ.

نماذج من السياسات السكانية في بعض المجتمعات

تمهيد

يتبع كل مجتمع من المجتمعات سياسات معينة لتنظيم سلوك سكانه من الناحية الديموغرافية حاضراً ومستقبلاً ، بهدف معالجة مشكلة الزيادة السريعة أو انخفاض عدد السكان ، وتشتمل هذه السياسات على برامج لتنشيط نمو السكان خصوصا تلك التي تعاني من نقص في فئة الشباب ممن هم في سن العمل ، وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وتمكين فئة الشباب وإدماجهم في الحياة العامة بشكل أكثر فاعلية ، وبينما تعتمد المجتمعات الغربية مبدأ الشفافية في إعلان السياسات السكانية إلا أنها غير معلنة وغير محددة المعالم في العديد من منظومة المجتمعات النامية.

من خلال الاطلاع على السياسات السكانية التي اعتمدت منذ ستينيات القرن الماضي بعدد من المجتمعات المختارة يتبين أن أغلب المجتمعات اعتمدت سياسات سكانية تهدف إلى تخفيض معدل نمو السكان نتيجة لتأثرها بنظريات التنمية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية ، التي أكدت على أن معدلات نمو السكان المرتفعة تعد من سمات التخلف ، وتشكل عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، وفي سبيل ذلك تبنّت تلك المجتمعات منهج التأثير المباشر على معدلات الإنجاب والخصوبة الكلية ، واعتمدت في ذلك في غالب الأمر على برامج تنظيم الأسرة ، في حين أعطيت الأولوية في دول أخرى إلى تحسين مستوى تقديم الخدمات وبصفة خاصة خدمات الصحة والتعليم ، وتحقيق أعلى مستوى ممكن للتوظيف الاقتصادي لقوة العمل ، وتدعّيم مطالب العيش الكريم للمواطنين من خلال تحسين مستوى توزيع الدخل.

لقد ظهرت السياسات السكانية الأولى بالمجتمعات الصناعية فكانت تشجع على زيادة النسل ، من منطلق أن الكثرة العددية السكانية تمثل معيارا أساسيا من معايير القوة ، الاقتصادية والعسكرية للدولة ، بينما كانت قلة السكان تعد مؤشر ضعف على كل المستويات ، إلا أنها تراجعت فيما بعد عن هذه السياسات الإنجابية بعد أن شرعت في تنفيذ برامج التنمية فأصبحت تميل إلى نهج سياسات جديدة مغايرة للسياسات السابقة بحيث أصبحت تعتمد على تفضيل مبدأ تقديم عناية خاصة وخدمات أفضل لسكانها، بما يحقق لهم رفاهية العيش وسبل الحياة الكريمة بدلا من تزايد الأفواه البشرية والعيش في حياة ضنكى تتسم بالعوز والفاقة ، وكان من نتائج هذا التوجّه على المدى الطويل أن أصبحت تلك المجتمعات تعاني من نقص في القوى البشرية الشابة المنتجة في مقابل تزايد عدد المسنين الذين تحولوا إلى قوى غير منتجة ؛ بل هم في حاجة إلى رعاية خاصة بتكاليف باهظة.

لقد تحول انخفاض الخصوبة إلى هاجس مخيف إلى حد كبير لدى الأطراف السياسية الفاعلة في تلك المجتمعات، وتمت معالجته بإعادة سياسة التشجيع على الإنجاب من خلال تقديم امتيازات خاصة للأسرة المنجبة ، وتشجيع الهجرة للخبرات الشابة من المجتمعات النامية ، وبالمقابل تسعى منظومة المجتمعات النامية للتخفيف من سرعة النمو السكاني الذي بات يعيق أهداف التنمية ، إلا أن هذه المهمة باتت صعبة ومعقدة لأنه توجب على الحكومات أن تنتهج سياسات معينة للحد من النمو الديموغرافي ، وتأخذ في اعتبارها طموحات الأفراد ورغباتهم في الإنجاب ، كما يجب عليها أن تنشغل بالنمو الديموغرافي وانعكاساته على التشغيل والتربية القائمة آنذاك، وتستشرف في الوقت نفسه المشكلات التي ستطرحها حالة التهرّم السكاني في المستقبل البعيد بحكم تراجع الولادات وانخفاض معدل نمو السكان.

كل هذا إلى جانب الجهود المبذولة على نحو متواصل ضد الموت والمرض أصبحت المشكلة معقدة أكثر بعد ظهور مرض السيدا ، ومن المفارقات الغريبة أن سياسات مراقبة النسل بالمجتمعات النامية كانت أنجع من سياسات البلدان المتقدمة (المصنعة) ، ومع ذلك فالنتائج التي بلغتها المنظومة النامية كانت متفاوتة، ولم يأت النجاح من انتشار وسائل منع الحمل فحسب، وإنما نتيجة لعمل المرأة وتعليمها أيضا، وهو عامل ساعد في تأخير سن الزواج وربط برامج التنظيم العائلي بالعمل السياسي المتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات المستقبلية للمجتمع.

أما على مستوى تجارب المجتمعات وسياستها السكانية التي اهتمت بتنظيم حركة السكان بشكل أساس فقد كانت فرنسا أول دولة وضعت سياسات سكانية جاءت استجابة للحركات الاجتماعية التي طالبت الدولة بالتدخّل ضد " عقم الفرنسيين " وتأسست رابطة من أجل زيادة عدد السكان الفرنسيين في سنة 1896م، ومع ذلك ظل حولي 23% من الأزواج الفرنسيين بدون أطفال إلى غاية الثلاثينيات من القرن العشرين، وبالمقابل كانت الحكومة الهندية هي أول حكومة في العالم تبادر بانتهاج سياسة للحد من النسل في سنة 1952م، ولكن لم تتبعها إلا بضعة بلدان إلى حدود السبعينيات، أما في الوقت الحاضر فقد اعتمدت غالبية البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا سياسات وطنية للسكان، وفي هذا السياق نعرض نماذج من تجارب تلك المجتمعات للسياسات السكانية.

1- **النموذج الاندونيسي:** السياسة الديموغرافية في اندونيسيا شأنها شأن دول جنوب شرق آسيا تمثل جانبا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي سمحت لها بالدخول منذ عشرين سنة في مرحلة نمو اقتصادي قوي خلافاً للتجربة الهندية، وانتهجت اندونيسيا منذ سبعينيات القرن الماضي سياسة مراقبة الولادات بالرغم من انطلاقتها الاقتصادية، وتميّزت تجربتها باللامركزية فكانت مصحوبة بالاهتمام ببرامج التعليم والتربية والصحة خاصة في الأرياف، وفي سنة 2001م بلغت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل نسبة 57% بعد أن كانت 19% في سنة 1976م ، وقد استخدم هذا البرنامج بعض الضغوطات المباشرة لتنفيذه كحرمان الأسر من البذور إذا لم تعمل به، وتوصلت البلد إلى تخفيض معدل الخصوبة بسرعة من 5.5 طفل لكل امرأة في سنة 1970م إلى 2.7 في سنة 2001م، وتخفيض نسبة الرضع من 120% إلى 46% خلال الفترة ذاتها.

2- **النموذج التونسي:** تعد تونس أول بلدان المغرب العربي المبادر بوضع برنامج للتنظيم العائلي وكان ذلك (1964 – 1966م)، ثم انطلق المغرب ببرنامج مشابه للبرنامج التونسي في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وفي الجزائر اعتبرت المسألة السكانية مسألة ثانوية أثر الاستقلال وخروج الأوروبيين في خضم سياسة تنموية شاملة تبناها الخطاب السياسي في مختلف المخططات الرباعية للتنمية (1970 – 1973 – 1974 – 1977م) معتبرا الحل الديموغرافي مقاربة خاطئة، ومنذ سنة 1980م تطورت تداعيات المسألة السكانية في الجزائر، وتحول الخطاب من منطق " التسيّب" إلى منطق "الإرادة" السامية إلى التحكم في النمو السكاني.

أما الحكومة التونسية فقد أدركت منذ الاستقلال بأن النمو السكاني السريع يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية، ومثلت فتوة السكان وقلة الإمكانات المتاحة مجموعة من الضغوط القوية التي ينبغي معالجتها لتأمين التعليم لجميع الأطفال، والتسريع بانخراط الفتيات في التعليم كقاعدة للنهوض بالمرأة، وتوفير الرعاية الصحية والشغل للجميع مهما كان متواضعاً، واعتبرت الدولة التونسية دائماً هذه العناصر أهدافاً رئيسية وجعلتها من مقومات سياستها الاجتماعية "للنهوض بالإنسان"، ومن أجل ذلك وضعت تونس سياسة سكانية رسمية ترمي إلى تقليص معدل النمو السكاني منذ سنة 1961م، فكانت بذلك أول بلد عربي مسلم وأفريقي ينتهج سياسة سكانية واضحة معلنة، ويوفر البرنامج التونسي للتنظيم العائلي للنساء في طور الإنجاب خدمات صحية قبل الولادة وبعدها، ويزودهن بالنصائح في مضمار منع الحمل، ويؤمن لهن الوقف الاختياري في الحمل وربط الرحم عند اللزوم، وتقديم خدمات التنظيم العائلي مجاناً لتشمل المدن والأرياف، وسنت الحكومة مجموعة من القوانين والقواعد التنظيمية والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف من بينها:-

- إصدار مجلة الأحوال الشخصية 1956م.
- منع تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي 1956م.
- تحديد سن الزواج القانونية (15) سنة بالنسبة للفتيات، (18) سنة بالنسبة للذكور 1956م.
- وقف المنح العائلية في حدود الأبناء الأربعة الأول 1960م.
- الترخيص في بيع المواد المانعة للحمل 1961م.
- بعث برنامج تجريبي للتنظيم العائلي 1964م.
- رفع سن الزواج إلى (17) سنة بالنسبة للفتيات و(20) سنة بالنسبة للذكور 1964م.
- ضمان الحق في الإجهاض بداية من الطفل الخامس 1965م، وإلغاء تحديد عدد حالات الإجهاض 1973م.
- استحداث المجلس الأعلى للسكان 1974م.
- وقف المنح العائلية في حدود الأطفال الثلاثة الأول 1989م.

لقد أعد الديوان القومي للأسرة والعمران البشري دراسة حول (تأثير البرنامج الوطني للتنظيم العائلي على القطاعات الاجتماعية) خلال الفترة من 1966م إلى 1994م ، وتقييم مردود البرنامج

بمقارنته بين الواقع في سنة 1994م وبين الوضع الممكن لو استمرت الخصوبة المسجلة في سنة 1966م على حالتها ، وخلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:-

(أ) ارتفاع استعمال موانع الحمل لدى المتزوجات من 10% سنة 1966 م، إلى 60% سنة 1994م، وهي نسبة تقارب ما بلغته البلدان ألأوروبية.

(ب) تباطؤ معدلات الزيادة السكانية بحكم انخفاض الخصوبة تحت تأثير عدة عوامل منها:

- تأخير سن الزواج القانوني، الإقبال على التعليم، استخدام موانع الحمل، فبلغ على أثر ذلك عدد السكان (8.810.000) نسمة بدلاً من (11.900) نسمة.
- انخفض معدل النمو الطبيعي للسكان من 3.8% إلى 1.7% وتقلصت الوفيات العامة بنسبة 26.7%، ووفيات الرضع بنسبة 39.0%.
- ارتفع أمد الحياة عند الولادة من (65 سنة إلى 71 سنة).
- هبطت معدلات الخصوبة بنسبة 60% من 7.15 طفل لكل امرأة إلى 2.87.
- ساهم التنظيم العائلي خلال الثلاثين سنة الأخيرة في تجنب الولادات غير المرغوب فيها بنسبة 44%، أي ما يساوي (1334760) حالة من جملة (3.027.389) ولادة تم تجنبها.
- التخفيف من ضغط تدفق الأطفال في سن التعلم حيث كان عدد التلاميذ والطلاب المسجلين في سنة 1994م أقل بنسبة 36% مما قد يكون عليه لو بقيت الخصوبة كما ما كانت في سنة 1966م، فقد كان عدد المسجلين بالمدارس (2169000) بدلاً من (2938000).
- ساهم التنظيم العائلي في تخفيض الولادات إلى نسبة 44%، وترتب على ذلك تخفيض النفقات الصحية، فميزانية الصحة العمومية التي كانت من المفترض أن ترتفع إلى (432) مليون دينار في سنة 1994م وقفت في حدود (320) مليون دينار نتيجة لانخفاض الخصوبة.
- سمح برنامج التنظيم العائلي بالحد من اختلال سوق التشغيل، ولو أن الدراسة تشير إلى أنه لابد من انتظار سنة (2010م) لينخفض حجم طالبي الشغل الجدد إلى (55000) طالب شغل مقابل (80000) حالة في فترة التقييم.
- التحرر الحقيقي للمرأة التونسية وذلك بفتح المجال أمامها للمشاركة في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد بينت دراسة الديوان القومي للأسرة والعمران البشري أن التجربة التونسية أعطت نتائج ممتازة قلّ أن عرفتها بلدان مضاهية لتونس في ظرف (30) سنة فقط ، بلغت فيها البلاد المرحلة الأخيرة

من انتقالها الديموغرافي ، وصار فيها تنظيم حجم العائلة بواسطة موانع الحمل العصرية عنصراً من العادات وسلوكيات الحياة اليومية ، ولا يوجد مجال للشك في أن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الذي بلغته تونس قد يسّره إقبال التونسيين على التنظيم العائلي من مختلف المناطق والأوساط الاجتماعية والمهنية.

3- **النموذج الفرنسي:** تحددت المعالم الأساسية للسياسات السكانية في فرنسا في " قانون الأسرة Family Code de le " الذي وضع سنة 1940م ، كما حددت أهدافها في هدفين أساسيين هما: تشجيع تكوين إنشاء الأسرة وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية، ومناهضة التشيخ Aging العام للسكان من ناحية الأخرى.

ولضمان تحقيق هذين الهدفين وضُعت البرامج اللازمة التي كان من أهمها وضع عدد من الإجراءات الخاصة بالمعونات المالية لدعم مسائل الزواج، وتربية الأطفال، ووضع عدد من الإجراءات الرادعة التي تمنع ممارسات الإجهاض ومنع الحمل.

لقد كان الإجراء الاقتصادي في هذه السياسة متمثلا فيما عرف باسم "علاوة الأسرة Family Allowance" وهي منح مالية تعطى بصورة نقدية شهرية لكل أسرة منجبة لأكثر من طفلين تحت سن الخامسة عشر، وفي بعض الأحيان كانت هذه المنح تمتد إلى سن العشرين، وتدعيما للسياسة الداعمة للإنجاب كانت العلاوة الأسرية تزداد بمولد الطفل الثالث والأطفال الذين يولدون بعده. وبالإضافة إلى ذلك امتدت هذه العلاوة إلى كل أسرة لها مورد دخل واحد بعد إنجابها لطفلها الأول، وتزداد بعد ذلك بزيادة عدد أطفالها.

كما تضمنت هذه السياسة أيضا صرف علاوة أضافية لتكاليف ما قبل الولادة، ونفقات الوضع لكل النساء الحوامل، وقد حددت قيمة هذه العلاوة بالحد الأدنى للأجور السائدة في ذلك الوقت التي يتقاضاها عمال التعدين، وظلت في زيادة مستمرة لمواجهة نفقات العيش المتغيرة، وكمثال على ذلك كانت الأسرة المنجبة لثلاثة أطفال تمنح علاوة بما يعادل 133% من الأجر الأساسي، وكانت علاوة الحمل (قبل الوضع) تعادل 21% من الأجر الأساسي، أما علاوة الوضع التي تمنح بعد الولادة فكانت تعادل 200% من الأجر الأساسي بالنسبة للطفل الأول، 133% لكل ولادة لاحقة تحدث خلال ثلاث سنوات من الولادة الأولى.

أيضا كانت هناك امتيازات أخرى تقدم للأزواج والزوجات بما في ذلك القروض الحكومية، والإعفاء من الضرائب أو تخفيض مصاريف الخدمات العامة ، إلى جانب الخدمات الاجتماعية

لمساعدة الأسرة في شكل اشتراكات مجانية في مقصف المدرسة ، أو صرف وجبات غذائية لأطفال المدارس أو إقامة المعسكرات الترويحية المجانية أو إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ، أو تقديم الاستشارات الأسرية بالمجان ... الخ، وقد اشتملت هذه السياسة أيضا على خدمات التأمينات الاجتماعية تعويضا لنفقات الأسرة ، ومن أمثلتها تعويض الأسرة عن نفقات الرعاية الصحية والطبية للزوج والزوجة والأطفال المؤمن عليهم مثل نفقات الحمل والوضع والعلاج وما شابه ذلك.

تمثل كل الإجراءات السابقة التي تضمنتها السياسة السكانية في فرنسا الجانب الإيجابي لها، وفي المقابل تضمنت السياسة نفسها جانبا رادعا تمثل في اعتبار الإعلان عن وسائل منع الحمل أو المتاجرة فيها أو ممارسة الإجهاض أعمالا غير قانونية وغير مشروعة، وتدعيما السياسة نفسها الداعمة للإنجاب تضمنت التشريعات الفرنسية بعض الإجراءات التي تساعد على الهجرة الدولية إليها بالشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديموغرافية عام 1945م وتعد هذه الخطوة أحد منجزات السياسة السكانية ، حيث أنيط بها توجيه الدراسات والبحوث التي تعني بمشكلات السكان ومتابعة الدراسات السكانية في بلدان أخرى، وتطوير مختلف الوسائل الممكنة لزيادة عدد السكان وتحسين مستواهم.

تعقيب

من خلال استقراء أداء تلك التوجهات المتباينة للسياسات السكانية يتبين أن المجموعة الأولى من البلدان انتظرت طويلا لتصل إلى نتائج تذكر في هذا الخصوص، بعكس ما كان عليه الحال في البلدان التي انتهجت خيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو توفرت لها سبل الوصول إلى ذلك، وقد أدت هذه النتائج إلى تحول كامل في توجيه الفكر العالمي لمعالجة العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية. ففي المؤتمر الدولي المنعقد في عاصمة رومانيا بوخارست سنة 1974م تم التأكيد للمرة الأولى على وجود علاقة تبادلية بين السكان والتنمية ، وتم التأكيد على هذه الحقيقة بشكل أكثر وضوحا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية سنة 1994م، ومنذ ذلك الحين أصبحت جميع السياسات السكانية دون استثناء تعتمد خيار التنمية الاقتصادية أداة رئيسية لمعالجة القضايا السكانية وبشكل خاص في ما يتعلق بتوسيع التسهيلات التعليمية والخدمات الصحية وتيسير الوصول إليها من قبل جميع مواطني البلاد ، وتوسيع فرص العمل المنتج للراغبين والقادرين والباحثين عليه من كلا الجنسين.

أما المجتمعات التي تعاملت مع السياسة السكانية من منظور مساندة النمو السكاني المرتفع بالمجتمعات العربية فهي بعض بلدان الجزيرة العربية وبالتحديد دول: (الإمارات المتحدة ، الكويت، قطر) ، وهي في مجملها تمثل تجمعات لكتل سكانية صغيرة جدا من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، مع توفر قدر كبير من الموارد المالية الناتجة عن تصدير النفط والغاز الطبيعي وبما يفوق قدرتها الاستيعابية من حيث حجم التوظيف والتشغيل للقوى العاملة الوطنية ، مما جعلها مناطق جذب للعمالة الوافدة من الأقطار المجاورة إلى حد أنها شكلت الأغلبية في بعض منها، إلا أنها كانت في الغالب هجرة مقننة ومنظمة وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني بالكم والكيف المطلوبين، ومن ثم استندت سياساتها السكانية على المحافظة على الزيادة السكانية السائدة للسكان الوطنيين، وتنظيم وتقنين الهجرة الوافدة لغير الوطنيين مع أنها حديثة العهد بالسياسات السكانية، ولم تعتمدها إلا منذ أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي عندما بدأت تسود مظاهر الرفاه الاجتماعي ، التي نجمت عن تنامي عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي ، والاستثمارات الأجنبية التي أثرت على اتجاهات النمو الديموغرافي عكس الأهداف المرغوبة. بمعني انخفاض معدل نمو السكان بسبب ارتفاع معدل العزوبية بين الذكور والإناث ، وانخفاض معدلات الخصوبة الكلية ومن ثم انخفاض معدل نمو السكان ، مما أثار مشكلات سياسية ديموغرافية مستقبلية خطيرة تهدد مستقبل السكان الأصليين في وطنهم، حيث أصبحوا يمثلون أقلية في مقابل تزايد هجرة العمالة الوافدة واستقرارها أو تجنيسها، ورغم هذا فإن اغلب السياسات التي اعتمدتها تلك الدول ركزت على تحسين نوعية السكان؛ أي الاهتمام بالكيف قبل الكم وذلك من خلال المزيد من تعزيز الأداء التنموي في الميادين الاجتماعية ، وتحسين معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي للوطنيين ، وتنظيم الهجرة الوافدة بما تتطلبه مشروعات التنمية المخطط لها.

من بين هذه السياسات السياسة السكانية القطرية والإماراتية ، فقد تركزت سياستاهما على زيادة مساهمة الوطنيين في النشاط الاقتصادي ، والعمل على خفض نسبة البطالة ، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل ، كما تسعى تلك السياسات إلى رسم الملامح المستقبلية لهاتين البلدين وخاصة الملامح السكانية والاجتماعية في ضوء التحديات المستقبلية المرتبطة بالمشاريع التنموية الواسعة الطموحة، التي تم الشروع في تنفيذها، أو يتوقع الشروع فيها، أو يخطط لها في المستقبل القريب.

البعد الثاني: مكون السياسة السكانية في ليبيا

تمهيد

إن الواقع السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يعد من أهم المؤشرات الملموسة التي تعكس أثار التنمية السكانية بشكل خاص والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام ، وملامح التغيرات الديموغرافية التي يتم على أساسها وضع السياسات السكانية وتوجهاتها وموقفها من المسألة السكانية ؛ بكل مكوناتها وأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمعتقدات الدينية السائدة بالمجتمع. فكل التحولات التنموية التي مّرت بها ليبيا عكست بشكل واضح الزيادة التدريجية في عدد السكان وإن كانت هذه الزيادة الكمية طفيفة إلا أنها عكست بصورة موجبة التحسن النسبي الملحوظ في مستويات الخدمات العامة والتوظيف والدخل، ناهيك عن المشكلات الاجتماعية التي صاحبت هذه التغيرات الديموغرافية على مدى عقود طويلة.

لذا يمكن القول أن ليبيا مرّت بتغيرات ديموغرافية نجمت عنها زيادة كمية بسيطة في عدد السكان، وفي هذا السياق يشير الاتجاه العام لحركة السكان في ليبيا إلى الزيادة الطفيفة الصاعدة كمّيا خلال عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فقد بلغ عدد السكان الليبيين حسب النتائج النهائية للتعداد سنة 1964م (1515501) نسمة ، ثم استمر في الزيادة فبلغ (2052372) نسمة سنة 1973م ، وفي سنة 1984م بلغ عدد السكان (3231059) نسمة، وتزايد عدد السكان إلى أن وصل في منتصف التسعينيات (4389739) نسمة سنة 1995م، وفي القرن الحالي بلغ عدد السكان وفقا للنتائج النهائية لأخر تعداد سكاني في ليبيا سنة 2006م (5298152) نسمة.

مكون السياسة السكانية حسب التركيب السكاني

يرتكز مكون السياسة السكانية في ليبيا على جملة من المؤشرات الديموغرافية الجوهرية التي تعكس معدلات النمو السكاني متمثلة في مؤشر: (المواليد– الوفيات – الهجرة)، فضلا عن التركيبة السكانية متعددة التصنيفات، ويناقش هذه البعد بالدراسة والتحليل الكمي والكيفي الخصائص الكمية لمكونات التركيب السكاني في ليبيا التي تعكس مكون السياسة الوطنية للسكان التي تشتمل على المتغيرات والخصائص الكمية التالية:–

1. الخصائص الكمية للتركيبة العمرية للسكان.
2. الخصائص الكمية للتركيبة النوعية للسكان.

3. الخصائص الكمية للحالة المدنية (الزواجية) للسكان.

أولا : الخصائص الكمية للتركيب العمري للسكان الليبيين

من الواضح أن هناك تغيرا في التركيب العمري للسكان الليبيين إذ تشير البيانات إلى أن 64.7% من إجمالي عدد السكان الليبيين أعمارهم بين (15–64 سنة) في تعداد سنة 2006م، وهذا يعني ارتفاع عرض العمل وهو ما يوفر فرصا للنهوض بالاقتصاد الوطني إذا توفرت فرص العمل للشباب بالفئات العمرية (15–39 سنة)، والذين يشكلّون نسبة 49% من إجمالي عدد السكان الليبيين.

بمعنى أن قرابة نصف المجتمع الليبي هم في الفئات العمرية (15–39) سنة، وهذا يعطي المجتمع فرصة في الإنتاج وتحسين الخدمات بسبب توفر اليد العاملة، وهذا جانب إيجابي ناتج عن التغير في التركيب العمري، ولكن بالمقابل فإن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة انخفضت إلى نسبة 31.1% ، وإذا استمرت الظروف نفسها فإن التغير في التركيب العمري سوف يستمر خلال العقدين اللاحقين حتى يقترب شكل الهرم العمري من التساوي، وفي غضون ثلاثة عقود سوف ترتفع نسبة السكان كبار السن (65 سنة فأكثر) من 4.2% كما هو في سنة 2006م إلى أكثر من 6.5% بحلول سنة 2030م، مما يترتب عليه ارتفاع معدل الإعالة وتزايد الطلب على نوعية الخدمات الصحية الموجهّة لكبار السن.

بالعودة إلى مراحل التحول الديموغرافي التي تمر بها المجتمعات يتضح أن المجتمع الليبي وصل إلى المرحلة الثالثة ، فقد أدت الثقافة المتراكمة إلى تحسّن مستوى معيشة الفرد ومحافظته على صحته من جهة ، ومن جهة أخرى فإن استخدام التقنية الحديثة يوفر جزءا من عرض العمل؛ أي أن الحاجة إلى عاملين جدد قد تنخفض في العديد من الأعمال بسبب استخدام التقنيات الحديثة التي تغني عن بعض الوظائف التي يشغلها الإنسان ، كما أن شغل العديد من الوظائف يتطلب تعليما وتدريبا إضافيا مما يعني أن فترة التدريب سوف تستغرق وقتا أطول من المعتاد، والجدول رقم (1) توزيعات السكان حسب فئات العمر كما ورد في تعدادي: 1995م– 2006م ، والنسبة المئوية لكل فئة من إجمالي عدد السكان الليبيين(الجدول بالملحق).

يلاحظ من الجدول المذكور انخفاض نسبة السكان من الفئات العمرية الأولى حتى الفئة العمرية (20–24 سنة) ، أما الفئة العمرية (25– 29 سنة) فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا بين تعدادي

1995م- 2006م ، وكذلك الفئات: (30-34 سنة) ، (35-39 سنة) ، (40-44 سنة) ، (45-49 سنة) ، ومن الطبيعي أن نسبة الفئة العمرية (40-49 سنة) بعد عشر سنوات سوف تكون بالفئة العمرية (50-59) تقريبا ، وبعد عشرين سنة ستكون بالفئة العمرية (60-69 سنة) ، وذلك في حال استمرت معدلات النمو السكاني بالمستوى الحالي لها.

إن هذه التغيرات تفرض العديد من الاحتياجات اللازمة لضمان مستوى معيشي مقبول لأفراد المجتمع ، وتجعلهم قادرين على خوض غمار الحياة العصرية ، وتمكّن المجتمع من الانتقال من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي يستطيع الاعتماد على أبنائه في أن يساهموا في تنميته بشكل فعّال ، ومن أهم هذه المتطلبات الأتي:-

1- تعليم جيد وتدريب كاف للحصول على إنسان قادر على العمل في المجال الذي يختاره والمتوفر كفرصة عمل.
2- مشاركة واسعة للمرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
3- قدرة فنية تمكّن الفرد من استيعاب ما يدور حوله من تقدم في مجالات المعرفة المختلفة خاصة المتعلقة بالعمل الذي يقوم به.

إلا أن هذه الشروط تعمل على إحداث العديد من التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية تتمحور في ما يأتي:-

(1) قضاء مدة أطول من المعتاد في فترة التعليم والتدريب وذلك يؤدي إلى تأخر سن الزواج وانخفاض مستوى الخصوبة، وهو أمر يتطلب وضع سياسات سكانية تحّد من هذا الانخفاض.
(2) تكلفة اقتصادية أكثر نتيجة لطول فترة التعليم والانخراط في التدريب.
(3) تغّير الوضع الاجتماعي للمرأة نتيجة إتاحة الفرص أمامها للتعليم والعمل.
(4) تأخر سن الزواج بسبب طول فترة التعليم والسعي وراء تحقيق مستوى معين من المعيشة.

ومن ثم ينبغي أن توضع سياسات سكانية تعمل على الحد من تأخر سن الزواج الأول في ظل مشاركة المرأة بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن المرأة سوف تستمر في التعليم إلى مراحل متقدمة ـ إلى ما بعد التعليم الجامعي ـ لذلك على السياسات السكانية أن تضمن أن تأخر المرأة في التعليم والتدريب يجب أن لا يؤثر على سن الزواج .

ثانيا : الخصائص الكمية للتركيبة النوعية للسكان الليبيين

تشير البيانات الواردة بالنتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م إلى أن النسبة النوعية للسكان الليبيين تعد في مستوى عادي إذ بلغت 103.3 ذكور في مقابل 100 أنثى، ثم انخفضت قليلا في اتجاه ايجابي في العقد التالي فبلغت 102.9 ذكر مقابل كل 100 أنثى حسب تعداد 2006م.

ثالثا : الخصائص الكمية للحالة الزواجية للسكان

تشير البيانات الخاصة بعدد المتزوجين من بين الأفراد البالغ أعمارهم (15 سنة فما فوق) إلى أن نسبة السكان الليبيين المتزوجين قد انخفضت إلى 42.0% حسب تعداد 2006م، ومن الواضح أنه لم يحدث تغير يذكر في نسبة المتزوجين في الفترة الأخيرة بداية من تسعينيات القرن الماضي وحتى سنة 2006م ، ومن الملاحظ أن نسبة الطلاق قد سجلت انخفاضاً بسيطاً خلال الفترة (1995– 2006م) إذ بلغت 1.1% تقريبا في سنة 1995م، ثم انخفضت إلى 0.8% في سنة 2006م ، وقد ارتفعت نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج من 52.7% في سنة 1995 إلى 53.6% في سنة 2006م ، ومن المعروف أن نسبة العزّاب كانت في حدود 21.6% في سنة 1973م وهو ما جعل متوسط العمر عند الزواج الأول يرتفع من حوالي 22 سنة في المتوسط في سنة 1973م إلى 32.5 سنة تقريبا في سنة 2006م.

ربما يرجع السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ازدياد التحاق الإناث بالتعليم ومواصلة دراستهن إلى مراحل متقدمة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى التي ساهمت في تغير مستوى المعيشة للأفراد والأسر، كذلك كان للوضع الاقتصادي وانتشار البطالة خاصة بين فئات الشباب دور رئيسي في عزوف الشباب عن الزواج وعدم قدرتهم على تكوين اسر جديدة منفصلة عن أسرة الوالدين، وباستعراض نسب العزّاب حسب فئات العمر يتضح أن أكثر من 91% هم من الفئة العمرية (20–24) سنة مازالوا عزّابا، وأن أكثر من 60% من الإناث اللاتي بلغت أعمارهن (25–29) سنة مازلن عازبات في سنة 2006م رُغم أن هذه الفئة العمرية تعد أفضل مراحل عمر المرأة الملائمة للحمل والإنجاب؛ كما تبين نسّب العزاب حسب فئات العمر أن هناك 52.6% من إجمالي عدد أفراد الفئة العمرية (30–34) سنة لم يسبق لهم الزواج، أي أن أكثر من نصف الأفراد

بهذه الفئة مازالوا عزّابا، وان نسبة 43.4% من الإناث بهذه الفئة العمرية لم يتزوجن بعد رغم أن عمر الإخصاب لديهن لم يتبق منه سوى (15- 20) سنة ، وقد كانت نسبة غير المتزوجين 21.5% سنة 1973 مقابل 52.6% سنة 2006 ، والجدول رقم (2) يبين توزيع السكان الليبيين 15 سنة فما فوق حسب متغير الحالة الزواجية والنوع في تعدادي: 1995- 2006م. والجدول رقم (3) يبين التوزيع النسبي للسكان الليبيين الذين لم يسبق لهم الزواج حسب متغير النوع والعمر في تعدادي: 1995م ، 2006م.(الجدولان بالملحق).

متوسط العمر عند الزواج الأول

من أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض مستوى الخصوبة تأخر سن الزواج بين أفراد المجتمع خاصة بين الإناث ، وتؤكد البيانات المتوفرة أن متوسط العمر عند الزواج الأول قد تجاوز(32) سنة بالنسبة للإناث في تعداد 2006م ، ومن المعروف أن مدة الخصوبة لديهن (30) سنة تقع بين عمر (19، 49) سنة ، وفي حال تخسر منها الأنثى (12) سنة قبل الزواج يبقى لديها (18) سنة فترة خصوبة منهم تسعة سنوات يكون فيها الحمل غير آمن.

لقد أبرزت البيانات الارتفاع الكبير الذي حدث في متوسط العمر عند الزواج الأول فكان متوسط عمر الذكور عند الزواج الأول حوالي 24.7 سنة في تعداد 1973م ، ثم ارتفع إلى 34.1 سنة في تعداد 2006م ، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفع متوسط العمر بينهن من 18.8 سنة في تعداد 1973م إلى 31.3 سنة في تعداد 2006م ، وبحساب نسبة ارتفاع العمر عند الزواج الأول بين تعدادي: 1973م ، 2006م يتبين أنه ازداد بنسبة 38% للذكور، أما نسبة ارتفاع العمر عند الزواج الأول بين الإناث فقد بلغت 66.5% ، وبذلك فان الفرق في متوسط العمر بين الذكور والإناث قد انخفض بشكل كبيرا حيث كان الفرق بين عمر الذكور وعمر الإناث عند الزواج الأول حوالي (6) سنوات في المتوسط في تعداد 1973م ، وفي تعداد 2006م أصبح 2.8 سنة تقريبا ، وهذا يعد مؤشرا على أن مدة الإخصاب المتبقية للأنثى بعد أن تتزوج اقل من (18) سنة ، وتأتي هذه المدة في العمر الذي يكون فيه الحمل محفوفا بالمخاطر الصحية.

لقد وصل مؤشر الخصوبة إلى مستوى غير مقبول خاصة بالنسبة للإناث الليبيات، وهو ما يتطلب إجراء دراسات تبين أسباب تأخر سن الزواج بينهن، والعمل على وضع الحلول التي تساعد

الشباب على الزواج في سن مبكرة ذكورا وإناثا للإسهام في تجديد المجتمع وإنقاذه من أن يتسم بمجتمع الشيخوخة الذي يغلب عليه كبار السن، والجدول (4) يبين متوسط العمر عند الزواج الأول حسب النوع وفرق العمر بين الجنسين عند الزواج في سنوات التعداد 1973م ، 2006م ، ومتوسط العمر عند الزواج الأول حسب النوع وسنة التعداد. (الجدول بالملحق).

البعد الثالث: متغيرات النمو السكاني وفعالية السياسة السكانية

تمهيد

تتباين السياسات الوطنية للسكان بين المجتمعات من حيث فعاليتها تجاه حركة السكان ومعدلات نموهم وأساليب معالجاتها المختلفة ، وذلك يتوقف على توجّه السياسات السكانية المعلنة أو الضمنية المعتمدة في كل منها ؛ فإذا كانت بعض المجتمعات تسعى إلى تخفيض معدل نمو السكان أو زيادته أو العمل على استقراره للمحافظة على الوضع السكاني كمّا ، أو خفضه أو ثباته على نحو نسبي عند حدّ أو معدل معين فهذا يعني أنها ستعمل على دعم التوجهات التي تعمل على خفض معدل السكان ، ويأتي في مقدمتها تبني برامج تنظيم الأسرة من خلال المباعدة بين الولادات ، وتوفير وسائل منع الحمل ، ونشر الوعي بأهمية وضرورة تنظيم الأسرة ، ووضع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذا التوجّه السياسي السكاني ، والعكس يحدث في حالة تبني توجّه زيادة معدل نمو السكان أو المحافظة على وضعه القائم.

تعد اتجاهات النمو السكاني ومعدلاته ومتغيراته المؤثرة فيه من أهم المؤشرات الأساسية الدالة على فعالية السياسات الوطنية وكفايتها ومصداقية معالجاتها للمسألة السكانية للدولة ؛ فإذا حدث أن توافقت اتجاهات معدلات النمو السكاني لمجتمع ما مع توجهات سياسته الوطنية للسكان دّل ذلك على تأثير السياسات السكانية على الحركة السكانية ، والعكس يحصل فإذا تبين وجود اختلاف بين معدلات النمو السكاني وأن اتجاهاته تسير في الاتجاه المعاكس للسياسة الوطنية دّل ذلك على عدم كفاية السياسة السكانية وإخفاقها وعدم فعاليتها.

في هذا الخصوص تشير البيانات إلى أن معدل النمو السكاني في ليبيا كان عالياً منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي ، وقد سجل معدلات عالية تجاوزت 4% في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنه بدأ في الانخفاض التدريجي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، وبتحليل متوسط معدل النمو السنوي الصافي للسكان في ليبيا حسب نتائج التعدادات السكانية للفترة الماضية بين سنتي: 1995م ، 2006م يتبين الآتي:-

تشير البيانات إلى أن متوسط معدل النمو السكاني في ليبيا قد بلغ 1.56% في الفترة (1995- 2006م)، وكان متوسط معدل نمو الذكور 1.51% ومتوسط معدل نموا

الإناث1.61%، بمعنى أن متوسط معدل نمو الإناث كان أعلى من متوسط معدل نمو الذكور بحوالي 0.1%، وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان الليبيون 1.78% سنويا خلال تلك الفترة ، ويرتفع بين الإناث إلى 1.8% وينخفض بين الذكور إلى 1.76% ، أي أن متوسط معدل نمو الإناث كان أعلى من متوسط معدل نمو الذكور بحوالي 0.04%؛ بمعنى أوضح أن كل مليون من الإناث يزداد عددهم سنويا (18000) نسمة ، وكل مليون ذكر يزداد عددهم (17600) نسمة سنويا.

لقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في ليبيا خلال الفترة (1973 – 2006م) حوالي 2.86% ، وقد كان متوسط معدل نمو الإناث أعلى من متوسط معدل نمو الذكور ؛ إذ بلغ متوسط معدل نمو الذكور 2.8% ومتوسط معدل نمو الإناث 2.94% ، وهذا يعني أن معدل النمو السكاني في ليبيا كان عاليا إذا ما حُسب على فترة غطت أكثر من ربع قرن ، ولكن وفي حال أخذت هذه المدة على شكل فترتين متداخلتين يتبين أن الفترة الأولى التي تمتد من 1973م إلى 1995م سجلت متوسط معدل نمو عاليا تجاوز 3.49% ، أما الفترة الثانية التي تبدأ من 1984م حتى 2006م فقد انخفض فيها متوسط معدل النمو السكاني إلى 2.05% .

تعددت العوامل المؤثرة في النمو السكاني منها ما له علاقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبعضها الأخر له علاقة بالأوضاع الأمنية والغذائية والصحية والخدمية ، وحالة الاستقرار السياسي ، والتحولات التنموية ، وتأثيرها بصورة مباشرة على التغيرات الديموغرافية والمتغيرات المؤثرة في حركة السكان بشكل عام والتي تعد من المؤشرات الجوهرية التي تسهم في تحديد اتجاهات النمو السكاني متمثلة في الحركة الديموغرافية بالمجتمع (حركة السكان على المستويين الداخلي والخارجي المواليد ، الوفيات ، الزيادة الطبيعية ، أمد الحياة للسكان) التي تحدد اتجاهات النمو السكاني. في هذا السياق تشير الأدبيات والاتجاهات النظرية ومن بينها " نظرية التحول الديموغرافي" إلى أن الحركة الديموغرافية لأفراد المجتمع تمر بثلاث مراحل لكل منها خصائصها وتأثيراتها على الزيادة السكانية يمكن تناولها بإيجاز لبيان حالة المجتمع الليبي الديموغرافية.

مراحل التحول الديموغرافي

المرحلة الأولى : تتميز بسيادة السلوك التقليدي لدى السكان وثقافتهم الاجتماعية ، ومواقفهم من المسألة السكانية وأحد أهم جوانبها المتعلق بالإنجاب ؛ فالعرف الاجتماعي السائد لا يقبل بسياسة تنظيم الأسرة مما يؤدي إلى تزايد عدد السكان، حيث يتزايد عدد المواليد بمعدلات زيادة ما بين (40 ، 50) نسمة في الألف ، في مقابل تزايد معدلات الوفيات ما بين (30 ، 35) نسمة في الألف، وتتميز هذه المرحلة بتعرض السكان إلى الأوبئة والمجاعات والحروب بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية أو انعدامها، فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات في صفوف الأطفال ، ونتيجة لهذه المتغيرات المؤثرة على حجم السكان تنخفض معدلات النمو السكاني ، وقد عاشت ليبيا هذه المرحلة من تاريخها الاجتماعي شانها شأن بقية المجتمعات البشرية.

المرحلة الثانية : وهي المرحلة الانتقالية التي تتميز بظاهرة النمو السريع المطرد ، ومرد ذلك يُعزي إلى انخفاض معدل الوفيات مع استقرار معدل المواليد في حالة الارتفاع ، فيترتب على ذلك اتساع الفارق الكمي بين المواليد والوفيات ، وينجم عن هذه الوضعية ارتفاع الزيادة الطبيعية ، حيث تتراوح معدلات المواليد ما بين (25 ،45) في الألف ، ومعدلات الوفيات ما بين (15، 25) في الألف.

لقد اتسم المجتمع الليبي (رسميا) بهذه المرحلة منذ بداية تكّون الدولة الليبية المستقلة في 24 ديسمبر 1951م حيث ساد الاستقرار والنظام ، واستتباب الأمن ، وشرعت الدولة في التخطيط للتحولات التنموية التي استهدفت توفير الخدمات التعليمية والصحية ، ودعم الفلاحين وتشجيع الزراعة والصناعة ، وتوفر فرص العمل المنظم إلى جانب الأعمال الموسمية الأمر الذي أدى إلى توفر مورد رزق ثابت حقق الاستقرار المهني والاجتماعي للسكان ، وترتب على هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمية انخفاضا ملحوظا في نسبة الوفيات وتزايد المواليد ، وحدثت نتيجة لذلك زيادة مقبولة في عدد السكان.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستقرار التي أفضت إلى بطء النمو السكاني وانخفاض معدلاته ، وتتميز هذه المرحلة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وأداء مؤسسات الدولة لدورها الوظيفي ، وتحسّن مستويات الخدمات العامة والتعليم ، وتوفر فرص العمل الدائمة، وتحسّن الدخل ومستوى المعيشة نتيجة لبرامج التنمية على مختلف تصنيفاتها ومستوياتها ، ونجم عن هذه المتغيرات

مجتمعة اتجاه مؤشر المواليد إلى الارتفاع ، فتحققت بذلك زيادة موجبة في معدل النمو السكاني وتناقص معدل الوفيات ، علاوة على تزايد نشاط حركة السكان الداخلية بين مناطق المجتمع ، فتزايدت وتيرة هجرة سكان الأرياف إلى المدن بسبب قصور برامج التنمية الريفية أو عجز الدولة عن توفير الخدمات في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، وتزايدت معدلات هجرة العمالة الوافدة بفعل برامج التنمية كما هو الحال في سائر المجتمعات التي تشهد تحولات تنموية طموحة يعجز سكانها المحليين عن تلبية احتياجات تلك البرامج من العمالة المحلية، فتلجأ الحكومات إلى الاستعانة بالقوة العاملة الوافدة لتسهم بدورها في زيادة معدلات النمو، وشهدت ليبيا مثلها مثل بقية الدول النفطية هذه الحالة عندما شرعت الحكومة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بداية من أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

اتجاهات وعوامل نمو السكان في ليبيا

أولا: الخصوبة والصحة الإنجابية

تمهيد

نتيجة لذات العوامل والمتغيرات المؤثرة في الحركة الديموغرافية تزايد عدد السكان زيادات هائلة، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان الليبيين (1041615) نسمة سنة 1954م تزايد إلى أن وصل (2052372) نسمة سنة 1973م بزيادة قدرها (1010762) نسمة ، حيث تضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة التي دامت (19) سنة بمقدار زيادة سنوية قدرها (53198) نسمة ، وهي زيادة مرتفعة نسبيا للوضع الديموغرافي السائد في ليبيا ، وما عانته من حروب وانتشار الأمراض والأوبئة، وتدني مستويات الخدمات الصحية والعامة ، وتفشي الأمراض والجهل في صفوف السكان إبان حقب الاحتلال الغربي الايطالي والفرنسي والبريطاني، وضعف أداء البرامج التنموية بشكل عام، نتيجة لحالة الفقر والأوضاع الاقتصادية الصعبة بسبب قلة الموارد المادية اللازمة لدعم برامج التنمية.

- **الصحـة الإنجابيـة والرعـايـة الصحيـة**

تعد برامج الرعاية الصحية التي تقدم للأم والطفل من أبرز مقومات استراتيجيات السياسات السكانية تقديرا لأهمية الدور المنوط بالصحة الإنجابية في تزايد عدد المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات بما ينعكس ايجابيا على معدلات النمو السكاني.

لقد تبنّت ليبيا الإستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع وبالجميع مثل الدول الأخرى، واهتمت بإنشاء إدارة صحة المجتمع وقسم لصحة الأمومة والطفولة الذي تتمثل أنشطته في الصحة الإنجابية التي تقدم من خلال مراكز رعاية الأمومة والطفولة بالعيادات المجمعة أو المراكز الصحية المنتشرة في (37) عيادة مجمعة و(535) مركزا صحيا في كل المناطق بالبلاد ، إلا أن معظم هذه المرافق لم تعد قادرة على القيام بدورها وهي تحت الصيانة ، كما أن الكادر الطبي والفني الذي يعمل بها غير مؤهل تأهيلا جيدا للعمل بالصحة الإنجابية.

تم تعريف الصحة الإنجابية بمفهومها الشامل للمرة الأولى في وثيقة سياسة دولية خلال المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة سنة 1994م ، والذي يعد مفصلاً مهماً في تاريخ الصحة الإنجابية فعرفها بأنها :" الصحة الإنجابية هي حالة رفاه كامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته ، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة "، وعرُّفت أيضا بأنها:" قدرة الأفراد على التمتّع بحياة جنسية مرضية ومأمونة ، وقدرتهم على الإنجاب ، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره ، ويشتمل الشرط الأخير ضمناً على حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الإنجاب التي يختارانها ، والتي لا تتعارض مع القانون والشريعة ، وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل والولادة ، وتهيئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة ".

تمشياً مع مدلول هذا التعريف عرّفت الرعاية الصحية الإنجابية أيضا بأنها :" مجموعة من الأساليب والطرق والخدمات التي تسهم في الصحة الإنجابية والرفاه من خلال منع حدوث مشاكل الصحة الإنجابية وحلها، وهي تشمل أيضا الصحة الجنسية التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية، لا مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية المتعلقة بالإنجاب والأمراض الجنسية"، وتستهدف الصحة الإنجابية فئات الرجال والنساء في سن الإنجاب لرفع المستوى الصحي لهم، والمراهقون والشباب لتجنيبهم السلوكيات الضارة التي قد تؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة جنسياً،

والنساء بعد سن الإنجاب للوقاية من الأمراض المتعلقة بالجهاز التناسلي، والأطفال بعد الولادة للحفاظ على صحتهم وبقائهم وحمايتهم ونموهم نموا سليما .

كما تهدف الصحة الإنجابية إلى التقليل من المخاطر الصحية في مراحل الحمل والولادة ، وتخفيَض أعداد وفيات الأمهات والمواليد ، وتقديم المشورة والتثقيف والتوعية بالأمومة الآمنة ، وتوفير الخدمات والرعاية قبل الولادة وبعدها ، ورعاية المولود ، والتشجيع على الرضاعة الطبيعية ، والوقاية من الإجهاض غير الآمن ، ومعالجة عواقبه على أن يكون في حدود ضوابط الشريعة الإسلامية.

- **مجتمع الصحة الإنجابية**

تمثل النساء اللائي في سن الإنجاب (15 – 49 سنة) بالمجتمع الليبي نسب: 19.2% ، 21.8%، 28.8% من إجمالي عدد السكان الليبيين حسب التعدادات العامة للسكان للسنوات: 1984 ، 1995 ، 2006م على التوالي، وبلغت النسبة المئوية للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج: 40.2% ، 66.0%، 58.0% للسنوات: 1984 ، 199، 2006م على التوالي أيضا، أما الإناث المتزوجات فبلغت نسبتهن: 59.8% ، 34.0 ، 42.0% على التوالي لذات الفترة الزمنية ، وبالنسبة لفئة الشباب فتمثل ما بين حوالي: 32% ، 38% من مجموع السكان حسب سنوات التعداد كما هو مبين بالجدول رقم (5). (الجدول بالملحق)

- **الرعاية الصحية قبل الزواج**

يبدأ الاهتمام بمفهوم الصحة الإنجابية في الأعمار المبكرة خاصة لدى الإناث، فلا بد من تهيئة الفتاة للزواج والإنجاب في مرحلة الطفولة والبلوغ وليس فقط بعد الزواج، وهناك مشكلات صحية تتعلق بفترة ما قبل الزواج ومشكلات ما بعد الزواج، ويمكن تأمين رعاية صحية جيدة للفتاة من خلال:-

1- الثقافة الصحية للنشء الجديد.

2- تثقيف الفتيات صحيا في المدارس من خلال محاضرات تثقيفية بهذا الخصوص حيث يتعلمن الصحة الشخصية وتشريح الجهاز التناسلي للأنثى ووظائف أعضائه، والتعريف بالعمر المناسب للزواج وللحمل والإنجاب وهو من (18–35) سنة، وتجنب الزواج من الأقارب لتلافي الإصابات بالأمراض الوراثية التي قد تنتقل بين العائلات التي تستمر في التزاوج من بعضها.

- **فحص الراغبين في الزواج**

يعد الفرد أساس الأسرة التي هي نواة المجتمع، لذلك ينبغي أن تكون البداية بالاهتمام بالفرد بفحص والديه قبل الزواج لمعرفة مدى التلاؤم الصحي بين الزوجين ، وإمكانية إنجاب أطفال أصحاء أقوياء يكونون نواة لمجتمع سليم ، ويتم الفحص لكل من الرجل والمرأة الراغبين في الزواج لمعرفة:-

(أ) التاريخ الطبي للفرد خاصة الأمراض الوراثية مثل التخلف العقلي، وأمراض الدم الوراثية والاستقلابية كالسكري في الفرد والأسرة ، والتأكد من خلو كل من الرجل والمرأة من الأمراض المزمنة مثل السل وأمراض القلب وأمراض الكليتين وعلاجها إن وجدت.

(ب) الفحص المخبري للتحري عن السيلان والتدرن والزهري والتهاب الكبد البائي ، والسلوكيات غير الحميدة التي تؤثر سلباً على الصحة مثل: التدخين.

(ج) التركيز على أهمية النظافة الشخصية وضرورة إتباع سلوك صحي سليم.

يتضح مما سبق مدى أهمية الرعاية والتوعية الصحية والفحص الطبي قبل الزواج، لذلك بات من الضروري التأكيد على تطبيق هذه الخطوات لتجنب العديد من المشكلات الصحية التي قد يكون التغاضي عنها أمرا بالغ الخطورة على مستقبل السكان، أما الرعاية الصحية بعد الزواج فهي تهدف إلى معرفة مدى انتشار الأمراض المزمنة، والأمراض الإنجابية بين النساء المتزوجات بالفئة العمرية (15– 49 سنة)، وهي الفترة المحددة لخصوبة المرأة، فانتشار الأمراض المزمنة والإنجابية يعد مؤشرا لمدى أهمية جودة الرعاية الصحية والاجتماعية التي تقدم للام والطفل بشكل خاص، وقد بينت نتائج المسح الوطني الصحي للأسر الليبية لسنة 2007م أن أكثر الأمراض المزمنة انتشارا هي:-

1- ارتفاع ضغط الدم بنسبة 3.2%.
2- أمراض المفاصل بنسبة 2.9%.
3- مرض السكري بنسبة 2.7%.
4- فقر الدم بنسبة 2.4%.
5- أمراض القلب بنسبة 0.7 %.

ولم تظهر النتائج دليلا على وجود التدرن الرئوي بين أفراد هذه الفئة من النساء، أما أمراض الجهاز الإنجابي فهي منتشرة بين النساء في مرحلة الخصوبة بنسبة 20% ، وتتمثل في الآم في

أسفل البطن، وهبوط الرحم ، وتزداد انتشار هذه الإعراض مع تقدم العمر بواقع 18%، وازدياد سلس البول والالتهاب البولي حوالي 14% ويزداد انتشاره بزيادة عدد المواليد الأحياء ؛ كما أن هناك نسبة 71% من النساء لهن أعراض التهابات بولية، وكانت أكثر المشكلات عدم انتظام الدورة الشهرية بنسبة 11%، وألم حاد بنسبة 8.7%، ثم النزيف الشديد بنسبة 8.7%.

أما عن الجهات التي يتم اللجوء إليها للمشورة وتلقي العلاج فهي المستشفيات بنسبة 55.2%، المصحات الخاصة بنسبة 26.1%، وكان أكبر عائق في تلقي الخدمة هو عدم توفر المال بنسبة 45%، يلي ذلك بعد المسافة بنسبة 37%، والحاجة لوسيلة مواصلات بنسبة 34.8%.

- **الرعاية الصحية للحامل**

الحمل هو حالة المرأة منذ حصول اللقاح وحتى خروج محصول الحمل أو استخراجه، وتمتد مدة الحمل الطبيعي بين(38–42 أسبوعا) حيث تتضمن هذه الفترة المدة الزمنية اعتباراً من اليوم الأول لآخر دورة طمثية حتى بداية المخاض، ويقصد برعاية الحامل تقديم الخدمات الصحية لها تجنبا لحدوث مضاعفات الحمل حتى تضع وليدها صحيحا معافى، وتهدف الرعاية الصحية للحوامل إلى المحافظة على صحة الأم أثناء الحمل، واكتشاف الحالات المعرضة للخطر في وقت مبكر، والتقليل من أسباب الإجهاض أو الولادة المبكرة التي تؤدي إلى وفيات الرضع والأطفال، والوقاية من وفيات الأمهات من خلال التنبؤ بالمضاعفات، كما تهدف أيضا إلى: تثقيف الأم بمبادئ رعاية الطفل، التغذية، النظافة، النظافة الشخصية، إصحاح البيئة، توعية الأم حول التنظيم العائلي ومزاياه، تغطية المواليد برعاية أساسية شاملة ومتكاملة بعد الولادة مباشرة.

لقد أوضحت نتائج مسح صحة الأم والطفل لسنة 1995م أن نسبة المتابعة الصحية أثناء الحمل بلغت 67% مقابل 93.0% حسب نتائج المسح الوطني الصحي للأسر الليبية لسنة 2007م، وتختلف هذه النسبة باختلاف المستوى التعليمي وعدد الأطفال ومدة الحمل، حيث ترتفع نسبة تلقي الرعاية الصحية بين النساء الحوامل ألأكثر تعليما أكثر من 78% بين النساء اللاتي تعليمهن إعدادي فما فوق مقابل 48% بين النساء الأميات حسب نتائج المسح سنة 1995م، وبلغت نسبة المتابعة أثناء الحمل عند الأمهات المتعلمات تعليم عال 97% مقابل 92% للنساء اللاتي تعليمهن متوسط، وتتناقص نسبة المتابعة كلما قل مستوى التعليم، وكانت نسبة المتابعة

الصحية لدى الأمهات الحوامل اللاتي لهن طفل واحد أو في أول حمل 84% في مقابل 97% عند الحمل بالطفل الأول، وتتناقص النسبة تدريجيا حتى تصل 85.7% لدى الحمل بالطفل السادس فأكثر وفقا لنتائج مسح سنة 2007م.

وبخصوص نوع المتابعة الصحية أوضحت نتائج 1995 أن نسبة 49.6% من الحوامل كانت متابعة حمل عادية مقابل 50% كانت متابعة بسبب شكوى صحية ، وفي مسح 2007م كانت نسبة زيارة الطبيب 51% للتأكد من الحمل، 40% للتأكد من سلامة الجنين، 10% إجراء فحص دوري عادي، والزيارة بسبب شكوى صحية 7% ، وقد بلغ متوسط عدد مرات المتابعة الصحية 2.1 زيارة، وأن حوالي 25.2% من الحوامل قمن بأربع زيارات فأكثر خلال فترة الحمل ، 15.5% قمن بزيارتين فقط خلال فترة الحمل، 33.5% من الحوامل لم يتابعن الحمل حسب نتائج المسح سنة 1995م.

ربما يعود سبب انخفاض عدد الزيارات لمتابعة الحمل إلى بعد المسافة بين السكن ومكان تلقي الرعاية؛ إذ أوضحت النتائج أن نسبة 42% تقريبا من السيدات الحوامل تستغرق رحلة وصولهن للمرفق الصحي أكثر من نصف ساعة ، علما بأن نسبة من يستعملن سيارة خاصة منهن بلغت 80%، وعادة تستعمل سيارة زوجها الذي غالبا ما يكون مرتبطا بعمل ، وذلك يؤدي إلى تأجيل الزيارة عدة مرات، وقد تلغى الزيارة بالمرة، الأمر الذي نجم عنه انخفاض عدد مرات المتابعة، والسبب الآخر قد يرجع إلى عدم وجود مشكلات صحية بنسبة 48% لدى الحوامل، حيث ترى بعضهن أنهن يقمن بالمتابعة الصحية أساسا لمعالجة المشكلات الصحية وليس لغرض المتابعة الدورية للحمل، وقد ازداد وعي الأمهات الحوامل بأهمية المتابعة الصحية في الفترة من 1995م إلى 2007م حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الزيارات حوالي 45%، ومتوسط عدد الزيارات 4.4 زيارة؛ إذ أظهرت نتائج مسح سنة 2007م أن متوسط مرات المتابعة الصحية (عدد الزيارات) كانت 6.5 زيارة، وأن حوالي 70% من الحوامل قمن بأربع زيارات فأكثر خلال فترة الحمل، ونسبة 13% قمن بزيارتين أو ثلاث زيارات خلال فترة الحمل، وأوضحت بيانات مسح سنة 1995م أن نسبة 95% من الاستشارات الطبية خلال فترة الحمل كانت عند أطباء بالعيادات الخاصة، 65.4% تمت في مركز صحي، 34.1% في مركز صحي خاص، بينما أظهرت نتائج مسح سنة 2007م أن نسبة 39% من الحوامل تلقين الرعاية على يدي طبيب، 6% لم يتلقين متابعة، والجدول رقم

(6) يوضح نسبة الرعاية الصحية أثناء الحمل حسب نوع الفحص ومكانه لسنة 2007م. (الجدول بالملحق)

من المرجح أن الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه تعود إلى عدم توفر الكادر المؤهل، والمكان الخاص، وتدني خدمات الرعاية بعد الولادة، ويندرج تحت برامج الصحة الإنجابية الرعاية الصحية للام أثناء الولادة، ومعالجة المشكلات الناجمة عن الحمل والولادة، ورعاية الطفل خلال مرحلة الحمل وأثناء الولادة وبعدها، وبالرغم من أهمية الرعاية الصحية للأم بعد الولادة فإن البيانات المتاحة كشفت عن تدني مستوى الخدمات كما وكيفا، فقد أظهرت نتائج المسح سنة 1995م أن نسبة 82% من الولادات لم يقدم فيها للأمهات أية رعاية صحية، ولم يظهر تحسن كبير في مستوى تقديم الرعاية الصحية للأم بعد الولادة في الفترة الممتدة بين 1995–2007م؛ إذ أن نسبة الأمهات اللاتي طلبن هذه الرعاية كانت منخفضة حيث بلغت 10.6% بسبب وجود ألم حاد أسفل الظهر مع حمى، 9.8% يشكين من تورم وألم في الثديين مع حمى، 5.5% ألم حاد أعلى الظهر مع حمى، 2.9% نزيف مهبلي، 5% تورم في الساقين.

- **الخصوبة والصحة الإنجابية**

تعد الخصوبة من أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في معدلات النمو السكاني، وتصنف إلى خصوبة فعلية fertiltiy وتعني عدد مرات الإنجاب والحمل الواقعي للمرأة خلال فترة عمرية معينة، ويتوقف الإنجاب بدوره على القدرة الفسيولوجية والبيولوجية للمرأة والرغبة في الإنجاب، والقدرة عليه، وقد لا تفضى هذه العوامل إلى الخصوبة غير الفعلية وهي القدرة البيولوجية على الإنجاب إذا حدثت ظروف حالت دون حدوث الخصوبة باستخدام موانع الحمل من قبل أحد الزوجين أو ظروف بيولوجية معينه، والخصوبة غير الفعية الممكنة fecundity وتعني قدرة المرأة على الحمل خلال فترة عمرية محددة، ولكن قد تحدث ظروف تحول دون ذلك، يأتي في مقدمتها عدم الزواج أو تأخره نتيجة لعوامل متعددة.

وثمة جملة من المتغيرات تؤثر في الخصوبة تنعكس على الصحة الإنجابية تُعزى إلى مجموعة من العوامل بعضها يتصل بالفرد نفسه وبعضها الأخر يتصل بالبيئة التي يعيش فيها وتحيط به، وهذه العوامل بدورها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالمجتمع، وتتمثل تأثيراتها على الخصوبة من خلال استخدام وسائل منع ألحمل، والمباعدة بين الولادات، واستخدام وسائل تنظيم

الإنجاب الذي يتوقف بدوره على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، ودرجات التطلع ومدة الحياة الزوجية. وإجمالا يمكن القول أن العوامل المؤثرة في الإنجاب والخصوبة تتمثل في الآتي:-

1. نسبة النساء المتزوجات.
2. النساء اللاتي يرضعن أطفالهن.
3. المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة.
4. معدل حالات الإجهاض.
5. نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة.

وبهذا الخصوص تشير البيانات الكمية إلى أن معدلات الخصوبة في ليبيا أصحبت تميل إلى الانكماش بصورة واضحة، حيث انخفضت من 8.3 مولود سنة 1974م إلى 2.7 مولود سنة 2006م والجدول رقم (7) يوضح معدل الخصوبة في ليبيا خلال الفترة: 1973-2007م. (الجدول بالملحق).

تتأثر نسبة النساء المتزوجات بعوامل عديدة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة الطلاق في المجتمع، وقد بلغت نسبة النساء المتزوجات اللائي في سن الخصوبة: 77.0%، 55.3%، 39.5%، 39.6% على التوالي خلال سنوات التعداد: 1973، 1984، 1995، 2006م، ويتضح أن نسبة النساء المتزوجات قد انخفضت بنسبة 39.5% خلال العقدين (1973-1995م)، غير أن هذه النسبة بقيت ثابتة خلال الفترة (1995- 2006م)، وقد يعود ذلك إلى بداية تحسّن الظروف الاقتصادية التي مر بها المجتمع الليبي خلال تلك الفترة.

- **الخصوبة والحالة التعليمية للأم**

يعد تحسن المستوى التعليمي للمرأة في ليبيا من العوامل المهمة التي أثرت على معدلات الإنجاب والخصوبة في ليبيا بشكل خاص، فقد أوضحت نتائج التعدادات السكانية حدوث تحسن كبير في القضاء على أمية المرأة الليبية حيث بلغت نسبة الأميات 8% فقط خلال تعداد 2006م، وارتفعت نسبة النساء المتحصلات على تعليم عال أو جامعي بما يزيد على 9%، والجدول رقم (8) يوضح تأثير متغير التعليم على معدلات الخصوبة والإنجاب في ليبيا حسب السنوات 1973، 2006م. (الجدول بالملحق)

إن تعليم المرأة له تأثير على تأخير وقوع الإنجاب المبكر، فالمرأة المتعلمة لا تفكر كثيرا بالزواج في سن مبكرة، وبالتالي تنجب عددا اقل من الأطفال مقارنة مع المرأة الأمية أو المرأة التي نالت قسطا متواضعا من التعليم، وفي كل التعدادات السكانية الستة التي أجريت في ليبيا لم تتوفر بيانات يمكن من خلالها إجراء دراسة حول الخصوبة حسب متغير الحالة التعليمية للأم عدا بعض البيانات في دراسة لمعدل نمو السكان لسنة 1973م، ونتائج المسح الليبي لصحة إلام والطفل لسنة 1995م، ونتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2007م نوردها بالجدول رقم (9). لإلقاء الضوء على العلاقة بين الخصوبة والحالة التعليمية للمرأة الليبية، ويتضح من البيانات الواردة بالجدول المذكور أنه كلما زاد مستوى التعليم انخفض عدد المواليد أحياء، وبالتالي انخفضت معدلات الخصوبة بالمجتمع. (الجدول بالملحق)

- **تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات**

تتجه المجتمعات المعاصرة التي تعول كثيرا على جدوى برامج تنظيم الأسرة لتخفيض معدلات النمو السكاني والإقلال من تزايد عدد السكان عبر القنوات الصحية والاجتماعية المختلفة إلى الحد من مستوى الخصوبة في إطار فلسفة الصحة الإنجابية أو تنظيم الأسرة، وذلك بإتباع العديد من الطرق والأساليب التى من أهمها استخدام وسائل منع الحمل المختلفة التي يتضمنها برنامج تنظيم الأسرة الذي يعرّف بأنه:" التخطيط لتوقيت الإنجاب بحيث يكون هناك فترة زمنية بين كل طفل وآخر، وتنظيم الأسرة، ويعني مفهوم تنظيم الأسرة أيضا:" المباعدة بين الولادات بما يضمن صحة الأم والطفل وفقا للتوجيه الإلهي (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ...) "صدق الله العظيم" (البقرة، الآية 233)،(... وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ...) " الاحقاف ، الآية 15".

بخصوص المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة المعرفة التلقائية بوسائل تنظيم الأسرة (أي مجرد ذكر اسم الوسيلة) بلغت حوالي 98% بين النساء المتزوجات سنة 1995م، وأن الغالبية العظمى من النساء يعرفن وسيلة واحدة على الأقل من الوسائل الحديثة، وتعد الحبوب واللولب من أشهر الوسائل المعروفة حيث بلغت نسبة 98% لدى النساء، وأن معظم النساء يعرفن الرضاعة الطبيعية كوسيلة لتنظيم الأسرة بنسبة 94% سنة 1995م.

أما فيما يتعلق بالاستخدام السابق لوسائل تنظيم الأسرة فقد بلغت نسبة النساء اللائي سبق لهن الزواج واستخدمن وسائل تنظيم الأسرة 69%، وارتفعت تلك النسبة قليلا بين النساء المتزوجات لتصل إلى 71% خلال 1995م، بينما بلغت حوالي 60% خلال سنة 2007م، وترتفع نسبة من سبق لهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة مع تقدم عمر المرأة فبلغت 49% في فئة العمر (15- 24 سنة) لتصل إلى 71% بين النساء في فئة العمر (35–49 سنة)، أما الوسائل الحديثة فقد بلغت نسبة استخدامها ما بين 27.3% ، 55.8% لفئتي العمر (15- 24)، (35–49 سنة) خلال سنة 1995م، وبلغت نسبة الاستخدام السابق لوسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات في فئة العمر (15–24 سنة) 34.8%، وتصل إلى 65.1% في فئة العمر (35 – 49 سنة).

وقد بلغت نسبة استخدام الوسائل الحديثة 18.8% في فئة العمر (15- 24 سنة)، وتصل إلى 48.6% في فئة العمر (35 – 49 سنة) خلال عام 2007م، وفيما يتعلق بنوع الوسيلة نجد أن 52% من النساء اللائي سبق لهن الزواج استخدمن وسيلة حديثة، بينما بلغت نسبة استخدام الوسائل التقليدية 40% خلال سنة 1995م، وبلغت نسبة استخدام الوسائل الحديثة 40.7% والتقليدية 34.6% بين النساء السابق لهن الزواج سنة 2007م.

تعد الحبوب واللولب من أكثر الوسائل الحديثة شيوعا حيث بلغت نسبة من سبق لهن استخدام الحبوب 39.3% واللولب 22%، بينما احتلت فترة الآمان المرتبة الأولى 21.8% بين الوسائل التقليدية، يليها الرضاعة الطبيعية في المرتبة الثانية بنسبة 19.2%في سنة 1995م، أما في سنة 2007م فقد بلغت نسبة من سبق لهن استخدام الحبوب 27.6%، واللولب 18.1%، ومن الوسائل التقليدية فترة الآمان 26%، يليها إطالة فترة الرضاعة الطبيعية 8.6%، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك فرقا بين نسبة من سبق لهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة من النساء المتزوجات قبل سنة 1995م، وما قبل سنة 2007م سواء للوسائل الحديثة أو التقليدية، وكذلك بين النساء اللاتي في بداية أو أواخر سن الخصوبة.

- **الآثار السلبية لاستخدام الوسائل التكنولوجية والدوائية لتنظيم الأسرة**

لا شك في أن استخدام الوسائل التكنولوجية والدوائية لا يخلو من تأثيرات سلبية ينتج عنها بعض المشكلات من بينها ما أشارت إليه بيانات المسح العربي لصحة الأم والطفل سنة 1995م إلى أن 91% من النساء لا يعانين من مشكلات تتعلق باستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وتقل هذه النسبة

بين النساء المستخدمات للوسائل الحديثة 86%، وتعد الحبوب واللولب والواقي الذكري من أكثر الوسائل التي يترتب على استخدامها مشكلات للنساء إذ بلغت: 19% ، 15% ، 14% على التوالي؛ كما أن وجود مشكلات صحية كان السبب الرئيسي لشكوى حوالي 8%، وتصل هذه النسبة إلى 12% بين النساء المستخدمات للوسائل الحديثة خاصة الحبوب واللولب، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بمعالجة المشكلات الصحية المرتبطة بهاتين الوسيلتين بصفة خاصة، وخلال سنة2007م كانت نسبة النساء اللاتي تعرضن لمشكلة أثناء استخدامهن لوسيلة من وسائل تنظيم الإنجاب تتعدى 8%، وان نسبة غالبية ممن تعرضن لمشكلة صحية 79.4%، قد ذكر بعضهن أنهن غير مستريحات للوسيلة 17.8%، وهما المشكلتان الرئيسيتان اللتان تواجه النساء المستخدمات حاليا لوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة.

- **الصحة الإنجابية والشباب**

يعد الشباب من الفئات الاجتماعية الأساسية بالمجتمع، فهو يمثل القوة المنتجة في الحاضر والمستقبل، وبقدر الأهمية الذي تمثلها هذه الفئة للمجتمع من ناحية تعد أيضا فئة جالبة للعديد من المشكلات التي تواجه المجتمع خاصة في مرحلة المراهقة من ناحية أخرى؛ لذا يتطلب من السياسة العامة للدولة أن تولي عناية خاصة لهذه الفئة من السكان نظرا لما تتعرض له من تغيرات بيولوجية ونفسية محددة، وتصنف الأمم المتحدة فئة الشباب إلى مراهقين تشمل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين: (10–20 سنة) ، وفئة الشباب وتشمل الذين تتراوح أعمارهم بين (15–24 سنة) ، وهي مرحلة متداخلة مع فئة المراهقة المتأخرة التي يتحول الفرد فيها إلى إنسان راشد مظهراً وتصرفاً، وعليه يمكن النظر إلى هاتين الفئتين كفئة واحدة من الناحية الصحية والصحة الإنجابية.

يواجه جيل الشباب المشرف على الدخول في أعتاب سن الرشد الكثير من التحديات التي لم يشهدها الجيل السابق ، فتداعيات العولمة ، انتشار الوباء، ظاهرة الاحتباس الحراري ، تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية ، تغير المناخ جميعها عوامل غيرت وجه العالم وستؤثر على هذا الجيل تأثيرا كاملا مستقبلا ، وبالتالي فالوقوف على اتجاهاته وسلوكياته له أهمية بالغة في تطوير المجتمع وبناء المستقبل ، وتمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من السكان كما هو مبين بالجدول رقم (10) الذي يوضح العدد والنسبة حسب النوع وسنة التعداد. (الجدول بالملحق)

يتضح من الجدول المذكور أن نسبة النوع متقاربة جدا في كلا التعدادين ، ومجموع فئة الشباب ذكورا وإناثا يشكل حوالي 1.7 مليون نسمة ؛ أي ما يعادل 32% تقريبا من مجموع عدد السكان الليبيين، وبهذا يجب العمل على تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة من المجتمع، والعمل على تحقيق تطلعاتهم لعالم يتيح أمامهم الفرص لتطوير إمكاناتهم الكاملة، والتعبير عن ذاتهم بحرية بما يكفل لهم احترام الآخرين لآرائهم وتطلعاتهم، وأن يعيشوا حياةً خاليةً من المرض والفقر والتميّيز والعنف، ومن حيث توفير الخدمات الصحية من الضروري أن تأخذ السياسة السكانية في الاعتبار ما يلي:-

1. إدماج الصحة الإنجابية وقضايا البلوغ لدى الشباب ضمن خدمات الصحة المدرسية وخدمات الرعاية الصحية الأولية ، وإجراء التغييرات الهيكلية والمؤسسة اللازمة لتوفير تلك الخدمات لتلبية احتياجات الشباب.
2. ضمان حصول الشباب على ما يحتاجونه من الخدمات الصحية المتصلة بمرحلة البلوغ، وتزويدهم بالمعلومات والتثقيف من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية والتأكيد على احترام حقوق المراهقين والشباب في ما يتعلق بالخصوصية والسرية، من خلال تعزّيز تدريب مقدمي الخدمات في مجال مهارات التواصل الشخصي وتقديم المشورة للشباب.
3. تقديم المشورة للشباب في مجال الصحة الإنجابية وقضايا البلوغ بما في ذلك الارشادات حول التغذية الصحية السليمة، وأنماط الحياة الصحية، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية للمتزوجين منهم.
4. ربط الشباب بالبرامج المعنية لتمكين الشباب من الحصول على العمل وكسب الرزق.

وسوف نعرج على حالة الشباب الليبي من خلال نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة الذي اجُري سنة 2007م.

- **الحالة الصحية للشباب**

يرى معظم الشباب الليبي أن حالتهم الصحية جيدة بنسبة 86.4%، ونسبة الذين يرون أن حالتهم الصحية متوسطة بلغت 13%، وأما من يرون أن صحتهم سيئة فلا تتجاوز 1%. ومقارنة بالسنة السابقة للمسح رأى حوالي 29% من الشباب أن حالتهم الصحية تحسّنت، وترتفع هذه النسبة قليلا بين الذكور عنها بين الإناث، إذ أن 68% من الإناث رأين أن حالتهن الصحية لم تتغير، أما

نسبة من أفدن بأن حالتهن الصحية سيئة فبلغت 2.6%، وأفاد حوالي ثلثي الشباب أنهم يذهبون إلى مستشفى أو وحدة صحية حكومية، بينما يتجّه أكثر من 20% إلى مشفى أو عيادة خاصة، في حين يذهب 15% للصيدلية، 13% لوحدة صحية، 10% لطبيب خاص، ومن حيث قبول جنس آخر بإجراء الكشف الطبي يرى 54% من الشباب الذكور أنه غير مهم إن كان الشخص الذي سيقوم بالكشف عنهم رجلا أو امرأة، في مقابل 45% من الإناث رأين خلاف ذلك، إذ أن 53% من الفتيات يفضلن الكشف عند النساء مقابل 43% من الإناث يفضلن الكشف عند الرجال.

- **الأمراض المنقولة جنسيا**

الأمراض التي تنتقل جنسيا هي مجموعة من الأمراض التي تنتقل من شخص إلى آخر عن طريق الاتصال الجنسي غير الآمن، وغالبا ما تكون هذه الأمراض بسيطة التشخيص والعلاج لاسيما إن اكتشفت وعولجت في بدايتها، ورغم أن بعض أنواعها غير قاتل لكنه يولّد متاعب يعاني منها المصابون في شبابهم وكهولتهم، ونظراً لحدوث المضاعفات بعد فترة الشباب فان نشر الوعي حول مثل هذه الأمراض يستحق أن يكون ذا أولوية، وهذه الأمراض هي: السيلان، السيفلس، القرحة الرخوة، الهربس التناسلي، الفطريات والطفيليات، التهاب الكبد البائي.

وفي مجال الصحة الإنجابية تعد فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (10–24سنة) أكثر الأشخاص تعرضًا لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن ثم تزداد أهمية دور التوعية والتثقيف الصحي في هذا المجال، وكذلك الصحة المدرسية التي تعد هذه الفئة من الشباب رعاياها.

لقد أوضحت نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة لسنة 2007م أن نسبة 92.5% من الشباب قد سمعوا عن الأمراض المنقولة جنسيا، وأن الغالبية العظمى منهم 97.2% قد سمعوا عن الايدز؛ بينما تقل معرفتهم بالأمراض الأخرى، وكانت الإذاعة المرئية (التلفزيون) المصدر الإعلامي الأول الذي يتلقى منه الشباب أكبر قدر من المعلومات، يليه الحديث مع الأقارب ثم المدرسين؛ وبناء عليه يجب توظيف الإذاعة المرئية في تثقيف الشباب ضد هذه الأمراض .

وحول كيفية الإصابة ذكر الشباب عدة طرق تؤدي للإصابة بهذا المرض كان في مقدمتها نقل الدم، ثم الاتصال الجنسي والحقن بنسبة 82% ، 80% على التوالي، وذكر حوالي 93% من الشباب أنه يمكن تجنب الإصابة من خلال الممارسة الجنسية الآمنة 74.6%، وتجنب نقل الدم

65.9%، وفحص الدم قبل نقله لأي شخص أخر 64.3%، وتجنب استعمال الحقن التي تم استعمالها من قبل آخرين50.8%، وهذا يدل على وجود وعي جيد.

- **الشباب في مجال الإدراك الشخصي: المواقف والاتجاهات**

يرى الشباب بنسبة 90% أنهم بحاجة إلى المزيد من المعلومات حول عدة مواضيع في مقدمتها كيفية حماية أنفسهم من الإصابة بالأمراض المنقولة، ثم كيف يحافظون على تماسك الأسرة بنسبة 86%، وكيف يعتنون بالأطفال 74%، ثم التغيرات الطارئة والتغيرات البدنية في سن البلوغ بنسبة تصل لكليهما 72%، وإن نسبة 81% من الشباب يرون أنهم يعتنون بصحتهم بدرجة جيدة جدا، كما يرى 57% منهم أنهم يستمعون للآخرين بدرجة جيدة جدا، ويرى 85% من الشباب أن التدريب والتأهيل يساعدهم على تحسين أوضاعهم، ويعتقد 66% منهم أن حياتهم المقبلة ستكون أفضل مما هي عليه الآن، وذكر 44% أن هدفهم الرئيسي في الحياة هو النجاح في الدراسة؛ بينما ذكر 15% أن هدفهم الرئيسي هو الحصول على عمل في مجال تخصصاتهم، ويرى 76% من الشباب وبشدة أن للمرأة حقوق الرجل نفسها، ويوافق86.7% بشدة أن لكل فرد الحق نفسه في التعبير عن رأيه بحرية.

- **قضاء الوقت الحر (وقت الفراغ)**

توزعت الأنشطة التي يقوم بها الشباب في أوقاتهم الحرة بنسبة 64.7% مشاهدة الإذاعة المرئية، 32.7% زيارة الأصدقاء، 26.5% الانشغال بالدراسة، 21% منهم بالمطالعة، وقد أفاد 53% من الشباب أن هناك أنشطة كانوا يتمنون ممارستها ولكنهم لا يستطيعونها بسبب عدم وجود تسهيلات 64.7%، يليه عدم وجود وقت 27.5%، والتكلفة غالية لهذه الأنشطة 21.9%، ويرى 61.2% من الشباب أنهم بحاجة إلى وجود المزيد من مراكز الحاسوب والانترنت في مجتمعهم المحلي، يلي ذلك الملاعب ومراكز الأنشطة الشبابية والحدائق: 48%، 40%، 39% على التوالي.

- **المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة**

بلغت نسبة من سمعوا عن وسائل تنظيم الأسرة 70% من الشباب، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 75 % مقابل 63% لدى الذكور، وكانت أكثر الوسائل التي سمع بها هؤلاء

هي الحبوب بنسبة 93%، يليها اللولب 67%، ثم الواقي الذكري 32%، ويرى 48% من الشباب أنه على الأزواج بصفة عامة استعمال وسائل تنظيم الأسرة لتجنب الإنجاب أو تأجيله، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 56% عنها بين الذكور 37.7% ؛ بينما رفض 12% منهم استعمال الأزواج وسائل تنظيم الأسرة، وتضاعفت النسبة بين الذكور لتصل إلى 17% عنها لدى الإناث 8%.

ومن حيث استعمال وسائل تنظيم الأسرة يرى 68% من الشباب أن القرار يجب أن يتخذه الزوج والزوجة معا، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 75%، بينما يرى 19% من الذكور أن للزوج وحده حق اتخاذ هذا القرار، ويرغب الشباب في إنجاب حوالي أربعة أطفال في المتوسط بواقع طفلين وطفلتين؛ أي لا يوجد تفضيل بين الجنسين بصفة عامة، وأن نسبة 20% من الشباب يرغبون أن تكون الفترة بين المولود الأول والذي يليه لا تقل عن أربع سنوات، في حين يرى 31% منهم أن الفترة المناسبة هي سنتان.

ثانيا: المؤشرات الديموغرافية

يناقش هذا البعد اتجاهات وعوامل النمو السكاني في ليبيا وعلاقته بالسياسات الوطنية للسكان، ويتضمن ثلاثة متغيرات ديموغرافية جوهرية تلعب دورا مهما في تحديد ملامح حركة السكان لأي مجتمع، تنجم عن ترابطها وتأثيراتها المتبادلة فيما بينها أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة، وهذه المتغيرات هي: (المواليد – الوفيات – الهجرة)، فهناك علاقة وظيفية بين مؤشري معدلات المواليد والوفيات عند قياس الزيادة الطبيعية للسكان، وتعد هذه المتغيرات الديموغرافية من أهم العوامل المحدّدة والمؤثرة في حركة النمو السكاني، وتحدد أيضا توجهات السياسات السكانية الوطنية ومدى فاعليتها وتأثيرها في حركة السكان والعوامل المعززة لنموهم، وسيقتصر هذا المحور على مناقشة وتحليل توزيعات السكان حسب متغيرات: الإنجاب، تأخر سن الزواج ، الحالة الاجتماعية المدنية (الزواجية) للسكان دون التطرق إلى متغير الهجرة.

لا ريب في أن متغير النمو السكاني يعد من أهم المؤشرات الكمية التي يستند إليها عند دراسة التغيرات الديموغرافية، وأحد أهم المؤشرات لتحديد المرتكزات الأساسية لملامح السياسات الوطنية للسكان وفعاليتها، ويعتمد الباحثون والخبراء والمخططون على معدلات المواليد والوفيات في تحديد

اتجاهات النمو السكاني، فمعدلاته المحددة في ضوء مؤشرات تزايد عدد المواليد أو انخفاضهم يمثل أحد أهم الملامح الكمية والكيفية التي تحدد توجهات السياسات الوطنية للسكان ونوعها. فهناك بعض السياسات لا تشجع على تزايد معدلات النمو السكاني للحد من الزيادة السكانية نتيجة لعوامل متعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بالمجتمع.

تلجأ جلّ المجتمعات التي تعاني من انفجار سكاني إلى نهج سياسات سكانية تعمل على خفض معدلات المواليد والوفيات في آن واحد، وتوظّف إمكانيات المجتمع المادية لخدمة توجهاتها التنموية بما يحقق الرفاه الاجتماعي للسكان وفي حد أدنى ضمان مستوى معيشي لائق بآدمية الإنسان وكرامته، ويسعى هذا النمط من السياسات إلى المحافظة على الوضع السكاني القائم ولا يسمح بالزيادة التي قد تقود إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية تهدد الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، فتعمل تلك السياسات على توجيه الأفراد نحو الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة، والتحكم في الإنجاب وخفض معدلاته، وذلك من خلال انتهاج أسلوب تنظيم الإنجاب لفترات زمنية تحددها الحكومة في ضوء برنامجها العام، وتشجع على إتباع أسلوب المباعدة بين الولادات في إطار يفضي إلى المحافظة على الوضع السكاني القائم، وهناك أنواع من السياسات السكانية تنهج نهجا مغايرا للنهج السابق، فقد تسعى بعض المجتمعات التي تعاني من نقص في عدد السكان ومواردها وإمكانيتها ومساحة أراضيها تسمح بزيادة عدد السكان إلى تبني سياسة التوجه نحو زيادة الإنجاب وخفض الوفيات، وتشجيع حركة الهجرة خاصة الخارجية الوافدة لاستقطاب الخبرات خدمة للتوجهات التنموية، لأنها ترى في انخفاض معدلات المواليد انعكاسات سلبية على الوضع السكاني مستقبلا قد يهدد الوجود السكاني، ويؤدي إلى نقص حاد في القوى العاملة المنتجة، وتزايد معدل فئات كبار السن وتناقص فئات صغار السن فيتحول المجتمع من مجتمع شاب إلى مجتمع كهل، وهناك نوع أخر من السياسات الوطنية تمثلها السياسة السكانية المتوازنة التي تسعى إلى المحافظة على زيادة معدلات النمو السكاني من خلال التحكم في حركة السكان وضبطها، وتزايد معدلات المواليد أو المحافظة على معدلاتها السابقة، وتناقص عدد الوفيات في سياق لا يؤثر سلبا على الزيادة الطبيعية للسكان. لذا فإن المتغيرات الديموغرافية تعد مؤشرات جوهرية لتحديد ملامح السياسات الوطنية للسكان لأي مجتمع من المجتمعات وتوجهاته.

(أ) **المواليد:** مدلول لفظة مواليد مرتبط بمفهوم الخصوبة مجازا التي تعني (الإنجاب)، ويعبر عنها بعدد المواليد الإحياء وتقاس رياضيا بـ (معدل المواليد الخام = عدد المواليد في السنة إلى إجمالي عدد السكان في منتصف السنة مضروبا في ألف) حيث يوضح عدد المواليد لكل ألف نسمة من عدد إجمالي السكان، وثمة عوامل متعددة تؤثر في معدلات المواليد في أي مجتمع من المجتمعات منها: مستويات الوضع المعيشي والصحي والخدمي والتعليمي والثقافي والاقتصادي والمهني، ومشاركة المرأة في العمل، والحاجة إلى القوى العاملة، والموارد الطبيعية، مساحة الأرض وهي في مجملها متغيرات تعكس المؤشرات التي تحدد السياسة السكانية وملامحها.

وفي الحالة الليبية التي تتميز بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات وتزايد وتيرة حركة الهجرة الوافدة لا توجد دلائل كمية وكيفية وتشريعية تشير إلى أن تلك التغيرات الديموغرافية في معدلات الهجرة، والمواليد والوفيات، وتزايد حالات الزواج أو انخفاضها، وتأخر سن الزواج كلها توضح أنها ترجع إلى إتباع سياسات سكانية واضحة المعالم؛ فليبيا تعاني من عدم وجود سياسات وطنية للسكان، وقد أوضحت أدبيات التخطيط والتنمية في ليبيا عدم وجود سياسات وطنية للسكان خلال العقود الأخيرة من منتصف القرن الماضي؛ بل وحتى يومنا هذا.

لذا فكل التغيرات الديموغرافية لحركة السكان تسير وفقا لمنطق سياسة اللامبالاة وهي سياسة غير موجّهة لحركة السكان تركت فيه الدولة الأمور إلى الأفراد يتصرفون حسب رغباتهم وتوقعاتهم وتوجهاتهم الفكرية والأيديولوجية، وكانت كل الخيارات مفتوحة أمامهم من حيث زيادة معدلات المواليد أو تناقصها دون تدخل يذكر من الحكومة .

يعد مؤشر المواليد أحد أهم المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في النمو السكاني، وهو من المؤشرات التي تحدد ملامح السياسات الوطنية للسكان في ليبيا مستقبلا، واستنادا إلى النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان والإحصاءات الحيوية المتعددة التي أُجريت في ليبيا يتضح أن الخصائص الكمية للسكان تسير في اتجاه تزايد ملحوظ في معدلات المواليد في مقابل انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات، وارتفاع معدلات الوفيات في صفوف الذكور، وانخفاض معدلاتها لدى الإناث (انظر جدول التوزيع البياني المركب لحالات المواليد والوفيات حسب متغير النوع)، والجدول رقم (11) يبين توزيعات المواليد الليبيين حسب متغير النوع ومعدل الزيادة النوعي والفرق الكمي بينهما، خلال ثلاثة عقود تقريبا (1975-2008م). (الجدول بالملحق)

(ب) الوفيات: تعد الوفيات متغيرا ديموغرافيا أساسيا في تحديد معدلات الزيادة السكانية بالمجتمع زيادة أو نقصانا، ويوضّح معالم صافي الزيادة الطبيعية للسكان من خلال طرحه من معدلات المواليد، والوفيات من المؤشرات الجوهرية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد السياسات الوطنية للسكان، وتعين المخططين وصانعي القرار على وضع إستراتيجية ملائمة لمعالجة أسباب تزايد معدلات الوفيات وتأثيرها على النمو الديموغرافي، ذلك أن كثرة الوفيات بالمجتمع تعد من المؤشرات السلبية التي تؤثر على حركة السكان وتزايد معدلاتهم بصور ايجابية وفقاً للأطر العامة التي تحدد السياسات الوطنية للسكان في مجتمع من المجتمعات، فضلا عن أن هناك علاقة قوية موجبة بين المواليد والوفيات في حالة الرغبة في وضع سياسة سكانية تحدد اتجاهات الحركة السكانية للمجتمع.

وتعكس معدلات الوفاة سلبا وإيجابا مدى فعالية السياسات الوطنية للسكان المتبعة لمعالجة المسألة السكانية، وهي مؤشر يعكس اثر التحولات التنموية على السكان، والعلاقة بين معدلات الإنجاب والوفيات، وتبين بصورة واضحة اثر تباين معدلات المواليد والوفيات وتوزيعها وفقا للخصائص الكمية للسكان حسب النوع والعمر والتعليم، وفي حالة ليبيا يتبين من البيانات الكمية التي توضح توزيعات الوفيات أن الاتجاه العام لحركة السكان وفقا لمتغير (الوفيات) آخذ في بثبات نسبي في ضوء البيانات الكمية للمدى الزمني لأعوام الدراسة.

لقد سجلت الوفيات ارتفاعا ملحوظا على مدى العقدين الماضيين، وأشارت البيانات الإحصائية التي توضح الخصائص الكمية للوفيات في ليبيا وفقا لمتغير النوع إلى تبلور اتجاه مفاده أن الوفيات في صفوف الذكور أعلى منه في صفوف الإناث، في مقابل ولادات أكثر في صفوف الذكور من الإناث، والجدول رقم (12) يبين توزيع الوفيات من السكان الليبيين حسب متغير النوع، والفارق الكمي في معدل الوفيات بين الذكور والإناث، والفرق المئوي بينهما حسب متغير النوع خلال العقدين الماضيين. (الجدول بالملحق)

لقد لعبت جملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية دورها في بلورة هذا الاتجاه، ليعكس ملامح حركة النمو السكاني في ليبيا الذي يدل على انخفاض معدلات النمو السكاني، ونولى في هذا المقام أهمية خاصة لاستعراض الوضع القائم للحالة الديموغرافية والاجتماعية للسكان الليبيين، واستخلاص العوامل التي أدت إلى انخفاض النمو السكاني، مع تحديد المؤشرات التي تتطلب وضع

سياسات سكانية لتفادي آثارها السلبية على المجتمع، والمؤشرات التي يمكن أن تكون ذات أوجه ايجابية يجب أن تبقى على ما هي عليه، وبناء على الخصائص الكمية الديموغرافية لمعدلات النمو السكاني في ليبيا يتضح أنها اتصفت إجمالا بالمؤشرات التالية :-

- زيادة كمية طفيفة في حجم السكان.
- زيادة كمية في صفوف الذكور أكثر من الزيادة في صفوف الإناث.
- انخفاض معدلات الوفيات في مقابل ازدياد معدلات المواليد .
- وزيادة في وفيات الذكور مقابل انخفاض في وفيات الإناث .

• الزيادة الطبيعية للسكان الليبين خلال الأعوام (1975-2008م)؛ وبناء على هذه الخصائص يتبين أن حركة الزيادة الطبيعية للسكان في ليبيا اتصفت إجمالا بالعديد من المؤشرات المتمثلة في: زيادة كمية طفيفة في حجم السكان، زيادة كمية في صفوف الذكور مقابل انخفاض في صفوف الإناث، انخفاض الوفيات في مقابل زيادة في المواليد ، وزيادة في وفيات الذكور مقابل انخفاض في وفيات الإناث. والجدول رقم (13) يبين توزيعات الوفيات حسب متغير النوع والفارق الكمي بين الوفيات حسب النوع، والفارق المئوي بينهما خلال العقدين الماضيين.(الجدول بالملحق)

يشير الاتجاه العام لحركة السكان إلى تذبذب الوفيات بين الزيادة والانخفاض على مدى السنوات (1978م - 1999م) على مستوى فئة الذكور، وانخفاض لوفيات الذكور خلال الأعوام 2003م -2008م، وزيادة سالبة على مستوى متغير النوع (الإناث) خلال السنوات: 1999م، 2008م بمعدلات مئوية مرتفعة بلغت 16.9% عام 1996م كحد أعلى 5.8% كحد أدني.

بدأ مؤشر زيادة الوفيات في فئة الذكور يميل إلى الارتفاع قياسا بالفارق الكمي بين وفيات الذكور والإناث، وهي زيادة سالبة لفئة الذكور وموجبة لفئة الإناث بداية من عام 1996م وانتهاء بعام 2008م، وفي بداية القرن الحالي بلغ عدد السكان(5298152) نسمة وفقا للنتائج النهائية لأخر تعداد سكاني في ليبيا 2006، وفي ذات السياق أشارت معدلات النمو السكاني إلى أنها تسير في اتجاه مخالف للزيادة الكمية لعدد السكان، فمعدلات النمو تسير في اتجاه عكسي فهي تميل إلى الانخفاض على نحو متدرج ففي الوقت الذي بلغت معدلات النمو أعلى مستوى لها في

تعدادي: 1973،1984م حيث بلغت 4.21%، سجلت أدنى معدل لها في تعدادي: 1995، 2006م حيث بلغت 1.8%.

(ج) **الهجرة:** تعد حركة الهجرة ظاهرة بشرية تشهدها كل المجتمعات في الظروف الطبيعية، وهي تمثل عامل توازن في علاقة السكان بالموارد الاقتصادية في المجتمع، وليبيا شأنها شأن كل المجتمعات شهدت هذه الظاهرة وعانت من آثارها لاسيما بعد اكتشاف النفط، حيث أدى اكتشاف النفط واستثمار موارده إلى انتعاش الحياة الاقتصادية بالبلاد على الرغم من تركّز أغلب الأنشطة الاقتصادية في المراكز الحضرية، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان من المناطق الريفية إلى مراكز الخدمات وفرص التوظيف في المدن، الأمر الذي أفضى إلى تزايد تيار الهجرة الداخلية إلى المدن منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلا أنه عند ما شرعت الدولة في تنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة منذ منتصف السبعينيات استطاعت أن تكبح جماح تيار الهجرة نسبيا، خاصة أن المشروعات التنموية استهدفت إنشاء آلاف الوحدات السكنية بمختلف المناطق، بالإضافة إلى خلق فرص عمل لآلاف السكان بالجهاز الإداري بها والتي كانت بمثابة مسكنات في مناطق الطرد السكاني.

تشير البيانات إلي أن عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شهدا حالة من التوظيف شبه الكامل للسكان العاملين اقتصاديا، إذ بلغ معدل التوظيف 97% نتيجة لتلك السياسات، وتم العمل على خفض معدلات الهجرة الداخلية خلال الفترة: 1984، 1995م، فقد بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م أن السكان الليبيين الذين أعمارهم (11 سنة فما فوق) والذين لم يغيروا مكان إقامتهم بلغت نسبتهم حوالي 98% من إجمالي عدد السكان الليبيين، وهذا يعني أن حركة الهجرة خلال الفترة بين التعدادين كانت ضئيلة جدا بسبب ما وفرته برامج التنمية من فرص عمل، وخدمات خلال العقد الأخير من القرن الماضي؛ إلا أن حركة الهجرة خاصة الداخلية منها ازدادت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويتوقع أن تبرز كظاهرة أكثر حدة من السابق مستقبلا.

تأثير الهجرة الداخلية على التركيبة السكانية

تشير أدبيات السكان التي تناولت موضوع الهجرة إلى أن تأثيرها يظهر على مستوى الفرد والجماعة خاصة في حالات الهجرة الطوعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الأسباب الرئيسية الهجرة ؟

للإجابة على ذلك لابد من عرض هذه الأسباب بشكل موجز وأولها دوافع الهجرة؛ فالهجرة سواء كانت فردية أم جماعية تخضع في تفسيرها إلى عدة اتجاهات: منها التفسير الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي، فالتحليل الاقتصادي للهجرة يكشف عن أن الظروف الاقتصادية تشكل عوامل طرد كالبطالة والتضخم وقلة فرص التوظيف، حيث أن ندرة الموارد الاقتصادية تحدث خللا يقود إلى عدم قدرة الأفراد الحصول على حاجاتهم فيضطرون إلى الهجرة.

يرى الجغرافيون أنه يفترض أن يكون هناك توازن بين خصائص المنطقة الجغرافية وخصائص سكانها، وعليه فالظروف الجغرافية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان، وأن أي عدد يزيد عن الحد المسموح به يصبح عدداً زائدا يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم يصبح المخرج الوحيد هو هجرة أعداد من السكان، ويطرح التفسير الاجتماعي الثقافي وجهة نظر متكاملة عن الهجرة فينظر للمهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة والمهاجرين.

لقد شكلت الظروف الاقتصادية والمعيشية عامل ضغط للسكان للهجرة من المناطق ذات الندرة في الموارد الاقتصادية إلى المدن الرئيسية بسبب سوء التخطيط الاقتصادي الذي يتصف بقصور العدالة الاجتماعية عند التخطيط للمشروعات التنموية، وانتهاج سياسة عشوائية عند معالجة البطالة، وتدني فرص العمل خاصة في المناطق الريفية أو شبه الحضرية، أو سياسة تكدس العمالة بالمؤسسات الحكومية دون الحاجة إلى خدماتها، فضلا عن عدم استنادها إلى مبدأ التخصص في الأداء المهني الذي يتصف بجودة الأداء وزيادة الإنتاج.

لقد تبين من مؤشر الأداء التنموي في بعض المجالات المعيشية على مستوى المناطق كما ورد في التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010م أن بعض المؤشرات سيكون لها انعكاس على ظاهرة الهجرة الداخلية منها:-

• يوضح دليل الإعالة على مستوى المناطق تباين من منطقة إلى أخرى، وعلى الرغم من أن المعدل لا يعكس وضع النشاط الاقتصادي بالمناطق حيث إن التجاوز في سياسة التوظيف قد انعكس على ارتفاع هذا المعدل وانخفاضه بين منطقة وأخرى، فإنه يمكن تصنيف المناطق إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مناطق يرتفع فيها معدل الإعالة على المتوسط العام وعددها ثمان مناطق حسب التقسيم الإداري لليبيا آنذاك وهي: المرج، بنغازي، الواحات، الكفرة، سرت، مصراته، المرقب، سبها.

المجموعة الثانية: مناطق ينخفض فيها معدل الإعالة عن المتوسط العام في بقية المناطق وعددها (14) منطقة، وفي الوقت الذي يعكس معدل التوظيف للموارد البشرية المتاحة في المجتمع وفعالية سياسة الاستخدام في محاربة ظاهرة البطالة في صفوف القوى العاملة الوطنية، فإن دليل التوظيف يجب أن يتوافق عكسياً مع معدل الإعالة، وفي حالة ليبيا فإن المناطق التي ارتفع فيها معدل التوظيف وعددها (14) منطقة اتسمت أربع منها بارتفاع معدل الإعالة بها وهي: الواحات، الكفرة، سرت، مصراته.

• أن حصيلة الارتفاع الإجمالية للمناطق ينبئ تباينها إلى إمكانية حدوث هجرة داخلية في المستقبل ، فمناطق: طبرق ، المرج ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، مصراته ، المرقب ، الجفارة ، ومناطق الشمال الغربي ما يسمى بالنقاط الخمس سابقا، الجبل الغربي ، نالوت ، وادي الشاطي ، مرزق ، وادي الحياة ، غات وعددها (15) منطقة يحتمل أن تكون مناطق طاردة للسكان إذا لم يتم تبني سياسة اقتصادية تكفل تحقيق تنمية في المجالات المعيشية التي شملها هذا المؤشر.

الهجرة الوافدة

أوضحت البيانات السكانية أن حجم الهجرة الوافدة إلى ليبيا قد بلغ أعلى مستوياته خلال الفترة 1973-1984م ، حيث شهد المجتمع الليبي تنفيذ بعض المشروعات التنموية التي تبين مدى حاجة ليبيا للعمالة الوافدة ، نتيجة لنقص العمالة الوطنية المؤهلة شأنها شأن جل المجتمعات النفطية ، وقد كان تدفق سيل العمالة الوافدة بسبب قلة أعداد السكان الليبيين مقارنة لما تتطلبه خطط التنمية من قوى بشرية عاملة خاصة في مجال البناء والتشييد والقطاعات الخدمية.

لقد بلغ معدل نمو السكان غير الليبيين خلال تلك الفترة معدلا مرتفعا جدا حيث سجل نحو 6.9% مقارنة بمعدل نمو السكان الليبيين الذي بلغ 4.2%، وفي السنوات اللاحقة تدنى معدل نمو السكان غير الليبيين إلى أدنى مستوى ليصل إلى0.05% خلال الفترة: 1984 ، 1995م، 0.01% في الفترة: 1995 ، 2006م، وتشير البيانات أيضا إلى أن حجم السكان غير الليبيين قد تباين من فترة إلى أخرى آخذا في الانخفاض حتى وصلت نسبتهم 6.3% سنة 2006م مقارنة بما كانت عليه سنة 1984م 8.5% من إجمالي عدد السكان.

تأثير الهجرة الوافدة على البنية الاجتماعية للسكان

من الآثار السلبية للهجرة الوافدة تأثيرها على البنية الاجتماعية للسكان، الذي يتمثل في زواج الليبيات من غير الليبيين، ومرد ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكور غير المتزوجين ، في مقابل ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات الليبيات نتيجة لتأخر سن الزواج ، وقد ترتب على هذه الزيجات عدم اصطحابهم لزوجاتهم عند مغادرة البلاد ، بل أن بعض الزيجات لم توثق في السفارات التي ينتمي إليها هؤلاء الأزواج مما يُنذر بوجود ظاهرة (البدون) المعروف في بعض المجتمعات. أي وجود سكان مقيمين لا يحملون جنسيات أبائهم ولا جنسيات أمهاتهم، ومن المؤكد وجود هذه الظاهرة ولكن لا تتوفر عنها بيانات دقيقة ، وبالتالي فهي تحتاج إلى دراسة عميقة تبين حجم هذه الظاهرة وتداعياتها بالمجتمع الليبي.

تأثير الهجرة الوافدة على النشاط الاقتصادي للسكان

لا شك أن العمالة الوافدة ساهمت بشكل كبير في تنفيذ المشروعات التنموية التي نُفذت في ليبيا، خاصة في المجالات التي افتقرت إلى وجود العناصر الوطنية الخبيرة المدربة خلال المراحل الأولى لخطط التنمية ، وهذه تعد من النتائج الايجابية في مساهمة العمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي ، غير أن سلبيات الاستعانة بالعمالة الوافدة بطريقة غير منظمة والتي سادت في ليبيا لعدة مراحل تتمثل في صعوبة ألاستغناء عنها في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي ، وأدت إلى عزوف الليبيين عن الانخراط في الكثير من الأنشطة الخدمية والإنتاجية والحرفية والزراعية ، فبيانات التعداد العام للسكان لسنة 2006م تشير إلى أن العمالة الوافدة تشكل أكثر من ثلثي العاملين في قطاع التشييد والبناء حيث بلغت 66% ، وكان نصف العاملين تقريبا يعملون في

قطاع الصناعات التحويلية 49.6%، وأكثر من ربع العاملين في قطاع الزراعة 28%، ونحو خمس العاملين في قطاع التجارة وخدمات المطاعم والمقاهي 23% من إجمالي عدد العاملين اقتصاديا في ليبيا.

توضح هذه النسب بأن حجم الاستخدام لهذه القطاعات سوف يظل حكرا على العمالة الوافدة لعقود قادمة، خاصة أن تأهيل العمالة الوطنية في هذه القطاعات ضعيف،فضلا عن عزوف العمالة الوطنية مزاولة هذه المهن. هذا بالنسبة للنتائج ألايجابية للعمالة الوافدة الرسمية أما الجانب السلبي في الاعتماد على العمالة الوافدة فهو يكمن في تدفق العمالة غير القانونية بأعداد كبيرة فكانت سلبياتها أكثر من إيجابياتها، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

تأثير العمالة غير القانونية على المجتمع

إن المساحة الهائلة التي تشغلها ليبيا، والحدود البرية الطويلة التي تقدر بحوالي (4600) كم، والإمكانات الاقتصادية الوفيرة ، ومجاورتها لست دول تتباين معها في إمكانات التنمية والتغير الاقتصادي ، بالإضافة إلى اطلالتها على ساحل بحري يمتد لمسافة (1900) كم تقريبا ، ويحتل موقعا مميزاً في اتصال ليبيا بأوروبا قارة الأحلام لأعداد كبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء ، كل هذه العوامل أدت إلى توافد أعداد كبيرة من العمالة الإفريقية والعربية لدخول ليبيا بطرق غير قانونية ، مما نتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة يصعب السيطرة عليها ما لم تتضافر جهود السكان والمسؤولين في ليبيا، بالإضافة إلى جهود دول المنبع لهذه الموجات البشرية، وكذلك الدول ألأوروبية التي تعد الهدف المنشود للعمالة الوافدة غير الشرعية للوصول إليها، فضلا عن تواجد الآلاف من المهاجرين غير القانونيين في ليبيا التي تعد من أبرز بلدان العبور في شمال أفريقيا.

على الرغُم من عدم دقة الإحصاءات التي تبين حجم تواجد المهاجرين غير القانونيين في ليبيا تشير بعض الإحصاءات الرسمية إلى وجود أكثر من مليوني مهاجر من جنسيات أفريقية مختلفة يقيمون في البلاد بصورة غير قانونية، وتبين السجلات والتقارير ذات العلاقة إلى تواجد المهاجرين هجرة غير قانونية من كل دول غرب أفريقيا ووسطها بأعداد كبيرة في ليبيا، وعلى الرغم من خطورة تواجدهم وتفاقم المشكلات الناجمة عنهم فقد استخدم النظام السابق تواجدهم كوسيلة سياسية للضغط

على الدول ألأوروبية في تعامله معهم، دون أن يضع في اعتباره النتائج السلبية المترتبة عن تواجدهم في البلاد من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، ويتضح من نتائج دراسة محلية أعدت لتقييم الهجرة غير القانونية أن العمالة الوافدة غير القانونية نجمت عنها جملة من الآثار السلبية تبلورت في مشكلات متنوعة منها مشكلات: مشكلات صحية، مشكلات أخلاقية، مشكلات سلوكية، مشكلات اقتصادية، مشكلات قانونية؛ فضلا عن مشكلات اجتماعية سياسية مع دول شمال المتوسط.

وتحتل المشكلات الصحية المرتبة الأولى، فالعمال المهاجرون يدخلون إلى ليبيا دون أن يمروا بعملية الحجر الصحي للتأكد من خلوهم من الأمراض، وهم لا يحملون وثائق صحية تفيد خلوهم من الأمراض الخطيرة والمعدية، وتأتي المشكلات الأخلاقية في المرتبة الثانية من حيث درجة خطورتها إذ يمتهن بعض المهاجرين تصنيع الخمور، والاتجار في المخدرات للحصول على الأموال دون التعرض لمشاق العمل، وتكمن خطورة هذا النوع من المشكلات الاجتماعية في استهدافها لفئة الشباب الذين يعّول عليهم المجتمع في رقيه وتقدمه، ومن المشكلات السلوكية الناجمة عن تواجد المهاجرين غير القانونين التي تثير مخاوف الليبيين السرقات وجرائم القتل والتزوير والاحتيال والشعوذة، أما المشكلات الاقتصادية التي ترتبط بتواجد الهجرة غير القانونية فيمكن تلخيصها في: الأنفاق المالي للسلع المدعومة سواء للاستهلاك أو تهريب الأغذية والأدوية والمواد الطبية، تزوير العملات، الأنفاق المالي لمكافحة هذه الظواهر وترحيلهم إلى بلدانهم.

خلاصة مناقشة هذا العامل الديموغرافي مفاده إن الهجرة الداخلية كظاهرة بشرية تهدف إلى خلق توازن بين الإمكانات الاقتصادية وحجم السكان، وعلى الرغُم من تدني حجم الهجرة الداخلية في العقود الأخيرة بسبب سياسة التوظيف التي اتبعها النظام السابق والفساد الإداري والاقتصادي، فإن منابع الهجرة لا تزال كامنة وربما تراجع تيارات الهجرة إلى مناطق الجذب في المراكز الحضرية، ومن ثم تكون نتائجها أكثر وضوحا على التركيبة السكانية.

أما الهجرة الوافدة فكان لها نتائج إيجابية في سرعة تنفيذ برامج التنمية خاصة العمرانية منها إلا أن عزوف الليبيين عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي ارتبط أداؤها بالعمالة الوافدة يعد من النتائج السلبية على الاقتصاد الليبي، ويتمثل الجانب الأكثر سلبية للعمالة الوافدة في

بروز ظاهرة الهجرة غير القانونية، والتي ارتبط ظهورها بالعديد من المشكلات الصحية والسلوكية والاقتصادية والقانونية .

التوزيع الجغرافي للسكان والكثافة السكانية

تمهيد

لقد كان للظروف الطبيعية والعوامل التاريخية دور أساسي في تحديد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان والكثافة السكانية بالتجمعات السكانية الريفية والحضرية في ليبيا، فالمساحة الشاسعة التي تبلغ (1,676,198) كم^2، والظروف المناخية التي تتسم بسيادة المناخ الصحراوي على نحو 90% من مساحة البلاد، وقلة عدد السكان الذين لم يتجاوز عددهم ستة ملايين نسمة، أسهمت بدورها في تحديد ملامح الكثافة السكانية ونمط التوزيع المركّز على نحو 10% من مساحة البلاد التي يقطنها حوالي 90% من إجمالي عدد السكان، بينما تتوزع النسبة الباقية من السكان وقدرها 10% على نحو 90% من إجمالي مساحة ليبيا.

إن الظروف الطبيعية الملائمة للاستقرار البشري من مناخ معتدل ومياه وفيرة وتربة خصبة ساعدت على تركّز السكان في المناطق الشمالية الغربية بمحاذاة الساحل من مصراته شرقا حتى زوارة غربا، وكان لموقع مدينة طرابلس في هذه المنطقة دور تاريخي في ارتفاع معدل الكثافة السكانية حيث استقطبت لوحدها 2.8 مليون نسمة تقريبا، بما يعادل 54% من إجمالي عدد السكان الليبيين حسب تعداد سنة 2006م، بينما يقطن الجبل الغربي حوالي (377000) نسمة ما يعادل 7% من إجمالي عدد السكان الليبيين، وبهذا يكون الجزء الشمالي الغربي من ليبيا الذي يشمل سهل الجفارة والجبل الغربي يستوطنه نحو ثلثي سكان ليبيا، بما يعادل (3258899) نسمة، وتتباين الكثافة السكانية بين مناطق هذا الإقليم من 1194 نسمة لكل كيلو متر في طرابلس إلى 1.3 نسمة لكل كيلو متر مربع كما في نالوت مثلا، ويعكس هذا التباين الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان بالرغم من أن الكثافة العامة لا تعطي مؤشرا دقيقا يمكن الاعتماد عليه في التخطيط، وبالتالي فالكثافة الفيزيقية تكون أكثر شفافية في إيضاح العلاقة بين السكان والموارد بالمناطق.

أما في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا فتمثل مدينة بنغازي بؤرة التركّز السكاني الثانية في ليبيا، فهي ذات دور متميز في جذب سكان المناطق المحيطة بها، وعلى الرغم من أن الثقل السكاني في هذا الإقليم لا يماثل نظيره في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، إلا أن عوامل الجذب تتشابه بينهما

من حيث المناخ المعتدل، ووفرة المياه، والتربة الصالحة للزراعة، وتعد المنطقة الممتدة بين (اجدابيا، توكره) أكثر المناطق تركّزا للسكان من المنطقة الممتدة بين (توكره، مساعد) شرقا، وبناء على ذلك فإن سكان هذه الجزيرة البشرية التي تشمل: (سهل بنغازي، مرتفعات الجبل الأخضر، الشريط الساحلي حتى الحدود المصرية) يقطنها نحو (1296047) نسمة يشكلون نسبة 24.5% من إجمالي عدد سكان ليبيا تقريبا، يتوزعون على بقعة جغرافية بنسبة 9% من مساحة ليبيا بكثافة سكانية تتراوح بين 54 نسمة لكل كم^2 نسمة في منطقة بنغازي، و 1,7 نسمة لكل كم^2 في منطقة البطنان، وتوضح خارطة توزيع الكثافة السكانية في ليبيا أن خارج هاتين الجزيرتين البشريتين تنخفض الكثافة السكانية بشكل ملحوظ، ففي المنطقة الوسطى التي تشمل (سرت ، الجفرة) يبلغ عدد السكان (178685) نسمة بنسبة 3.4% تقريبا، تنتشر على مساحة تقدر بنحو (225437) كم^2 بنسبة 13.4% من مساحة ليبيا، بكثافة سكانية تتراوح بين 1,5– 1 نسمة في كل كم^2.

أما المنطقة الجنوبية التي تشمل:(الكفرة ، الواحات الشمالية ، حوض فزان) فهي تضم نسبة 10% تقريبا من إجمالي عدد سكان ليبيا، بكثافة سكانية تتراوح ما بين: 7 نسمة لكل كم^2 في منطقة سبها إلى 1 نسمة لكل كم^2 في منطقة الكفرة.

التركيبة الريفية الحضرية للسكان

اعتمدت مصلحة الإحصاء والتعداد تعريفا للتجمعات الحضرية والريفية في التعدادات العامة للسكان بأنها:" تلك التجمعات التي تقع في مراكز البلديات، وتلك التي يصل عدد سكانها إلى خمسة الآف نسمة فأكثر حتى وإن لم تقع في مركز البلدية، بالإضافة إلى المحلات الواقعة داخل مخططات المدن" .

تأسيساً على ذلك فإن البيانات المتاحة عن حالة السكان بالتعدادات الأخيرة تشير إلى أن معدلات نمو السكان الحضر في ليبيا تتميز بالارتفاع، فقد بلغ معدل النمو الحضري خلال الفترة 1973–2006م 3.9% تقريبا، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التحضّر من 59.8% إلى 88.2% خلال تلك الفترة، ويرجع الارتفاع في معدل النمو والأهمية النسبية لسكان الحضر إلى عاملين رئيسيين هما:–

(1) ارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن وارتفاع عدد المحلات التي تجاوزت عتبة الخمسة الآف نسمة.

(2) التباين المكاني في توزيع السكان الحضر بتأثير توزيع كثافة السكان، حيث نجد أن المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة مرتبطة بوجود مدن كبيرة في إقليمها مثل(طرابلس ، بنغازي ، مصراته ، والزاوية).

تشير بعض الدراسات إلى أن أغلب المناطق شهدت نمواً حضرياً كميا متزايداً في السنوات الأخيرة خاصة في المدن الكبرى، مما أوجد فجوة في هرمية المراكز الحضرية في ليبيا، وبالتالي تنامى حجم السكان في المدن الكبرى وانخفاض في المدن الصغرى، مع قلة عدد المدن المتوسطة الحجم، وما يمكن ملاحظته على التركيبة السكانية الحضرية في ليبيا الآتي:-

- أن النمو الحضري في ليبيا كان عشوائياً ولم تستوعب مخططات المدن الزيادة السكانية المتوقعة.
- تنامي ظاهرة المدن المهيمنة في الأقاليم التخطيطية على حساب المدن المتوسطة وصغيرة الحجم.
- تزامن وتيرة التحضّر السريع مع المشكلات الحضرية مثل: التلوث، البطالة، الاختناقات المرورية، السكن العشوائي، تدني مستوى الخدمات الأساسية، النمو العشوائي للمدن، ولم يقتصر ذلك على المدن الكبرى فقد وجدت هذه المظاهر في المدن المتوسطة الحجم، وعليه يتطلب الأمر تبني خطط تنموية لمعالجة هذه المشكلات برؤية تهدف إلى استكمال المشروعات العمرانية في المدن الصغرى والمتوسطة، وخلق فرص عمل حقيقية للقوى العاملة في تلك المناطق وإتباع سياسة إنمائية تهدف إلى تخفيض معدل نمو المدن الكبرى المهيمنة من خلال تعزيز تنمية المناطق الأخرى.

العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان

لقد حددت الظروف الطبيعية مناطق التركّز السكاني في ليبيا (توزيع السكان حسب الكثافة جغرافيا) إلى حد كبير، حيث يُعزى تركزهم في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية إلى

ملاءمة المناخ ووفرة المياه وخصوبة التربة، وتشتتهم على شكل مستوطنات صغيرة متفرقة بالواحات الصحراوية .

هذا النمط التوزيعي للسكان جعل المناطق الوسطى والجنوبية مناطق تخلخل سكاني، ومناطق السهول الساحلية في الشمال الغربي والشمال الشرقي مراكز تركز سكاني، وحيث إن مراكز التوطّن في الواحات الصحراوية قد اعتمدت على مصادر المياه الجوفية لاستغلالها لممارسة نشاطهم الاقتصادي، فإن الاستخدام السيئ لهذا المورد يؤثر بسبب استنزافه على المدى الطويل، ومن ثم يكون دافعا على هجرة السكان، مما ينتج عنه حدة التخلخل السكاني في تلك المناطق وما يترتب عليه من مخاوف أمنية.

لقد تبيّن من الجهود المبذولة في السنوات الماضية لتنمية المناطق النائية أنها وإن نجحت في كبح تيارات الهجرة من الأرياف إلى المدن، إلا أنها لم تنجح في خلق تيارات هجرة عكسية من المدينة إلى الريف، لإعادة توزيع السكان بما يتلاءم وخلق توازن بين متطلبات التنمية المكانية من جهة، وتركّز السكان في بعض المناطق بسبب إمكانات ومحدودية الموارد من جهة أخرى، فقد اتضح أن تنمية قطاع الزراعة بإنشاء مشروعات زراعية كبرى في تلك المناطق لم يؤد إلى خلق تجمعات سكانية جديدة مرتبطة بها لأنها كانت مشروعات إنتاجية وليست استيطانية، ولم يتحقق النمو السكاني في بعض المناطق الصحراوية بفعل الاستثمار في القطاع الزراعي أو الصناعي، بل كان نتيجة للاستثمار في مجال قطاع الخدمات والإدارة والتجارة؛ فتركز الكثافة السكانية بالمدن الكبرى في المناطق الشمالية قد وصل إلى نقطة التشبّع، مما أدى إلى تدني الخدمات والضغط على الموارد البيئية، والتوسع في ممارسة النشاط الزراعي كما هو قائم الآن سيؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية التي تعتمد عليها الزراعة، ومن ثم فالدولة في حاجة إلى تبني سياسات سكانية لإعادة توزيع السكان لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية والإمكانات البشرية للمناطق في إطار إستراتيجية عامة تهدف إلى تحديد ملامح السياسات السكانية للتوزيع الجغرافي للسكان.

الملامح الإستراتيجية لتوزيع السكان جغرافيا

من خلال العرض السابق لحالة التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا اتضح أنه غير متوازن، مما يجعله يخلق ضغطا على الموارد على المدى البعيد في المناطق الشمالية، كما أنه سيؤدي إلى حّدة تخلخل السكان على المدى البعيد، وتشتت السكان في المناطق الوسطى والجنوبية، وسوء استخدام موارد المياه في تلك المناطق سيدفع حركة السكان بالاتجاه شمالا وشرقا، ولذلك فالسياسة السكانية المقترحة لمعالجة هذا الوضع تتمثل في ما يأتي:

- تبني سياسة تنموية تعتمد على اقتصاد المعرفة.
- العمل على رفع معدل النمو السكاني في مناطق الوسط والجنوب.
- توفير الخدمات وفرص العمل بها.
- تغيير نمط استغلال الموارد المائية واستخدام الأرض.
- دمج سياسة إعادة توزيع السكان ومعالجة مسالة التركّز السكاني غير المتوازن بين المناطق وإدماجها ببرنامج التنمية المكانية.

البعد الرابع: السكان الليبيون النشطون اقتصاديا وأوجه النشاط الاقتصادي

تمهيد

لم تحظ السياسات السكانية في ليبيا وبالتحديد في سياق توزيع السكان حسب مساهمتهم الاقتصادية وسوق العمل في ليبيا بالدراسات المتخصصة، شأنها في ذلك شأن الكثير من القضايا بالمجتمعات النامية، الأمر الذي جعل قدرا كبيرا من مواردها البشرية والمادية تذهب هدرا نتيجة لقلة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والديموغرافية في استراتيجيات التنمية البشرية الشاملة، والمتتبع للشأن السكاني وقضايا التنمية في ليبيا لا يجد ما يسعفه من أُطر تنموية شاملة ومرجعيات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية دقيقة تتناول حياة السكان الليبيين وخصائصهم، بحيث يمكن الاسترشاد بها في إعداد السياسات السكانية الملائمة لخصائص المجتمع الليبي والتي تعد مكونا أساسيا من مكونات التنمية المستدامة، ما عدا ما ورد بالتعدادات العامة للسكان وسجلات الإحصاءات الحيوية، والمسوح والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية وما احتوته من بيانات كمية في حاجة إلى توظيفها لرسم ملامح السياسة السكانية ذات العلاقة بالخصائص الديموغرافية للسكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب أقسام النشاط الاقتصادي.

توضح أدبيات السكان المتوفرة ذات العلاقة بتوزيعات السكان الليبيين النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) على مختلف تصنيفاتهم المهنية والنوعية والعمرية والتعليمية والديموغرافية بعض المؤشرات المهمة لهذا البعد يمكن تشخيصها وتحليلها واستشراف مستقبلها، انطلاقا من رؤية علمية تمكن من الوقوف على جوانب القوة وأوجه القصور فيها، والتعّرف على الأبعاد التي تقف وراءها، من منظور شمولي بجهود اكاديميين وخبراء وطنيين استنادا إلى مرجعيات محلية قوامها الدين الإسلامي الحنيف، وارث ثقافي حضاري يجسد الهوية الوطنية الليبية، وخبرات دولية جسدتها تجارب المجتمعات الرائدة في هذا المجال إقليميا وعالميا للاسترشاد بها، حتى يمكن استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة والممكنة بشكل علمي، بما يعود على حياة السكان الليبيين بالتقدم والرخاء، ويمكّن ليبيا من أن تصبح عضوا مشاركا بفعالية في المجتمع الدولي.

في سبيل هذه الغاية يتناول هذا البعد تحليل توزيعات السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب أقسام النشاط الاقتصادي عن فترة زمنية تقدر بعقدين من الزمن تقريبا من واقع النتائج النهائية للتعدادين العامين للسكان (1995– 2006م)، مع الإشارة إلى ما ورد بتعداد 1984م كلما دعت الحاجة إلى ذلك، نظرا لقرب هذه الفترة من حياة السكان الليبيين التي شكلت واقعهم الديموغرافي والاقتصادي الحالي وربما سيمتد تأثيرها لعقد أو اثنين من الزمن مستقبلا، وسيتم تناول خصائص توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة الزمنية على النحو التالي :

1- توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي.

2- توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب فئات العمر وأقسام النشاط الاقتصادي.

3- توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب الحالة التعليمية وأقسام النشاط الاقتصادي.

4- انعكاسات توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا على أوضاع السكان الليبيين:-

(أ) مساهمة السكان الليبيين العاملين اقتصاديا فعليا بالنشاط الاقتصادي.

(ب) حجم القوة البشرية الوطنية.

(ج) حجم التوظيف بين السكان الليبيين.

(د) معدل الإعالة للسكان الليبيين العاملين اقتصاديا.

(هـ) معدل البطالة بين السكان الليبيين العاملين اقتصاديا.

أولا: توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي

بلغ عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا (15 سنة فما فوق) حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م (1025083) فردا يشكلون نسبة 23.35% من إجمالي عدد السكان الليبيين البالغ عددهم (4389739) نسمة يشغلون أنشطة اقتصادية متنوعة، ويظهر ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث بدرجة كبيرة حيث بلغ عدد الذكور (493 834) يشكلون نسبة 81.40%، بينما بلغ عدد الإناث(190590) بنسبة 18.59% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، إلا أن هذه الأعداد تشمل العطالين الذين لم يسبق لهم العمل البالغ عددهم (107494) فردا، منهم (90395)

من الذكور بنسبة 84.09%، مقابل (17099) من الإناث بنسبة 15.90% من مجموع الليبيين المتعطلين عن العمل، ومن ثم فإن عدد العاملين فعليا هو في الواقع (917589) فردا بنسبة 20.90% من إجمالي عدد السكان الليبيين وليس 23.35% كما جاء بتعداد سنة 1995م، وبذلك فالتوزيع النوعي لليبيين العاملين اقتصاديا فعليا هو عدد (744098) فردا من الذكور بنسبة 81.09%، وكان عدد الإناث(173491) بنسبة 18.91%. ويبدو واضحا ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في كل هذه الأعداد سواء من حيث:

- الليبيين العاملين اقتصاديا (15 سنة +) بوجه عام، حيث بلغت نسبتهم 81.40% من إجمالي عدد الليبيين النشطين اقتصاديا.
- العاطلين الباحثين عن العمل لأول مرة بنسبة 84.09% من مجموع الليبيين النشطين اقتصاديا.
- العاملين اقتصاديا فعليا بنسبة 81.09% من مجموع الليبيين النشطين اقتصاديا.

تظهر البيانات الواردة بالنتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م اتساع الهوة بين الذكور والإناث في اغلب الأنشطة الاقتصادية، مع أنه لا يوجد فرق كبير في التركيب النوعي للسكان، فقد بينت نتائج التعداد المشار إليه أن نسبة الذكور بلغت 50.82% مقابل 49.18% من إجمالي عدد السكان الليبيين، علاوة على توفر فرص الالتحاق بالتعليم والعمل للجميع دون تمييز للنوع؛ بل في الكثير من الأحيان تتمتع المرأة بمزايا عمل لا يحصل عليها الرجل، والجدول رقم (14) يبين توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي لسنة 1995م. (الجدول بالملحق)

يتبين من الجدول رقم (14) ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث بمختلف أوجه نشاط الاقتصاد الليبي، ويلاحظ تركّز الليبيين العاملين فعليا من الجنسين في أعمال الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، في حين يقل تواجدهم بالأعمال المنتجة اقتصاديا، فقد بلغ عدد الليبيين العاملين بأنشطة الزراعة والغابات والصيد مثلا عدد (111915) فردا، وهذا العدد لا يمثل سوى 12.19% من مجموع الليبيين العاملين فعليا مع أن هذه الأنشطة الاقتصادية ملائمة لخصائص كثير من الفئات بالمجتمع الليبي ديموغرافيا وجغرافيا وحرفيا، أما من حيث النوع فإن

نسبة انخراط الإناث بهذه الأنشطة منخفضة جدا حيث بلغت 7.76% في مقابل 92.24% للذكور.

ولا يختلف الأمر كثيرا من حيث تركّز العاملين بالأنشطة المنتجة اقتصاديا ذات الطابع الفني أو المهني كما هو الحال بأنشطة الصناعات التحويلية، وأعمال التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز، حيث تقل نسبة الليبيين العاملين بهذه الأنشطة من الجنسين مع استمرار ارتفاع نسبة الذكور عن نسبة الإناث مع أنها تعد احد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعات التحويلية (74808) فردا بنسبة 8.15% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وترتفع نسبة الذكور بينهم لتصل إلى 86.48%، بينما كانت نسبة الإناث 13.52%، ويبدو واضحا تدني مساهمة القوة العاملة الليبية في أنشطة الصناعات التحويلية، وهذه الأنواع من الصناعات تتسم بالحاجة إلى فنيين وعمال مهرة بالإمكان التوسع فيها لتوطين الخبرة وخلق مواطن شغل وسد الحاجات الضرورية للمجتمع بل وربما التصدير للدول المجاورة، وهي ليست صناعات إنشائية تحتاج إلى تقنيات عالية ومخترعين ومهندسين على درجة عالية من التخصص الدقيق، علاوة على توفر المواد الأولية للكثير من الصناعات بالبلاد.

وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز الذي يعد النشاط الأهم بالاقتصاد الليبي، فقد بلغ عدد العاملين به (19285) فردا، ويساهم في استيعاب نسبة 2.10% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وهي بطبيعة الحال نسبة متدنية بالنظر إلى تعدد مجالات العمل بهذا النشاط وانتشارها في مختلف المناطق الليبية سواء كانت أعمال ميدانية أم فنية أم إدارية أم خدمية، إلا أن سياسة التوظيف التي تتبناها الشركات العاملة في ليبيا تعتمد بشكل أساسي على العمالة رخيصة الأجر من دول شرق آسيا وإفريقيا تجلبها من الخارج بما في ذلك الأعمال الفنية البسيطة والحرفية وحتى الخدمات والمناولة خاصة في مجالات النفط وخاصة في ظل تهاون الأجهزة ذات العلاقة في التعاقد مع هذه الشركات، وفيما يتعلق بالتوزيع النوعي لهذه الأنشطة ترتفع نسبة الذكور عن الإناث ارتفاعا كبيرا كما هو الحال في سائر مجالات العمل الأخرى تقريبا فكانت 96.47% ذكور في مقابل 3.52% من الإناث، وربما يكون للفارق النوعي هنا ما يبرره إذ أن مواقع العمل بهذه الأنشطة منتشرة بين مختلف المناطق، والعديد منها يقع بعيداً عن المدن أو المناطق الآهلة بالسكان خاصة أنشطة المحاجر والحقول النفطية.

وفي نشاط التشييد والبناء يعمل (16949) فردا يساهمون بنسبة 1.84% من مجموع السكان الليبيين العاملين فعليا، وجلّهم من الذكور حيث بلغت النسبة 96.34% مقابل 3.66% إناث، وانخفاض نسبة الإناث في هذا النشاط لا يعدو أمرا غريبا نظرا لملاءمة هذا النشاط للذكور، ولكن الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في سياسات سوق العمل هو الانخفاض الكبير لنسبة الليبيين بمجالات التشييد والبناء؛ في الوقت الذي لم تشهد هذه الأعمال توقفا عن العمل على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ومن المعروف في ليبيا تواجد العمالة غير الوطنية الدائم بهذه الأعمال؛ بل غالبا هم الذين يرسمون سياساتها الفنية والاقتصادية في غياب شبه كامل للجهات المعنية والأجهزة الرقابية الرسمية، وترتب على ذلك تشّوه في النمو العمراني غير المخطط بوسط المدن وأطرافها، وترك الأفراد الذين هم في حاجة إلى إنشاء أو صيانة بعض المباني تحت رحمة العمالة الأجنبية أوالسما سرة الليبيين أو غير الليبيين المتحكمين بهم وغالبا ما يكونوا غير ليبيين، الأمر الذي عمل على تقلص أعداد الليبيين بهذا النشاط وازدياد عزوفهم عنه في ظل الحصول على أموال من الدولة بطرق مختلفة.

وبالنسبة لقطاع الكهرباء يضم (30123) فردا يشكلون نسبة 3.28% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وترتفع نسبة الذكور بينهم بدرجة كبيرة أيضا لتسجل 95.40% مقابل 4.59%، ولكن في هذا الموضع يعتبر تدني مشاركة الإناث مؤشرا سلبيا ينم عن وجود خلل ديموغرافي اقتصادي نوعي، فغالبية الأعمال والوظائف بهذا القطاع مناسبة للعنصر النسائي سواء من حيث مواقع العمل أو التأهيل أو العمر، ومن ثم فالتفسير الممكن منطقيا لهذا الانخفاض يكمن في درجة تفضيل الإناث لأعمال معينة غالبا ما تتجّه إلى التعليم والصحة، حيث التكدس الكبير الذي جعل من هذه المجالات أشبه ببرامج الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وهذه الأوضاع نتاج لإرث ثقافي تقليدي يحد من وتيرة الحراك المهني للمرأة رغُم الشعارات الزائفة والخطاب الإعلامي المنادي بالمساواة وتمكين المرأة والذي لا يتجاوز الحناجر كما هو الحال في سائر النظم الدكتاتورية؛ ولذلك بدأت مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني ومشروعات التنمية مشاركة زائفة تحتاج إلى المزيد من الرصد والتقييم والبحث العلمي لإيجاد سياسات ناجعة تعمل على تفعيل دور المرأة في الأعمال المناسبة لها فعليا.

وفيما يتعلق بتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بلغ عدد العاملين بها (82000) فردا يمثلون نسبة 8.93% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وترتفع نسبة الذكور بينهم بدرجة كبيرة حيث بلغت 96.41% مقابل 3.58% من الإناث، في حين يضم قطاع النقل والتخزين والمواصلات (62215) فردا من قوة العمل الليبية، يشكلون نسبة 6.78% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، ولا تزال نسبة مشاركة الإناث متواضعة جدا بهذا النشاط حيث سجل التوزيع النوعي للعاملين بهذا القطاع 96.33% ذكور بينما لم يتعد 3.67% إناث.

وفي مجال المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين بلغ عدد العاملين من الجنسين (19481) فردا، يساهم في استيعاب القوة العاملة الليبية بنسبة 2.12%، وقد بلغت نسبة الذكور 81.06% في مقابل 18.93% إناث، ويظهر واضحا انخفاض نسبة انخراط الإناث في هذه الأعمال رغُم مناسبتها لعمل المرأة.

وقد بلغ عدد العاملين بأنشطة غير واضحة التصنيف أو غير مبينة (4487) فردا بنسبة 0.05% من مجموع الليبيين العاملين فعليا غالبيتهم من الذكور بنسبة 84.09%، مقابل 5.19% من الإناث، أما المتعطلون الباحثون عن عمل لأول مرة فقد بلغ عددهم (107494) فردا يمثلون نسبة 10.48% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا.

وفي العقد التالي (2006م) حدثت بعض التغيرات الطفيفة على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لقوة العمل الليبية من حيث درجة المساهمة بالنشاط الاقتصادي، والفارق النوعي، انعكست على هيكل الاقتصاد الليبي عامة، فقد أدت هذه التغيرات إلى انخفاض نسبي للفارق النوعي في صفوف القوة العاملة الليبية من حيث مشاركتها بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة على الأقل من الناحية النظرية، ولكن مع ذلك لا يزال الفرق كبيراً بين الذكور والإناث بالنسبة لانخراطهم بمؤسسات العمل المتباينة، واستمرار تركز الإناث في أعمال معينة، الأمر الذي يفرض تساؤلا مهما مفاده أين تذهب مخرجات التعليم ذات الأعداد الهائلة من الإناث التي تعجّ بها المؤسسات التعليمية على مختلف تخصصاتها ومراحلها بدرجة تفوق بكثير تواجد الذكور بها؟

للوقوف على هذه المعطيات تدعو الحاجة إلى تحليل توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بذات السياق المتبع في تحليل توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا لتعداد (1995م).

لقد بلغ عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا (1675880) فردا حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، يشكلون نسبة 31.63% من إجمالي عدد السكان الليبيين البالغ عددهم (5298152) نسمة، يشغلون أنشطة اقتصادية متنوعة، وترتفع نسبة الذكور عن الإناث حيث بلغ عدد الذكور(1198408) بنسبة 71.51%، بينما بلغ عدد الإناث(477472) بنسبة 28.49% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وقد تحقق تقليص الهوة النوعية بدرجة ملحوظة عن العقد السابق على النحو التالي:

- **نسبة الذكور العاملين اقتصاديا 1995م: 81.40% - 2006م : 71.51%**
- **نسبة الإناث العاملات اقتصاديا 1995م: 18.59% - 2006م : 28.49%**

ولكن هذه المؤشرات لا تعطي دلالات علمية دقيقة عن الخصائص الديموغرافية الاقتصادية للسكان الليبيين العاملين اقتصاديا، لكونها تتضمن المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل البالغ عددهم (340786) فردا يشكلون نسبة 20.33%، والنسبة الأكبر بينهم من الذكور إذ بلغت 74.01% مقابل 25.99% من الإناث من مجموع الليبيين المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل، ومن البديهي أن تؤثر تلك النسبة على قيمة المؤشرات التحليلية؛ وبالتالي فإن العدد الحقيقي لليبيين العاملين اقتصاديا فعليا هو في الواقع (1335094) فردا، يشكلون نسبة 79.66% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا؛ بمعنى أن نسبة العاملين اقتصاديا فعليا هي 25.19% من إجمالي عدد السكان الليبيين وليست 31.63% كما وردت بالتعداد المشار إليه، ومن ثم تكون النسبة النوعية للعاملين فعليا لسنة 2006م هي 70.78% ذكور مقابل 29.13%.

تبين هذه النتائج تحقيق بعض التقدم لسد الفجوة النوعية للخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان الليبيين العاملين اقتصاديا مقارنة بفترة التعداد السابقة والتي كانت لدى الذكور 81.40% وبالنسبة للإناث 18.59% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وبالرغُم من استمرار ارتفاع نسبة

الذكور عن الإناث في عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، والعاطلين الذين لم يسبق لهم العمل، والعاملين اقتصاديا فعليا فلا يوجد فرق يُذكر في التركيب النوعي للسكان، فقد بينت نتائج تعداد 2006م أن نسبة الذكور بلغت 50.73% مسجلة نسبة نوعية قدرها 103، وقد ازداد انخفاض الفرق قليلا عن التركيب النوعي بالتعداد السابق حيث كانت نسبة الذكور 50.82% من إجمالي عدد السكان الليبيين، علاوة على إتاحة فرص التعليم والتدريب والعمل أمام المرأة بمختلف المناطق.

لا شك أن الفرق الناتج عن احتساب المتعطلين عن العمل في توزيع الليبيين العاملين اقتصاديا له تأثيرات سلبية على حقيقة الخصائص الديموغرافية للقوة البشرية الليبية، ومن ثم فإن الاعتماد على المؤشر السابق سيؤدي حتما إلى نتائج غير دقيقة من شانها أن تزيد في تضليل المخططين وواضعي استراتيجيات التنمية المستدامة، والجدول رقم (15) يبين توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي كما ورد بتعداد 2006م.(الجدول بالملحق)

بالنظر إلى الجدول رقم (15) يمكن ملاحظة عدة خصائص ديموغرافية حول السكان الليبيين النشطين اقتصاديا من حيث:-

1- استمرار ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث بسائر الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه اقل مما كان عليه في فترة التسعينيات (1995م).
2- غلبة الطابع الخدمي على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بالنسبة لليبيين العاملين فعليا من الجنسين، فقد ازداد تركّزهم في أعمال الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، مقابل الانخفاض الكبير في انخراطهم بالأنشطة المنتجة اقتصاديا.

ومن خلال تحليل توزيع العاملين فعليا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي يتبين أن عدد العاملين بالزراعة والصيد بلغ (118408) فردا يشكلون نسبة 8.84% من مجموع العاملين فعليا، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 83.93%، في حين لم تتعد نسبة الإناث 16.04% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا بالفعل، ويلاحظ حدوث تغيرات ملحوظة من حيث تقلص أنشطة الزراعة في ليبيا بدرجة كبيرة عما كانت عليه في العقد السابق حيث بلغت نسبة 3.35% سنة 2006م مقابل 12.19% سنة 1995م.

كذلك الحال فيما يتعلق بمتغير النوع للعاملين اقتصاديا الذي سجل في سنة 2006م نسبة 83.93% للذكور مقابل 16.04% للإناث، بينما كان في فترة التسعينيات (1995م) 92.24% لصالح الذكور مقابل 7.76% لدى الإناث، إلا أن التغير الأخير (النوعي) هو تغير سلبي يشير إلى ازدياد متواضع في ممارسة النساء لإعمال الزراعة والصيد.

أما الأنشطة الاقتصادية المنتجة فهي لا زالت تفتقر إلى ريادة الليبيين لها، فنشاط صيد الأسماك يعد من الأنشطة الضئيلة من حيث استيعاب القوة العاملة إذ لم يتجاوز عدد العاملين بهذا النشاط سوى (114) فردا لا تتجاوز نسبتهم 0.08% من إجمالي الليبيين العاملين فعليا، بالرغُم من أن البيئة المحيطة تجود على الليبيين بخيرات وفيرة من الثروة السمكية ذات الأصناف الجيدة المختلفة، نظرا لطول الشاطئ الليبي المطل على البحر المتوسط لمسافة (2000) كم تقريبا، ومناخ معتدل ساعد على توافر أنواع وكميات عديدة من الأسماك به، ومن حيث النسبة النوعية يكاد يكون كلهم من الذكور تقريبا فنسبة الإناث لم تتعد 2.96% بهذا النشاط.

وبالنسبة لأعمال التعدين والمحاجر بما في ذلك استخراج النفط والغاز، فقد بلغ عدد العاملين (34109) فردا بنسبة 2.56%من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، منهم 93.67% من الذكور مقابل 6.33% من الإناث، محققا بذلك ازديادا طفيفا عن النسبة الواردة بتعداد سنة 1995م التي كانت 2.10%، وهو ازدياد لا يذكر خاصة أن هذا الفرق في الغالب ناجم عن الازدياد في عدد السكان بين الفترتين، ويقل تواجد الليبيين العاملين اقتصاديا في هذه المجالات بالرغم من أعمال الإنشاءات المتنامية في المجتمع التي تتطلب إنتاج المحاجر والتعدين، وأيضا توفر الموارد الطبيعية بمختلف المناطق في ليبيا؛ علاوة على أن النفط والغاز يعد من أهم موارد الاقتصاد الليبي، وفي ذات الوقت ازدياد أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات المتخصصة في هذه العلوم ولكن الكثير منهم لايزال ضمن أعداد البطالة المقنعة؛ وعلى صعيد المشاركة النوعية بهذه الأنشطة فإن تواجد الذكور مرتفع بدرجة كبيرة، ولكن حصل تقدم متواضع في وضع الإناث، حيث زادت مشاركتهن بنسبة 2.81% عن الفترة السابقة.

وفي أعمال التشييد والبناء بلغ عدد العاملين (32236) فردا بنسبة 2.41% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 95.34% مقابل 4.65% من الإناث، ويبدو واضحا قلة مشاركة الإناث بهذا النشاط وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الخصائص البيولوجية للمرأة

العاملة خاصة في ظل سيادة الأنماط التقليدية لمزاولة هذه الأعمال، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة هو الازدياد النسبي لهذا القطاع في استيعاب القوة العاملة عن فترة التعداد السابق التي كانت لا تتجاوز نسبة 1.84% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وكذلك الحال فيما يتعلق بانخفاض بسيط في نسبة النوع حيث سجلت نسبة الذكور انخفاضا قدره 1.10% عن الفترة السابقة، ومع ذلك فان هذا الازدياد لنسبة انخراط الليبيين العاملين اقتصاديا بالفعل في هذا النشاط غير ذي جدوى اقتصادية ولا يساعد على دعم عمليات التنمية؛ فإذا كان هذا القطاع قد استوعب 2.41% من قوة العمل الليبية فمن الذي يقوم بالأعمال في هذا النشاط في ظل التنامي المستمر الذي شهده هذا النشاط في العقدين الأخيرين حتى ولو كان جله غير ناجم عن تخطيط حضري متوازن؟

أما قطاع الكهرباء والمياه والغاز فقد ضم (39603) فردا، وتبلغ نسبة الذكور منهم 94.70% مقابل 5.29% من الإناث، ويساهم هذا القطاع في استيعاب 2.96% من مجموع الليبيين العاملين فعليا مظهرا تراجعا عن العقد السابق حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع لقوة العمل 3.28% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وعلى صعيد النوع ازدادت مشاركة الإناث قليلا عن النسبة السابقة البالغة 4.59%، وبالنسبة لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية فقد بلغ عدد العاملين بهذه الأنشطة(100865) فردا منهم (97333) من الذكور بنسبة 96.49% مقابل 3.51% من مجموع العاملين بها، وتشكل هذه الأنشطة 7.55% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وفي هذا الموضع لا يمكن المقارنة مع نتائج التعداد السابق (1995م) لرصد وتحليل مظاهر التغير بسبب فصل أعمال المطاعم والمقاهي والفنادق عن هذه الأنشطة في تعداد 2006م، إلا أن الأمر المؤكد هو تزايد نسبة الذكور عن الإناث، وتواضع مردود هذه الأنشطة في هيكل الاقتصاد الوطني، أما المنخرطون في أعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي فقد بلغ عددهم (4930) فردا، يشكل الذكور منهم 85.22% مقابل 14.78% من الإناث، ولا تتعدى نسبة مساهمة هذه الأنشطة 0.36% من العاملين اقتصاديا، وهذه النسبة لا تثير الاستغراب فالبلاد لا تعتمد على أنشطة السياحة والخدمات مصدرا للاقتصاد الوطني كما هو الحال في اغلب المجتمعات الأخرى النامية أو المتقدمة؛ بالإضافة إلى أن العاملين بهذه الأنشطة هم في الغالب من غير الليبيين، ثم تواضع مشاركة النساء في هذه الأنشطة، وفي كلتا الحالتين يبدو أن ذلك مرتبط إلى حد كبير بالثقافة السائدة بالمجتمع الليبي التي تعكس درجة

التفضيل لدى الذكور، والاتجاه المحافظ فيما يتعلق بالنساء، فهذان العاملان حالا دون ممارسة الليبيين النشطين اقتصاديا لهذه الأعمال على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بأعمال النقل والتخزين والمواصلات بلغ عدد العاملين بهذه الأنشطة (64535) فردا، يشكل الذكور منهم نسبة 94.77% في حين تبلغ نسبة الإناث5.23% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، ومساهمة هذه الأعداد بالاقتصاد الليبي 4.83% مسجلة انخفاضا ملحوظا لمساهمة هذا النشاط عن العقد السابق التي كانت 6.78%، ولكن من حيث التوزيع النوعي للعاملين فعليا فقد انخفضت نسبة مساهمة الذكور قليلا حيث كانت 96.33% مقابل 3.66% للإناث؛ مما يعني حدوث ارتفاع تدريجي في نسبة مساهمة الإناث.

وقد بلغ عدد العاملين بالصناعات التحويلية (47190) فردا بنسبة 3.53% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وترتفع نسبة الذكور بينهم فكانت 91.77%، بينما بلغت نسبة الإناث8.23%، وما يمكن ملاحظته حول خصائص الليبيين العاملين اقتصاديا الديموغرافية وحالة الاقتصاد الوطني في هذا النشاط الحيوي الذي تعوّل عليه المجتمعات في تقدمها هو تراجع مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي بأكثر من الضعف بنسبة 4.62%، فقد كانت نسبة العاملين بهذا النشاط تشكل 8.15% من مجموع العاملين فعليا، وبالنسبة للمتغير النوعي انخفضت نسبة الإناث العاملات بالصناعات التحويلية عن العقد السابق الذي بلغت فيه مشاركتهن نسبة 13.51%.

وفيما يتعلق بأعمال الوساطة المالية بلغ عدد العاملين بها (17908) فردا يشكل الذكور منهم نسبة 80.15%، وبلغت نسبة الإناث19.81% ، ويظهر ارتفاع ملحوظ لنسبة الإناث في هذا النشاط عن مجالات العمل الأخرى، إلا أن المردود الاقتصادي لهذا النشاط بشكل عام رمزي لا يضيف جديدا سوى إيجاد فرص عمل للنشطين اقتصاديا، وربما المساهمة في تحريك بعض أوجه الأنشطة الاقتصادية إلى حد ما، ولا يختلف الأمر كثيرا في نشاط العقارات الذي استوعب (11663) فردا، حيث بلغت نسبة الذكور منهم 82.11% مقابل 17.89% من الإناث من مجموع الليبيين العاملين فعليا.

بينما يظهر الاختلاف كبيرا في مجالات الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، فقد بلغ عدد العاملين بها (344654) فردا، بنسبة 87.65% للذكور مقابل 12.34% للإناث،

وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة الليبيين العاملين بالمجالات الخدمية كالمعتاد إذ تفوق نسبتهم ربع القوة العاملة حيث بلغت 25.81% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، بالإضافة إلى تدني مساهمة الإناث بها وهي مجالات عمل ملائمة للمرأة بيولوجيا ومهنيا واجتماعيا، ويمكن أن نستشف من هذا تعزيز للرأي السابق حول درجة التفضيل لممارسة الأنشطة الاقتصادية لاعتبارات مهنية واجتماعية وثقافية؛ كما يظهر ارتفاع كبير في انخراط الليبيين بالتعليم حيث بلغ عددهم (411454) فردا، تشكل الإناث منهم نسبة 63.31% في مقابل 36.58% للذكور، وهو يعد احد اثنين من مجالات العمل التي شهدت ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور، وبطبيعة الحال هذا أمر معروف في ليبيا منذ عقود طويلة، ولم تتغير نظرة المجتمع حيال مشاركة المرأة في مجالات العمل المختلفة بدرجة كبيرة، فالنساء لازلن يفضلن ممارسة أعمال التعليم والصحة، وفي واقع الأمر الذي يقف وراء ذلك ليست النساء وحدهن بل هم الرجال على مختلف مكانتهم الاجتماعية بالأسرة كنتاج للثقافة التقليدية السائدة بالمجتمع الليبي شأنه في ذلك شأن العديد من المجتمعات العربية؛ وتجدر الملاحظة إلى أن قطاع التعليم يضم 30.81% من الليبيين العاملين فعليا، فحبذا لو ساهمت هذه الكوادر في إعداد مخرجات تعليمية جيدة، ولكن واقع الحال يبين خلاف ذلك تمثل في تكدس أعداد كبيرة ضعيفة التأهيل بمؤسسات التعليم المختلفة، والكثير من هذه الإعداد يستخدم كافة السبل التي تجعله يتحصل على مرتب شهري دون ممارسة أعمال التدريس والتدريب، الأمر الذي يدعو إلى التفكير الجاد في السياسة السكانية للتعليم في ليبيا.

والقطاع الثاني الذي شهد ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور هو قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، مع أنه اقل كثيرا من حيث القدرة على استيعاب القوة العاملة الليبية، فقد ضم هذا المرفق (68498) فردا، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 54.32% في مقابل 45.32% ذكور من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وتمثل نسبة العاملين بالصحة والعمل الاجتماعي في مجملها نسبة 5.13% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا فعليا.

أما خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى فهي لا تختلف كثيرا عن سائر الأنشطة الأخرى من حيث الفارق النوعي لصالح الذكور، ومدى المساهمة في توفير فرص عمل لليبيين، فقد بلغ عدد العاملين بهذه الأنشطة(24200) فردا يشكل الذكور منهم 86.76% بينما كانت نسبة الإناث13.23%، وتساهم هذه الأنشطة بنسبة متواضعة في النشاط الاقتصادي حيث

بلغت 1.81%، وفيما يتعلق بأعمال خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر فهي لا تكاد تذكر، فقد بلغ عدد العاملين بها (465) فردا جلهم من الذكور بنسبة 89.03%، ولا تتجاوز نسبة العاملين بها من الجنسين 0.023% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وكذلك الحال بالنسبة للعاملين بالمنظمات والهيآت الدولية والإقليمية والسفارات فقد بلغ عددهم (185) فردا بنسبة 0.013% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، وتبلغ النسبة النوعية 84.86% للذكور مقابل 15.13% من الإناث بهذه الأعمال. كما يوجد (13312) فردا يمارسون أنشطة غير واضحة التصنيف أو غير مبينة منهم 74.04% من الذكور، 25.95% من الإناث.

ثانيا: توزيع الليبيين العاملين اقتصاديا حسب فئات العمر وأقسام النشاط الاقتصادي

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م أن إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا بلغ (1025083) نسمة بما في ذلك العاملين بأنشطة غير واضحة التوصيف أو غير مبينة أثناء فترة التعداد، بالإضافة إلى الباحثين عن العمل لأول مرة، منهم (190590) نسمة من الإناث، وتمثل نسبة الليبيين العاملين اقتصاديا من الذكور والإناث 23.4% من إجمالي عدد الليبيين البالغ عددهم (4389739) نسمة، والجدول رقم (16) يبين توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع والفئات العمرية وأقسام النشاط الاقتصادي حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1995م، ومن البديهي أن نسبة التحاق الأفراد العاملين اقتصاديا ومعدل أدائهم تختلف من فترة زمنية لأخرى حسب المدى العمري للسكان العاملين اقتصاديا الذي حدد بخمس سنوات في التعدادات العامة للسكان، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول المذكور. (الجدول بالملحق)

يتبين من الجدول رقم (16) أن الأفراد العاملين من الفئة العمرية (25–29 سنة) هم الأكثر انخراطا بالأنشطة الاقتصادية المختلفة والباحثين عن العمل، حيث بلغ عدد الأفراد العاملين اقتصاديا منهم (224761) فردا يشكلون نسبة 21.9% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وقد بلغ عدد الذكور بينهم (161939) بنسبة 72.0% وهذه النتائج تشير إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين اقتصاديا وانخفاض نسبة الإناث على الرغم من أنها مرحلة عمرية مبكرة تنخفض فيها أعباء الحياة الاجتماعية بالنسبة للإناث خاصة بالنظر إلى تأخر متوسط العمر عن الزواج الذي بلغ في تلك الفترة 28.2 سنة هذا من جهة. ومن جهة ثانية ترتفع نسبة الباحثين عن

العمل لأول مرة على مستوى النوع في هذه الفئة العمرية حيث بلغت 82% تقريبا من مجموع الباحثين عن عمل، إلا أنها على مستوى النوع تنخفض كثيرا لدى الإناث فكانت 11.3% من مجموع الباحثين عن عمل من هذه الفئة العمرية، أما الأفراد العاملون اقتصاديا من الفئة العمرية (30–34) سنة فقد بلغ عددهم (177318) فردا يشكلون نسبة 17.2% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، بنسبة 75.9%، أي أن مساهمة الذكور في الأنشطة الاقتصادية تتناسب طرديا مع تقدم العمر.

وفي المرتبة الثالثة يأتي الأفراد من الفئة العمرية (20–24 سنة)، فقد بلغ عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا من هذه الفئة العمرية (172135) فردا، يشكلون نسبة 16.8% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وترتفع نسبة النوع لصالح الذكور فبلغت 76.3% من مجموع الأفراد العاملين اقتصاديا من هذه الفئة العمرية، وبشكل عام ترتفع نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة في هذه الفئة حيث بلغت 33.0% من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، ويشكل الذكور 80.1%، ويبدو ذلك منطقيا إذ في هذا العمر يكون اغلب الأفراد لم يستكملوا تعليمهم بعد ولازال الوقت مبكر للبحث عن العمل بالنسبة للكثير منهم.

أما الفئات العمرية الأقل انخراطا بالأنشطة الاقتصادية فهي الفئة العمرية (60–64 سنة) حيث بلغ عدد العاملين اقتصاديا منهم (30190) فردا، لا يشكلون سوى نسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وغالبيتهم من الذكور فلم تتجاوز نسبة الإناث بينهم 3.81%، وهذه النسبة المنخفضة جدا مقارنة بالنسبة العامة لإجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا لها ما يبررها، ففي هذه السن تنخفض نسبة العاملين اقتصاديا مع تقدم العمر والكثير من مواطن العمل يسري فيها قانون التقاعد ببلوغ العامل عمر (60 سنة)، علاوة على قانون التقاعد الاختياري الذي يبدأ بعد قضاء مدة (20 سنة) خدمة فما فوق في بعض المؤسسات، ولذلك ربما تكون فئات كثيرة شملها التقاعد أما ببلوغها سن التقاعد (60 سنة)، أو منهم من فضل التقاعد الاختياري الذي يبدأ بعد انتهاء مدة (20 سنة) خدمة، مع الأخذ في الاعتبار أيضا حالات المرض والوفيات التي عادة ما تزداد انتشارا وترتفع معدلاتها مع تقدم العمر، بالإضافة إلى انخفاض نسبة هذه الفئة العمرية بالمجتمع مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

وفي المرتبة الثانية من حيث النسبة الأقل مشاركة في الأنشطة الاقتصادية هم الأفراد بالفئة العمرية (15- 19 سنة)، فقد بلغ عددهم (37106) فردا، اغلبهم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 89% من مجموع العاملين من هذه الفئة العمرية، وربما يفسر انخفاض هذا المؤشر الكمي النوعي تسرب الطلاب الذكور من التعليم في مرحلة التعليم الجامعي وتزايد عدد الإناث خاصة في التخصصات النظرية، وقد أوضحت البيانات ارتفاع عدد الإناث في مجالات الإدارة والخدمات العامة وهي أعمال تستوعب أعدادا كبيرة من الأفراد المتحصلين على مؤهلات علمية متوسطة غالبيتهم من العنصر النسائي، والأمر الثاني الجدير بالاهتمام هو ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل من هذه الفئة العمرية فقد بلغت 41.2% جلهم من الذكور، وهي مرحلة عمرية مبكرة لا يستطيع فيها الفرد إنهاء متطلبات الكثير من التخصصات العلمية، وهذا يؤيد فكرة التسرب الدراسي مبكرا والركون إلى أعمال خدمية وممارسة أعمال هامشية غالبا ما تكون غير قانونية وغير ذات جدوى اقتصادية للدولة، وانتشار ثقافة الانتفاع بأية وسيلة والاتكال على الدولة.

لم يظهر تغير يذكر على هيكل الاقتصاد الليبي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بل استمر نمط الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كامل على مورد النفط هو السائد في النشاط الاقتصادي، ولذلك ظلت الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لليبيين النشطين اقتصاديا على ما هي عليه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (1995م)، والجدول رقم (17) يبين توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع وفئات العمر والأنشطة الاقتصادية كما و رد بالنتائج النهائية لتعداد سنة 2006م. (الجدول بالملحق)

وبالنظر إلى توزيع العاملين اقتصاديا حسب النوع وفئات العمر وأقسام النشاط الاقتصادي يتضح أن أنشطة الزراعة والصيد تساهم بنسبة 7.0% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، ويتركز عدد كبير منهم بالفئة العمرية (30-34 سنة)، حيث بلغ عددهم (22307) فردا بنسبة 18.9% من مجموع العاملين بأنشطة الزراعة والصيد، وترتفع نسبة الذكور بينهم لتصل إلى 79.6.% من مجموع الأفراد العاملين من هذه الفئة العمرية، وتقل نسبة الأفراد العاملين بنشاط صيد الأسماك فلا تتجاوز 0.07% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وكان من الممكن أن يساهم هذا النشاط في ازدياد الدخل القومي الإجمالي من خلال إقامة صناعات تتولى حفظ وتعليب الأسماك سواء للاستهلاك المحلي أم للتصدير، خاصة أن هذا النشاط لا يحتاج إلى تقنيات عالية

معقدة ورؤوس أموال كبيرة، ويلاحظ أن اغلب العاملين به هم الأفراد بالفئة العمرية (35 –39 سنة) وجلهم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 96.%.

أما أنشطة التعدين والمحاجر وخاصة استغلال النفط والغاز فيتركّز العدد الأكبر من الليبيين العاملين بهذه الأنشطة من الأفراد بالفئتين العمريتين (30–34 سنة) ، (35 –39 سنة) ثم بعد ذلك الفئة العمرية (25–29 سنة)؛ إذ بلغ عدد العاملين من الأفراد بالفئات العمرية الثلاثة (17848) فردا يشكلون نسبة 52.3% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة منهم (16276) من الذكور بنسبة 91.2%.

تبدو النتائج النظرية منطقية من حيث ملاءمة الفئات العمرية لهذه الأنشطة إذ من المفترض أن يكون الشخص في هذه المراحل العمرية قد نال قدرا من التعليم والتدريب يؤهله للعمل بهذه الأنشطة، إلا أن القراءة التحليلية تبين وجود خلل كبير في هيكل الاقتصاد الليبي في هذا المجال، ربما بسبب القصور في سياسة التخطيط والتعليم والتأهيل والتدريب النوعي، أو سياسة التوظيف والتشغيل أو لأية اعتبارات أخرى. فهذه الأنشطة التي تعد من المصادر الرئيسية للاقتصاد الليبي (خاصة النفط والغاز) لا تستوعب سوى 2.0% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين وهي ضيئلة جدا، ومن ثم فالسؤال المطروح من أين يتم تغطية احتياجات هذه القطاعات من قوة العمل؟

وبخصوص الصناعات التحويلية فالغالبية العظمى من الليبيين العاملين بهذا القطاع هم من الفئتين العمريتين (30 – 34 سنة) ، (35 – 39 سنة)، وبلغت نسبتهم على التوالي: 0.69% ، 11.3%، وقدرة استيعاب هذا القطاع للقوة العاملة الليبية محدودة جدا، فهي لم تتجاوز 2.8% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وذلك يعني اعتماد المجتمع الليبي على الاستيراد من الخارج في كل احتياجاته حتى من الصناعات الاستهلاكية التي تتوفر مكوناتها محليا ولا تحتاج إلى تقنيات وخبرات عالية، وهذا الوضع يساهم في هدر موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة، علاوة على فقدان مصادر عمل لفئات كثيرة من الليبيين في سن العمل، في الوقت الذي يمكن إيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال تبني الدولة سياسة المشروعات الصغرى ودعم الشركات الصناعية الوطنية.

ويختلف الأمر في مجالات العمل الخدمية التي تتسم بارتفاع عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا بها مثل: الإدارة والضمان الاجتماعي الإجباري الذي يضم 20.6% من إجمالي عدد

السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ويتركّز العدد الأكبر منهم بالفئة العمرية (25- 49 سنة) حيث بلغ عددهم (191717) فردا يشكلون نسبة 11.4% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وترتفع نسبة الأفراد العاملين بهذه الأنشطة من الفئتين (25- 29 سنة)، (30 -34 سنة) بشكل متساو تقريبا فقد كانت نسبتهم على التوالي 20.5%، 19.2% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة.

يأتي في المرتبة الثانية الأفراد بالفئة العمرية (45 -49 سنة) بنسبة 15.9%، وهذه النتائج تشير إلى أن هذا القطاع يضم نسبة كبيرة من الليبيين العاملين اقتصاديا من فئات العمر الفتية، ولكن الأمر المهم هو ما المردود الاقتصادي المأمول من هذه الأنشطة خاصة وأن نشاط السياحة والخدمات ليس من الأنشطة التي تعول عليها الدولة كثيرا في سياستها الاقتصادية، وربما لم تضعها في اعتبارها عند دراسة سوق العمل وتخفيض البطالة؟

كذلك الحال في مجالات التعليم فهو يضم أعدادا كبيرة من السكان الليبيين العاملين اقتصاديا بلغ عددهم (411454) فردا بنسبة 24.6% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وترتفع نسبة الإناث بينهم إذ بلغت 63.3% من مجموع العاملين بالتعليم من مختلف الفئات العمرية، أما عن التوزيع العمري حسب الأنشطة الاقتصادية فأن العدد الأكبر من العاملين بالتعليم هم من الأفراد بالفئتين العمريتين (25 - 29 سنة) ، (30 - 34 سنة)، حيث بلغ مجموعهما (209983) فردا يشكلون نسبة 51.0% من مجموع السكان الليبيين العاملين بالتعليم، ونسبة 12.3% من إجمالي الليبيين العاملين اقتصاديا، ولا توجد اختلافات كبيرة بين هاتين الفئتين فقد بلغت نسبة الأولى 25.6%، والثانية 25.4% من مجموع السكان الليبيين العاملين بالتعليم.

ويلاحظ الانخفاض الكبير في باقي الفئات العمرية خاصة مع تقدم العمر كما هو الحال بتعداد سنة 1995م، فقد بلغ مجموع العاملين بهذا القطاع من الفئات العمرية (50 - 64 سنة) عدد (22108) يمثلون 5.4% ، من مجموع العاملين بالتعليم مع أن اغلب المؤسسات التعليمية تعد من مجالات العمل التي يمكن ممارستها حتى مع تقدم العمر، والأمر الثاني هو انخفاض نسبة الإناث بينهم بدرجة كبيرة مع تقدم العمر بعد أن كانت أكثر لدى الذكور في مراحل العمر الأولى، فهنا لم تتعد 27.8% من مجموع هذه الفئات الثلاث، رغُم أنه النشاط الوحيد من مجالات العمل الذي سجل ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور، ولكن تبقى القضية الأساسية هي ليست ارتفاع نسبة مساهمة

هذا القطاع في استيعاب السكان الليبيين العاملين اقتصاديا المقيمين؛ بل ما هي خصائصهم العلمية والمهنية التي يتميزون بها والتي تنعكس بطبيعة الحال ايجابيا أو سلبيا على النشاط الاقتصادي الوطني، ذلك أن تحليل خصائص السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب الحالة التعليمية والأنشطة الاقتصادية بيّن أن الغالبية العظمى من العاملين بقطاع التعليم هم من حملة شهادات المعاهد المتوسطة (ما فوق الثانوية ودون الجامعة)، والشهادة الثانوية، والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من حملة الشهادة الابتدائية كما سيتم بيان ذلك في موضعه.

ومن ثم فالقراءة التحليلية للسكان والنشاط الاقتصادي تفرض طرح تساؤلات عديدة يمكن أن تساهم الإجابة عليها في تقويم أوجه القصور السائدة بها منها: ما مدى أهمية المردود الاقتصادي الممكن الحصول عليه من هذه الكوادر الضعيفة التأهيل من حيث درجة التحصيل العلمي والمهني؟ ثم أين تذهب تلك الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة الذين تعج بهم المؤسسات التعليمية؟ وبالتالي من يقوم بتغطية النقص في الأعداد الهائلة التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية في ليبيا؟ وكيف يتم التعامل معها ديموغرافيا وماليا؟ ثم ما هي تداعيات استمرار هذه الأوضاع على حالة السكان الليبيين وهيكل الاقتصاد الليبي مستقبلا؟

وهناك مسالة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أن هناك نسبة 23.7% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا تنحصر بالفئتين العمريتين (25 – 29 سنة)، (30 – 34 سنة) اللتين تمثلان ذروة العطاء الاقتصادي، ولكنهم مشتغلون بأنشطة التعليم والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وهي أنشطة غير اقتصادية فعليا.

وبالرجوع إلى التعداد العام للسكان لسنة 2006 م فقد أوضحت البيانات أن الغالبية العظمى من السكان الليبيين العاملين اقتصاديا هم من الفئات العمرية (20 – 49 سنة). بمعنى استمرار فترة النشاط الاقتصادي الفعلي لمدة ثلاثين سنة تقريبا، وقد بلغ مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا من هذه الفئات العمرية (1532005) أفردا يشكلون91.1% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ولا يوجد بينهم اختلافات كبيرة من حيث النوع فكان عدد الذكور من هذه الفئات العمرية (825537) فردا بنسبة 55.7% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا في هذه الفئات العمرية.

أما العدد الباقي فقد بلغ (143875) فردا بنسبة 8.6% تقريبا موزعين بين الفئات العمرية (15- 19 سنة) ، و (50 سنة فما فوق) جلهم من الذكور، ويشكل مجموع هذه الفئات العمرية 84.0% تقريبا من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ولا يوجد بينهم عاطلون عن العمل وذلك أمر طبيعي في هذه الأعمار، ومع أن الفئات العمرية (20 – 49 سنة) تستوعب العدد الأكبر من السكان الليبيين العاملين إلا أنه توجد فروق فيما بينها من حيث مدى المساهمة بالنشاط الاقتصادي الليبي، فقد بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن النسبة الأكثر من العاملين اقتصاديا يقعون في الفئة العمرية (25 – 29 سنة) حيث بلغ عددهم (403987) فردا ويشكلون 24.1% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا وترتفع نسبة الذكور بينهم حيث شكلت 64.3%، ويلاحظ ارتفاع نسبة العاطلين والباحثين عن عمل من الأفراد بهذه الفئة العمرية أكثر من غيرها حيث بلغ عددهم (124364) فردا بنسبة 30.9% من مجموع الأفراد في الفئة العمرية وهي تمثل نسبة 7.4% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا العاطلين، بمعنى أن العاملين اقتصاديا بالفعل شكلوا 16.8% من مجموع الفئة العمرية (25- 29 سنة) وليس 24.3% وفقا للسياق المتبع بالتعداد العام للسكان لسنة 2006 م وما قبله.

تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة الليبيين العاملين اقتصاديا الفئة العمرية (30 -34 سنة)، فهي تضم عدد (355315) فردا من الجنسين بنسبة 20.2% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وبلغت نسبة النوع فيها 67.4% ذكور مقابل 32.6% من الإناث وهذا المؤشر يؤكد على العلاقة بين العمر والعمل الاقتصادي حسب النوع حيث يبدأ تناقص الإناث من مجالات العمل مع تقدمهن في العمر، ويشكل العاطلون والباحثون عن عمل بهذه الفئة العمرية نسبة 18.9% من مجموع الأفراد.

أما بالنسبة للفئة العمرية (35 – 39 سنة) فقد بلغ عدد العاملين اقتصاديا والعاطلين الباحثين عن عمل فيها (260399) فردا بنسبة 15% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا والعاطلين الباحثين عن عمل،والغالبية العظمى منهم من الذكور 93.0% ، وقد انخفضت نسبة العاطلين عن العمل، خلافا للفئات السابقة حيث بلغت 10.5% تقريبا، ثم تأخذ نسبة الأفراد العاملين اقتصاديا في التناقص مع ارتفاع العمر لدى الذكور أيضا حيث بينت النتائج أن عدد الأفراد العاملين اقتصاديا من الفئة العمرية (40-44 سنة) بلغ (175382) فردا يشكلون نسبة 10.5% من

مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وتنخفض نسبة الإناث في هذه الفئة العمرية 23.6% مما يشير إلى تسرب عدد كبير من الإناث من الأنشطة الاقتصادية بسبب الزواج والعناية بالأسرة، وهذا يعكس أهم خصائص المجتمع التقليدي التي لازالت سائدة بالمجتمع الليبي، ويبين مدى الحاجة إلى العمل على تمكين المرأة فعليا على صعيد الواقع، وتنخفض أيضا نسبة الباحثين عن العمل من هذه الفئة العمرية فقد بلغت 6.2% من مجموع أفراد هذه الفئة.

يلي ذلك الفئة العمرية (20 –24 سنة) الذين بلغ عددهم بمجالات النشاط الاقتصادي الليبي (225231) فردا، يشكلون نسبة 13.4% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور بينهم فبلغت 68.9%، وقد سجل معدل البطالة ارتفاعا كبيرا لدى الأفراد من هذه الفئة العمرية حيث بلغت نسبة العاطلين الباحثين عن العمل 49.4% من مجموع السكان الليبيين العاطلين الباحثين عن العمل آنذاك، وتقل نسبة العاملين اقتصاديا مع تقدم العمر فقد بلغ عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا من الفئة العمرية (45 –49 سنة) (111691) فردا بنسبة 6.7% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ويظهر ارتفاع الفارق النوعي حيث بلغت نسبة الذكور 82.4% تقريبا.

تنخفض مساهمة الليبيين العاملين اقتصاديا أكثر بالنسبة للفئة العمرية (50 –54 سنة)، إلا أن الانخفاض الأكثر يظهر في الفئة العمرية (55 – 59 سنة) التي تعد أقل الفئات العمرية استيعابا للعاملين اقتصاديا، فقد بلغ عدد العاملين منهم (43980) فردا يشكلون نسبة 2.6% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا اغلبهم من الذكور، إذ لا تتجاوز نسبة الإناث بينهم 8.3%، ولا يوجد عاطلون أو باحثون عن عمل لهذه الفئة العمرية ذكورا وإناثا.

أما الفئات العمرية (60 سنة فما فوق) فقد بلغ عدد العاملين اقتصاديا (50387) فردا، بنسبة 12.3% تقريبا من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، والنسبة الأقل مساهمة بالنشاط الاقتصادي هي من الأفراد بالفئات العمرية (15– 19 سنة)، (50– 60 سنة) فلم تتعد 3.0% تقريبا آنذاك، والجدول رقم (17) يوضح توزيع الليبيين العاملين اقتصاديا حسب فئات العمر وأقسام النشاط الاقتصادي لسنة 2006م. (الجدول الملحق)

ثالثا: توزيع العاملين اقتصاديا حسب الحالة التعليمية وأقسام النشاط الاقتصادي

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م إلى أن اغلب السكان الليبيين العاملين اقتصاديا هم من حملة الشهادة الإعدادية والشهادة الثانوية أو ما يعادلهما، ثم حملة الشهادة الابتدائية، وقد بلغ مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا من حملة هذه المؤهلات الثلاثة (695944) فردا، يشكلون نسبة 66.9% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا بمختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، ويشمل هذا العدد المتعطلين والباحثين عن عمل الذين بلغ عددهم (84416) فردا بنسبة 12.3% من مجموع عدد هذه الفئات الثلاث، وباستثناء المتعطلين والباحثين عن عمل تبقى نسبة المشتغلين منهم فعليا 8.7% من إجمالي العاملين اقتصاديا.

وفي ما يتعلق بالسكان الليبيين العاملين اقتصاديا الأميين فقد بلغ عددهم (123945) فردا يمثلون نسبة 12.1% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، والمفارقة الغريبة أن هذه الفئة تتسم بانخفاض نسبة المتعطلين والباحثين عن عمل بدرجة كبيرة إذ أنها لم تتجاوز 1.9% بينهم، أما على مستوى النوع فكلهم من الذكور تقريبا حيث بلغت نسبتهم 98.1% من مجموع العاملين اقتصاديا ألاميين، يلي ذلك العاملون ذوو المؤهلات دون الشهادة الابتدائية (يقرأ فقط أو يقرأ ويكتب) فقد بلغ عددهم (118174) فردا، بنسبة 11.5% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ويشكل الذكور الغالبية العظمى منهم أيضا بنسبة 85.9%، وقد بلغ عدد المتعطلين والباحثين عن العمل منهم (10951) فردا، كلهم من الذكور تقريبا أيضا 98.8%.

وتنخفض نسبة مساهمة العاملين اقتصاديا من حملة المؤهلات العلمية العليا بالنشاط الاقتصادي الليبي، فقد بلغ عدد العاملين اقتصاديا المتحصلين على الشهادة الجامعية (88956) فردا، يشكلون نسبة 8.7% من مجموع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، ويظهر الفارق النوعي كبيرا بينهم فقد بلغت نسبة الذكور 77.4%، والمفارقة الغريبة الثانية هي ارتفاع نسبة المتعطلين عن العمل من هذه الفئة إذ بلغت 9.5% من مجموع العاملين اقتصاديا المتحصلين على الشهادة الجامعية مقارنة بالأميين التي لم تتعد 1.9% كما تم إلا شارة إليها سابقا، ويلاحظ أن الإناث كن أكثر حظا في التوظيف من حملة الشهادة الجامعية حيث ترتفع نسبة الباحثين عن العمل من الذكور منهم إلى 66.9%.

ومن حيث العلاقة بين الحالة التعليمية للعاملين اقتصاديا وتوزيعهم على الأنشطة الاقتصادية فمن المعروف وجود فوارق جوهرية بين الحالة التعليمية وأقسام النشاط الاقتصادي، ومن خلال

تحليل النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م تبين أن أنشطة الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والترفيهية والخدمات الشخصية والدولية تستوعب العدد الأكبر من السكان الليبيين العاملين فعليا حيث بلغ عددهم (190223) فردا من المتحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، يشكلون نسبة 38% من مجموع الليبيين العاملين بهذه الأنشطة، ثم يأتي في المرتبة الثانية حملة الشهادة الإعدادية حيث بلغ عددهم (104973) فردا بنسبة 21.2% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة أيضا، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 75.2%، بينما تنخفض كثيرا نسبة العاملين ذوي المؤهلات العلمية فوق الثانوية ودون الجامعة ، فقد بلغ عددهم (3312) بنسبة 0.7% من مجموع العاملين بهذه الأعمال، ويلاحظ ارتفاع نسبة من لديهم الشهادة الجامعية حيث بلغت 10.8%.

أما في قطاع البناء والتشييد فيشغل العاملون حملة المؤهلات الابتدائية والإعدادية والثانوية وما دون الابتدائية النسبة الأكبر، حيث بلغ مجموع العاملين بالفئات الثلاث الأولى بهذا النشاط عدد (10322) فردا بنسبة 60.9% من مجموع العاملين بهذا القطاع، وبلغ عدد العاملين ذوي المؤهلات دون الابتدائية والأميين (4866) فردا بنسبة 28.7%، وقد كانت النسبة الأقل من حملة الشهادة الجامعية فما فوق (1659) فردا يشكلون نسبة 9.8% بهذا النشاط.

وبالنسبة لنشاط التجارة والخدمات المتعلقة بها وخدمات المطاعم والفنادق والمقاهي الذي يضم (82000) فردا بنسبة 8.93% من مجموع الليبيين العاملين فعليا، فقد كان التوزيع النسبي حسب الحالة التعليمية للعاملين بهذه الأنشطة: حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها (21487) فردا، ثم حملة الشهادة الابتدائية (16380) فردا، وحملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها (15558) ، الأميين (10472) بنسبة: 26.20%، 19.97% ، 18.97% ، 12.77% على التوالي، وتقل نسبة ذوي التعليم العالي بهذه الأنشطة بدرجة كبيرة حيث بلغ عدد العاملين بها من حملة مؤهل علمي فوق الشهادة الجامعية (4376) فردا يشكلون نسبة 5.33% وهذا أمر مألوف بسائر المجتمعات فطبيعة هذه الأعمال تتطلب ذوي المؤهلات العلمية المتوسطة وتعتمد على التدريب أكثر من اعتمادها على المؤهل العلمي عدا بعض المراكز القليلة بالإدارات العليا التي تتولي رسم سياسات هذه الأنشطة، وقد كانت النسبة الأقل والتي لا تكاد تذكر من الذين مؤهلاتهم فوق الشهادة الثانوية ودون الجامعة (482) فردا 0.05% .

وتشير البيانات إلى أن باقي الأنشطة لا تستوعب أعدادا كبيرة من الليبيين العاملين اقتصاديا مثل أنشطة النقل والتخزين والمواصلات– أنشطة المصارف ومؤسسات التمويل وغيرها، ويشغل هذه الأنشطة الغالبية العظمي من ذوي المؤهلات الإعدادية والثانوية ومعهد دون الجامعة، وكلهم من الذكور تقريبا.

بعد مرور عقد من الزمن تقريبا حدثت تغيرات نسبية على الخصائص الديموغرافية لليبيين النشطين اقتصاديا، حيث تُظهر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن العدد الأكبر من العاملين اقتصاديا هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، فقد بلغ عددهم (517513) فردا يشكلون نسبة 80.9% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 64.9%، إلا أن هذه المؤشرات لا تعكس الواقع الفعلي، فقد بلغ عدد الليبيين العطالين الذين لم يسبق لهم العمل (123377) نسمة يشكلون نسبة 23.8% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، منهم 66.3% من الذكور مقابل 33.7% من الإناث، وتشكل فئة العاطلين من هذه الفئة وحدها 7.4% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا.

وقد بلغ عدد العاملين اقتصاديا من حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها (314683) فردا منهم 89.1% من الذكور، وتشكل هذه الفئة من الجنسين نسبة 18.8% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا، وتشمل عدد (67203) فردا متعطلين عن العمل يشكلون نسبة 21.4% حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها، أي ما يعادل 4.0% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا، يلي ذلك المتحصلون على شهادة معهد دون الجامعة، وذوو الشهادة الجامعية بالعدد نفسه تقريبا، ويبلغ مجموع هاتين الفئتين (530118) فردا بنسبة 31.6% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا وتبلغ نسبة الذكور بينهم 56.1%، أما عدد المتعطلين الباحثين عن عمل (83846) بنسبة 5.8% من مجموع هاتين الفئتين، ولا يوجد فرق كبير بينهما على مستوى النوع حيث بلغت نسبة الإناث فيهما 48.3% تقريبا.

وبالنسبة لمن لديهم الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها فقد بلغ عدد الليبيين العاملين اقتصاديا والمتعطلين عن العمل منهم (173634) فردا، الغالبية العظمى منهم من الذكور حيث لم تتجاوز نسبة الإناث 8.0%، وتشكل هذه الفئة 10.4% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا من مختلف المؤهلات العلمية، وترتفع بينهم نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل حيث بلغت

24.6% ، تشكل الإناث نسبة قليلة منهم قدرها 1.3%، وتقل كثيرا نسبة ذوي المؤهلات العلمية العالية (دبلوم دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه) في الأنشطة الاقتصادية بالاقتصاد الليبي، فقد بلغ مجموع هذه الفئات الثلاث (18298) فردا، يشكلون نسبة 1.1% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا، ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث بينهم كما هو الحال في سائر أوجة النشاط الاقتصادي فقد بلغت 18.5% من مجموع المتحصلين على المؤهلات العلمية العالية، ولا يوجد عاطلون باحثون عن العمل منهم.

وقد بلغ عدد العاملين اقتصاديا الأميين (48279) فردا بنسبة 2.8% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا منهم 14.0% إناث، وبلغ عدد المتعطلين بينهم (5054) فردا بنسبة 10.5% من مجموع هذه الفئة كلهم من الذكور تقريبا، كما يلاحظ ارتفاع فئة من يقرأ ويكتب فقط حيث بلغ عددهم (61848) فردا بنسبة 3.7% من مجموع هذه الفئة، وبلغ عدد المتعطلين الباحثين عن عمل بينهم (15124) فردا بنسبة 24.4%.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة التعليمية وأقسام النشاط الاقتصادي لسنة 2006م فيظهر بوضوح ارتفاع نسبة المتحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، والشهادة الإعدادية أو ما يعادلها في أنشطة الزراعة والصيد فقد بلغ عددهم (54438) فردا بنسبة 46.1% من مجموع حملة هذه الشهادات، منهم 84.0% تقريبا ذكور، ويلاحظ ارتفاع نسبة المتحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها حيث بلغت 25.7% من مجموع العاملين في هذه الأنشطة، ثم الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها بنسبة 21.8%، وتنخفض نسبة ألاميين ومن يقرأ فقط وحملة الشهادة الابتدائية بهذه الأنشطة حيث بلغ مجموع المنخرطين في هذه الأعمال من هذه المؤهلات (37222) فردا بنسبة 31.5% من مجموع العاملين بأنشطة الزراعة والصيد، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 8.1%.

وفي نشاط صيد الأسماك يمارس هذه الأعمال حوالي (1179) فردا بنسبة 0.09% من إجمالي عدد الليبيين العاملين فعليا، وكلهم من الذكور تقريبا حيث بلغت نسبتهم 97.03%، واغلب العاملين بنشاط صيد الأسماك من المتحصلين على الشهادة الإعدادية فقد بلغ عددهم (328) فردا يمثلون 27.82% من مجموع العاملين بهذا النشاط، ثم يأتي بعد ذلك حملة الشهادة الابتدائية والشهادة الثانوية أو ما يعادلهما بأعداد متساوية حيث بلغ عدد العاملين بهذا النشاط من حملة

هذين المؤهلين لكل منهما (241) بنسبة 20.44%، ومجموعهما (482) فردا يشكلان نسبة 40.88% من مجموع العاملين بهذا النشاط، وتنخفض النسبة للعاملين بنشاط صيد الأسماك من باقي المؤهلات التعليمية حيث كانت: معهد دون الجامعة (105)، شهادة جامعية (92) ، يقرا ويكتب (91) أمي (72) بنسبة: 8.90%، 7.80%، 7.71، 6.10% على التوالي، ويكاد ينعدم وجود حملة المؤهلات العالية في هذا المجال فلا يوجد سوى اثنين يحملان دبلوم دراسات عليا، وفردا واحد يحمل درجة الماجستير، ويلاحظ الارتفاع النسبي للأفراد العاملين بهذا النشاط من حملة المؤهلات التعليمية العالية نسبيا، كما هو الحال لحملة الشهادة الثانوية ومعهد دون الجامعة والشهادة الجامعية بالنظر إلى الأساليب التقليدية المستخدمة فيه إلى حد ما، والتي لا تحتاج إلى مؤهلات عالية بقدر ما تحتاج إلى تدريب وخبرة.

وفي مجالات التعدين واستغلال المحاجر واستخراج النفط والغاز تتركز النسبة الأكثر من العاملين بهذه الأنشطة من المتحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، فقد بلغ عدد العاملين بها عدد (9844) فردا بنسبة 28.9% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 94.3%، ثم يأتي بعد ذلك حملة الشهادات من المعاهد دون الجامعة حيث تشكل هذه الفئة نسبة 16,5% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 92.0%، أما حملة الشهادة الجامعية فقد بلغت نسبتهم 20.4%، يليهم حملة الشهادة الإعدادية 18.0% غالبيتهم من الذكور فلم تتعد نسبة الإناث 2.0% منهم، وقد بلغ عدد حملة المؤهلات العلمية العليا (دبلوم دراسات عليا– ماجستير– دكتوراه) (777) يشكلون نسبة 2.3% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 2.9% من مجموع هذه الفئات الثلاث.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية يشغل هذا القطاع العدد الأكبر من المتحصلين على الشهادة الثانوية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما فقد بلغ عددهم (25992) فردا بنسبة 55.1% من مجموع العاملين بهذا النشاط، ولا توجد فروق كبيرة من حيث النوع فقد كانت 55.5%، كذلك الحال من حيث النوع لم تكن درجة الاختلاف كبيرة فكانت على التوالي الشهادة الثانوية 27.8%، والشهادة الإعدادية 27.3%، أما من يقرأ ويكتب فقد بلغ عددهم (274) فردا بنسبة 0.6% من مجموع العاملين اقتصاديا فعليا، وترتفع نسبة العاملين بهذا النشاط من ألاميين (2175) فردا بنسبة4.6% وتبلغ نسبة الإناث بينهم 9.3% من مجموع العاملين بهذا النشاط، ويختلف الأمر

قليلا في أعمال الكهرباء والغاز والمياه فاغلب العاملين بها من المتحصلين على الشهادة الثانوية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما فقد بلغت نسبة العاملين بها على التوالي: 29.1%، 20.7% من مجموع العاملين بهذا النشاط، وقد بلغت نسبة النوع بينهم 94.5% من الذكور. أما ذوي المؤهلات العالية (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه) فبلغ عددهم (264) فردا يشكلون نسبة 0.7% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 7.6% من مجموع هذه الفئات الثلاث.

ويعد نشاط البناء والتشييد من الأنشطة التي لا تستوعب أعدادا كبيرة من حملة المؤهلات العلمية العليا أيضا، بل يشغل هذه الأنشطة الغالبية العظمى من العاملين المتحصلين على الشهادة الثانوية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما، فقد بلغ عدهم بهذا النشاط (15136) فردا بنسبة 49 % كلهم من الذكور تقريبا 96%، وتنخفض نسبة الأميين وما دون الشهادة الابتدائية فقد بلغ مجموع العاملين ممن يندرجون تحت هذه المؤهلات (2156) فردا بنسبة 3.9% من مجموع العاملين بهذا النشاط، ولم تتجاوز نسبة الإناث بينهم 4.8%، ويختلف توزيع العاملين اقتصاديا حسب النوع والحالة التعليمة وأقسام النشاط الاقتصادي في أنشطة التجارة والخدمات المتعلقة بها، وإصلاح المحركات والسلع الشخصية والمنزلية، فالغالبية العظمى من العاملين بهذه المجالات من المتحصلين على الشهادة الثانوية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما والشهادة الابتدائية، إذ بلغ عددهم (71750) فردا، يشكلون نسبا مختلفة كانت على التوالي: الثانوية 27.5%، الإعدادية 24.6%، الابتدائية 20.5% من مجموع العاملين اقتصاديا بهذه الأعمال، ونسبة الإناث في هذه الأنشطة لا تكاد تذكر 1.1% .

ويشغل أنشطة الخدمات الاجتماعية والترفيهية (المقاهي – المطاعم – الفنادق) عدد (2600) فرد من المتحصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية أو ما يعادلهما بنسبة 52.7% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 6.0% تقريبا من مجموع هاتين الفئتين، وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات يعمل في هذه الأنشطة النسبة ألأكثر من الأفراد العاملين المتحصلين على الشهادة الإعدادية والشهادة الثانوية أو ما يعادلهما والشهادة الابتدائية حيث بلغ عددهم (44124) فردا بنسبة 8.4% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، ونسبة الإناث متواضعة بينهم فلم تتجاوز 5.7% تقريبا، وكانت نسبتهم على التوالي: الإعدادية 28.9%، الثانوية

23.7%، الابتدائية 15.7% من مجموع العاملين اقتصاديا بهذه الأعمال. بينما تنخفض نسبة الأفراد ذوي المؤهلات العلمية العالية (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه) فقد بلغ عددهم (462) فردا بنسبة 0.7% من مجموع العاملين اقتصاديا بهذه الأعمال منهم 5.4% من الإناث.

ويتسم الأفراد العاملون بأنشطة الوساطة المالية بارتفاع المستوى التعليمي نسبيا، فقد بلغ حملة مؤهلات الشهادة الثانوية ومعهد دون الجامعة والشهادة الجامعية (13381) فردا بنسبة 74.7% من مجموع العاملين اقتصاديا بهذه الأعمال، وكانت نسبتهم على التوالي: 31.2%، 23.3%، 20.4% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، والنسبة الباقية 25.3% موزعة على باقي المؤهلات، ويعمل بأنشطة العقارات 35.8% من مجموع العاملين بهذا النشاط من الجامعيين، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 20.3%، وتنخفض نسبة باقي المؤهلات العلمية والأميين في هذا المجال.

وفي مجال الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي يضم النسبة الأكثر من الليبيين العاملين اقتصاديا بنسبة 20.6% تقريبا ترتفع نسبة الأفراد المتحصلين على الشهادة الإعدادية والشهادة الثانوية أو ما يعادلهما حيث بلغ عددهم (187512) فردا بنسبة 54.4% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة جلهم من الذكور 89.0% تقريبا، وبلغت نسبة المتحصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية: 28.2% ، 26.2% على التوالي.

ثم يأتي في المرتبة التالية حملة الشهادة الجامعية والابتدائية، بينما تنخفض نسبة ذوي المؤهلات العلمية العليا حيث بلغ عددهم بهذه الأنشطة(3078) فردا بنسبة 0.89% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وتبلغ نسبة الإناث بينهم 9.3% تقريبا.

ويعمل في قطاع التعليم عدد (411454) فردا يشكلون نسبة 34.33% من إجمالي عدد الليبيين العاملين فعليا، ومن حيث توزيعهم حسب الحالة التعليمية اغلبهم من حملة الشهادة الثانوية والمعاهد دون الجامعة والشهادة الجامعية، فقد كانت نسبتهم على التوالي: الشهادة الثانوية 34.83%، معهد دون الجامعة 27.60%، الشهادة الجامعية 25.69% من مجموع العاملين في هذا المجال، ولا يتجاوز حملة الماجستير والدكتوراه بقطاع التعليم (6687) فردا بنسبة 1.6% من مجموع العاملين بالتعليم، وكانت نسبة الإناث منهم 17.6%، أما المتحصلون على الشهادة

الابتدائية وما دونها والأميون العاملون بهذا القطاع فقد بلغ (15804) أفراد يشكلون نسبة 3.84% من مجموع العاملين بالتعليم، وبلغت نسبة الإناث منهم 39.1% .

وقد ضم قطاع الصحة والعمل الاجتماعي نسبة 4.1% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، وهذا النشاط الثاني الذي سجل ارتفاع نسبة الإناث حيث بلغ 54.3%، ويوضح التوزيع النسبي حسب الحالة التعليمية للعاملين بالصحة والضمان الاجتماعي أن العدد الأكبر من العاملين هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، فقد بلغ عددهم (2483) فردا بنسبة 36.3% تقريبا من مجموع العاملين بهذا القطاع، ثم يأتي بعد ذلك العاملون حملة المعاهد المتوسطة والمتحصلون على الشهادة الجامعية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما، فقد سجلت نسبتهم: 18.7%، 14.8%، 14.3% على التوالي، بينما لم يتجاوز عدد حملة الماجستير والدكتوراه العاملين بهذا القطاع (1818) فردا يشكلون نسبة 2.7% تقريبا.

وفي مجال خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى فقد بلغ عدد العاملين بهذا النشاط (24200) فرد يشكلون نسبة 1.4% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة منهم 86.7% من الإناث، وترتفع نسبة المتحصلين على الشهادة الثانوية والإعدادية أو ما يعادلهما في هذه الأعمال فقد بلغ عدد العاملين منهم (12253) فردا بنسبة 50.6% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، وكانت النسبة على التوالي: الإعدادية 27.3%، الثانوية 23.3%، ثم الشهادة الابتدائية 13.5% من مجموع العاملين بهذه الأنشطة، ولم يتجاوز عدد حملة المؤهلات التعليمية العليا (101) بنسبة 0.4%، أما بالنسبة للأعمال المنزلية الخاصة بالأسر فتنخفض نسبة الليبيين العاملين اقتصاديا بدرجة كبيرة فكانت 0.02% ، يشكل الذكور منهم 89.0% وغالبيتهم من ألاميين وحملة الشهادة الإعدادية حيث كانت: 23.0%، 22.6% على التوالي من مجموع العاملين بهذا النشاط.

كذلك الحال فيما يتعلق بالعمل بالمنظمات والهيآت الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية، فقد بلغ عددهم (185) فردا لا يمثلون سوى 0.01% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا منهم 84.7% من الذكور، واغلب العاملين بهذه إلا عمال من حملة الشهادات الثانوية والإعدادية ومعهد دون الجامعة حيث كانت نسبتهم على التوالي: 22.2%، 14.1%، 10.3% من مجموع العاملين بهذه إلا عمال.

ومن حيث توزيع الليبيين العاملين اقتصاديا المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل حسب الحالة التعليمية فقد بلغ العدد الإجمالي للمتعطلين الذين لم يسق لهم العمل (340786) فردا بنسبة 20.3% من مجموع العاملين اقتصاديا، غالبيتهم من المتحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، إذ بلغ عددهم (123377) فردا يشكلون نسبة 36.2% من مجموع الليبيين المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل، ثم يأتي في المرتبة الثانية ذوو المؤهلات معهد دون الجامعة بنسبة 13.5%، وبعد ذلك حملة الشهادة الابتدائية بنسبة 12.4% من مجموع المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل، ولا يوجد بين العاطلين عن العمل أفراد من حملة المؤهلات العلمية العليا.

4- انعكاسات توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي على سوق العمل

لم تظهر الآثار السلبية لإهمال الجوانب الديموغرافية والاجتماعية في سياسات التنمية مباشرة نظرا لنمط الاقتصاد ألريعي الذي يعتمد أساسا على عائد النفط، ولكن مع مرور الزمن بدأت مظاهر الاختلال في هيكل الاقتصاد الليبي تلقي بظلالها على السكان الليبيين، فاتسم بتدني المستوى المعيشي، هشاشة الاقتصاد الليبي والاعتماد الكلي على الاستيراد وارتفاع معدلات الإعالة والبطالة ،وتتمثل انعكاسات النشاط الاقتصادى على سوق العمل في :

(أ) حجم القوة البشرية

(ب) معدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي.

(ج) حجم التوظيف.

(د) معدلات الإعالة.

(هـ) معدلات البطالة.

(أ) حجم القوة البشرية

اتسمت مساهمة القوة البشرية لليبيين (قوة العمل) بالنشاط الاقتصادي في ليبيا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تقريبا (1995-2006م) بأنها ذات مردود متواضع، ولم تكن احد العوامل الداعمة للتنمية، فهي لم تمكن البلاد من إحراز تقدم ملموس في هيكل الاقتصاد الليبي بما يجعله احد روافد الدخل القومي الإجمالي وعاملا أساسيا للرخاء والتقدم الاجتماعي لجملة من

المعطيات لعل منها: التغييرات الهيكلية والاقتصادية والإدارية المتواصلة التي حالت دون استقراره، وصعوبة العمل وفقا لخطط إستراتيجية والافتقار إلى الكوادر العلمية والأيدي العاملة المدربة تدريبا جيدا بسبب إهمال التعليم وتدني درجة التحصيل العلمي وتفشي الفساد به.

لقد بلغ عدد الليبيين العاملين اقتصاديا (15 سنة فما فوق) وفقا للتعريف المعتمد بالتعدادات العامة للسكان (1100956) فردا يشكلون نسبة 41% من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، كما ورد بتقرير حالة السكان في ليبيا 2010م، أي أن معدل مساهمة القوة البشرية الليبية في النشاط الاقتصادي بلغت 41%، وترتفع هذه النسبة حسب النوع فكانت لدى الذكور 66%، وبين الإناث 16%، والجدول رقم (18) يبين تطور معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا عن الفترة: 1973م–2006م.

جدول رقم (18)

تغير معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً

الفترة الزمنية	معدل نمو السكان	معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا
1973 -1984م	% 4.21	% 4.51
1984 -1995م	% 2.80	% 4.67
1995-2006م	% 1.78	% 2.87

بيانات مستقاة من تقرير حالة السكان، ص103

بالنظر إلى عدد الليبيين العاملين اقتصاديا ونسبة انخراطهم في مجالات العمل المختلفة تبدو مساهمة الليبيين في النشاط الاقتصادي مقبولة من الناحية النظرية حيال الواقع الديموغرافي الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا رغم الفجوة في النوع ، ولكن المحك الرئيسي لهذه المؤشرات هو النظر إلى توزيع هذه القوة البشرية على مجالات العمل المختلفة التي تشكل أقسام النشاط الاقتصادي، حيث تبين النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م تركز السكان العاملين اقتصاديا في وظائف الإدارة العامة والخدمات ، وحتى الذين يعملون في مؤسسات وصفت بالإنتاجية كلها تؤول ملكيتها للدولة تقريبا وهي غير ذات جدوى اقتصادية ، وحتى المشروعات التي لازالت قائمة تتسم بضعف المردود إلا نتاجي في أدنى مستوياته ، والكثير منها توقف عن العمل

من فترة طويلة وشملته إجراءات التمليك والخصخصة والبيع بالمزاد العلني (السرقة القانونية) ، والجدول رقم (19) توزيع السكان الليبيين حسب النوع وتوزيعات القوة البشرية خلال: 1995-2006م. (الجدول بالملحق)

(ب) معدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي

بلغ عدد السكان العاملين اقتصاديا (15 سنة فما فوق) الذين يشكلون قوة العمل ، والمشتغلين فعلا، بالإضافة إلى الباحثين عن العمل لأول مرة أو سبق لهم العمل، والملتحقين بالخدمة الوطنية والخدمة الإنتاجية (1100956) فردا وفقا لتعداد سنة 1995م يشكلون نسبة 41% من إجمالي عدد السكان الليبيين الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق). أي أن مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي للسكان الليبيين 41%، وترتفع هذه النسبة لدى الذكور 66% ، وتنخفض عندالإناث16%. وبالنظر إلى الواقع الفعلي يتبين أن عدد المشتغلين فعلا (981424) فردا بنسبة 89.14% من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا، يشكل الذكور منهم نسبة 80.13% من مجموع عدد الليبيين المشتغلين فعلا

أما في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن عدد السكان الليبيين (15 سنة فما فوق) بلغ (1675880) نسمة بنسبة 45.89% من إجمالي عدد السكان الليبيين. بمعنى أن معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي للسكان الليبيين قد بلغت 46% تقريبا، وقد بلغ عدد المشتغلين منهم (1328286) فردا يشكلون نسبة 79.26% من إجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا، وعلى مستوى النوع تشكل الإناث نسبة 29.2% من مجموع عدد الليبيين العاملين اقتصاديا (تعداد 2006م، ص60).

وتبين النتائج ذاتها أن عدد السكان الليبيين المشتغلين فعلا والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب أقسام المهن والنوع (1 335 094) نسمة يشكلون نسبة 25.19% من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم (5 298 152) نسمة يتركز العدد إلا كبر منهم بإعمال الخدمات العامة التي استوعبت عدد (411454) فردا بنسبة 30.82% من إجمالي عدد الليبيين المشتغلين والعاطلين عن العمل، وترتفع نسبة الإناث بهذه المجالات حيث بلغت 67% تقريبا، وفي المرتبة الثانية المشتغلون بالإدارة العامة إذ بلغ عددهم (344 654) فردا يشكلون نسبة 25.82% من إجمالي

عدد الليبيين العاملين اقتصاديا المشتغلين فعلا والمتعطلين عن العمل، وترتفع نسبة الذكور العاملين في الإدارة العامة 9.3% مقابل 11% من الإناث تقريبا، وبذلك فان أكثر من 55% من إجمالي عدد الليبيين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل من الجنسين يعملون في أنشطة الخدمة العامة والإدارة والنسبة الباقية 44% تتوزع على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. أي أن أكثر من نصف الليبيين المشتغلين والمتعطلين منخرطين في أعمال غير منتجة اقتصاديا.

(ج) حجم التوظيف

بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا فعليا بلغ (1 335 094) نسمة يشكلون نسبة 25.19% من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم (5 298 152) نسمة يشغلون أنشطة اقتصادية متنوعة، وتشير النتائج ذاتها إلى ازدياد نسبة حجم التوظيف من الليبيين عن السابق، فقد بلغ عدد الوظائف المشغولة من قبل الليبيين (152000) وظيفة، وأن هناك (192000) وظيفة يشغلها غير الليبيين، وعززت نتائج المسح الوطني للقوى العاملة لسنة 2007م هذا الرأي حيث أظهرت ازديادا ملحوظا في نسبة المشتغلين من الليبيين العاملين اقتصاديا إذ بلغت 86.5% وأن نسبة غير المشتغلين بلغت 13%، إلا أن الهوة حسب النوع لازالت كبيرة، فقد بلغت نسبة الذكور المشتغلين 69.9.% مقابل 31.1% للإناث من مجموع العاملين اقتصاديا .

(د) معدل الإعالة

لقد ازداد معدل الإعالة للأفراد العاملين اقتصاديا بالأسر الليبية البالغ عددها (634919) أسرة، وفقا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م، وقد بينت النتائج أن النسبة الأكبر من الأسر الليبية يوجد بها فرد واحد يعمل اقتصاديا حيث بلغ عددها (309661) أسرة، تشكل نسبة 48.88% من إجمالي عدد الأسر الليبية، في حين لم تتعد نسبة الأسر التي يوجد بها أربعة أفراد عاملين اقتصاديا 8.19%، وقد كانت على النحو التالي:-

- اسر لا يوجد بها أفراد عاملون اقتصاديا (64073) أسرة تمثل نسبة 10.09% من إجمالي عدد الأسر الليبية.

- أسر يوجد بها فرد واحد يعمل (309661) أسرة بنسبة 48.77% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها فردان عاملان (149022) أسرة بنسبة 23.47% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها ثلاثة أفراد عاملين (60199) أسرة بنسبة 9.48% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها أربعة أفراد عاملين فأكثر (51964) أسرة بنسبة 8.19% من إجمالي عدد الأسر الليبية. وبناءً على هذه المعطيات فقد بلغ معدل الإعالة للسكان الليبيين 3.99 سنة 1995م. أي أن كل فرد عامل اقتصاديا يعول حوالي أربعة أفراد بما فيهم هو نفسه.

وفي تعداد عام 2006م لم يختلف الأمر كثيرا من حيث عدد الأفراد العاملين اقتصاديا بالأسرة حيث ظلت النسبة الأكبر من مجموع الأسر الليبية يوجد بها فرد واحد يعمل اقتصاديا، ومع أن معدل الإعالة انخفض نسبيا على المستوى العام إلا أن عدد الأسر التي لا يوجد بها أفراد عاملون اقتصاديا سجل ارتفاعا ملحوظا عن العقد السابق، فقد بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن عدد الأسر الليبية حسب الأفراد العاملين اقتصاديا بلغ (886978) أسرة، وكان عدد الأفراد العاملين بها على النحو التالي :

- اسر لا يوجد بها أفراد عاملون اقتصاديا (145494) أسرة تمثل نسبة 16.40% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها فرد واحد يعمل (384321) أسرة بنسبة 43.3% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها فردان يعملان (231807) أسرة بنسبة 26.1% من إجمالي عدد الأسر الليبية.
- أسر يوجد بها ثلاثة أفراد عاملين (63803) بنسبة 7.19%
- أسر يوجد بها أكثر من ثلاثة أفراد عاملين (61553) أسرة بنسبة 6.94

تبين النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن عدد رؤوساء الأسر الليبية غير العاملين اقتصاديا بلغ (298486) رئيس أسرة، بنسبة 33.6% من إجمالي رؤساء الأسر الليبية، وانعكس ذلك على معدل الإعالة فكان 3.16 فردا. بمعنى إن كل فرد عامل اقتصاديا يعول حوالي أربعة أفراد بما فيهم هو نفسه، ومن ثم فان معدل الإعالة قد سجل انخفاضا مستمرا خلال ثلاثة عقود تقريبا من حوالي خمسة أفراد تقريبا في عقد الثمانينيات (1984م)، إلى أربعة أفراد في فترة التسعينيات (1995م)، ثم استمر في الانخفاض فبلغ ثلاثة أفراد تقريبا في العقد الأول من القرن الحالي 2006م .

لأجل التغلب على المختنقات التي تعترض سبيل النهوض بسوق العمل ودعم بناء القدرات الوطنية ينبغي تبني سياسة وطنية للتشغيل تضبط حركة سوق العمل المحلي بمعايير تسهم في تنظيم سوق العمل وحركة العاملين المحليين، وتساعد على تدفق العمالة الوافدة في إطار تحدده الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وهذا يتطلب العمل على:-

- الشروع عمليا في دراسة واقع وأوضاع سوق العمل، مع التركيز على ظاهرة تكدس العمالة الوافدة بالسوق المحلي وأسبابها دراسة مستفيضة جادة.

- الوقوف على أسباب عزوف الشباب الليبي عن العمل بالمهن الحرفية والفنية غير الإدارية الوظيفية لإيجاد الأساليب الناجعة لمعالجتها، وجعلها تتوافق والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة بالمجتمع التي تحفز عليها لا تنفر منها، وكذا العمل على كسر كل ما يحول دون انخراط الشباب للعمل ومزاولتهم لهذه المهن الحرفية ، وتقليص حجم العمالة الوافدة بهذه المهن بسوق العمل الليبي.

- إيجاد منظومة دقيقة ومتقدمة لقاعدة بيانات متخصصة بسوق العمل الليبي من حيث قوة العمل الوطنية المتوفرة، وتلك المطلوبة: نوعها، كفاءاتها، توزيعها الجغرافي ...الخ.

- نشر الثقافة المهنية بين أوساط الشباب من خلال المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية لتعزيزها مفهوماً واسعا للتعليم والتدريب المهني للشباب والكبار على حد سواء ، والالتزام بمقاربة منهجية تأخذ في الحسبان كيفية استجابة نظامي التعليم والتدريب للاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية.

- التعويل على نتائج الدراسات الميدانية وغيرها من البيانات والإحصاءات عند معالجة أوضاع واقع سوق العمل قصد إيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض سبيل مسيرة النهوض بسوق العمل المحلي وتنمية بناء القدرات البشرية.

- وضع أهداف محددة لكل مرحلة بخطة مستقبلية لقطاع العمل والتأهيل ، ومكونات كل مرحلة وبرامج تنفيذها ، مع التركيز على محاور الخطة ذات الصلة بالتدريب المهني وبناء القدرات ، والإشراف الكامل والدقيق والرقابة على أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية ، خاصة من حيث التقيد بالمناهج والبرامج المقررة ، ووسائل وطرق التدريب والإدارة الرشيدة ، والمراجعة الدورية لسبر عمليتي التدريب والتعليم، والسعي لتحديث هاتين المنظومتين، ومحاكاة ومواكبة عصر التكنولوجيا المتسارعة.

- التعاون والتنسيق الكامل بين قطاعات العمل والتوظيف كافة ، لاختيار السبل والوسائل والآليات التي تساهم وتساعد في القضاء على ظاهرة الباحثين عن عمل (البطالة) ، وتأهيل اليد العاملة الليبية وإحلالها مكان العمالة الوافدة .

- وضع آلية عملية لمعالجة المشكلة التي يعاني منها خريجو الجامعات والمعاهد العليا الخاصة بسبب عدم اعتماد مؤهلاتهم العلمية.

- وضع آليات ملائمة لتوسيع نطاق مشاركة المؤسسات الصناعية والخدمية والاقتصادية في تطوير مناهج التدريب، وتعزيز قدرات مؤسسات التدريب المهني فنياً ومادياً، وإعادة النظر في المناهج التدريبية والبنية الأساسية للتكوين المهني، بما يكفل ربط سوق العمل باحتياجاته من مخرجات التدريب المهني.

- إيجاد صيغ للتنسيق والتعاون بين قطاعي التدريب والتعليم، وبينهما وبين سوق العمل، واتخاذ تدابير فاعلة للتخلص من سيطرة الدولة على سوق العمل، حيث إنها مازالت أهم المصادر لخلق فرص العمل.

(ج) معدل البطالة

بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م أن معدل البطالة بين السكان الليبيين العاملين اقتصاديا بلغ 11.00% من مجموع القوى العاملة الوطنية، فقد بلغ عدد المشتغلين فعلا (981424) فردا يشكلون نسبة 89% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وترتفع نسبة البطالة حسب النوع حيث بلغ معدل البطالة 11.4% بالنسبة للذكور مقابل 9% لدى الإناث من إجمالي الليبيين العاملين اقتصاديا.

بالنظر إلي اختلاف معدل البطالة حسب الفئات العمرية يتضح ارتفاع معدل البطالة لدى السكان الليبيين النشطين اقتصاديا (15 سنة فما فوق)، حيث بلغ 20.74 % من إجمالي عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، إلا أن الفرق النوعي لا يزال على حاله، حيث سجل لدى الذكور النسبة الأكبر 21.55% من إجمالي عدد الذكور العاملين اقتصاديا، بينما كان بين الإناث 18.71% من إجمالي عدد الإناث العاملات اقتصاديا، وبالنظر إلى الفئات العمرية النشطة اقتصاديا التي تمثل ذروة العطاء الاقتصادي من الفئات العمرية (20– 49 سنة) يتبين أن هناك (340786) فردا متعطلين عن العمل يشكلون نسبة 22.2% من مجموع هذه الفئات العمرية، وترتفع نسبة الذكور بينهم لتصل إلى 74.0%.

يُعزى هذا الارتفاع إلى السياسة المتبعة خلال تلك الفترة الزمنية المتمثلة في تهميش الكوادر العلمية، وزج الفئات التي في سن العمل في التجنيد الإجباري والتدريب العام والخدمة الوطنية، وقلة فرص التوظيف، علاوة على التغيرات التي طالت المؤسسات التعليمية في المناهج والإدارة التعليمية بما في ذلك الجامعات والتي لازالت مستشرية فيها حتى الآن، وذلك أدى إلى مخرجات ضعيفة التأهيل وغياب الطموحات وارتفاع نسب التسرب الدراسي في مختلف المراحل التعليمية ، الأمر الذي عرقل مسيرة الطلاب العلمية ، فمنهم من انقطع عن الدراسة بعد عودته ، وتضاءل فرص العمل أمامه، وجعلهم يفقدون الكثير من المزايا التي كان بالإمكان الحصول عليها لو استمروا في دراستهم، بينما الإناث كن أقل عرضة لهذه التغيرات بالإضافة إلى رفع شعارات تعليم المرأة وفسح المجال أمامها.

البعد الخامس:الرؤية المستقبلية للسياسات الوطنية للسكان

الاتجاهات المستقبلية لأهم المتغيرات الديموغرافية

تمهيد

في ضوء التغيرات الديموغرافية ذات العلاقة باتجاهات معدلات المواليد والوفيات الخام خلال العقدين الماضيين وما نجم عنهما من تباطؤ في معدل الزيادة الطبيعية للسكان، فضلا عن النتائج النهائية للتعداد لسنة 2006م، ونتائج حصر السكان الليبيين لسنة 2010م؛ والتي أظهرت جميعها تواصل انخفاض معدل النمو السنوي المركب للسكان الليبيين طيلة هذه الفترة يوضح هذا البند ملامح اتجاهات المتغيرات الديموغرافية الرئيسية مستقبلا، وصولا إلى تحديد معدلات النمو المحتملة للسكان الليبيين للفترة القادمة (2013–2030م) انطلاقا من سنة 2006م باعتبارها سنة الأساس بما يخدم أهداف هذه الدراسة.

1- **معدل المواليد والخصوبة الكلية:** شهد معدل المواليد الخام منذ بداية عقد الثمانينيات انخفاضا ليسجل 49 في الألف سنة 1990م، ثم وصل إلى 20.3 في الألف سنة 2000م، وبالرغم من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشير إلى أن معدل المواليد سيشهد انخفاضا مستمرا خلال الفترة القادمة (2020 – 2030م)، ومن المتوقع أن يصل إلى 19.6 في الإلف، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع معدل الخصوبة الكلية للمرأة، حيث يتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الإجمالي من 2.69 طفلا للمرأة الواحدة خلال الفترة (2006–2010م) إلى 2.3 طفلا للمرأة الواحدة في الفترة (2020–2030م).

2- **الوفيات:** شهد معدل الوفيات الخام انخفاضا منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا إنه أستقر عند معدل سنوي متوسط يتراوح بين: 3.2 ، 3.4 في الألف خلال الفترة (1992–2000م)، ومن المتوقع أن يشهد معدل الوفيات الخام ثباتا نسبيا مع اتجاه نحو ارتفاع قليل ليبلغ 4.9 حالة وفاة لكل ألف شخص سنة 2030م، وهذه الارتفاع مرده التغير في التركيب العمري

للسكان الذي سيشهده الوضع السكاني في ليبيا خلال الفترة القادمة، ويحتمل أن تحدث زيادة في نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر)، ومن ثم فإن معدل الوفيات سوف يزداد تدريجيا.

أما معدل وفيات المواليد وهو مؤشر دال على تحسن الحالة الصحية والغذائية ورقي وتحسن الحالة التعليمية والثقافية للأبوين والمرأة بصفة خاصة، فمن المتوقع أن يواصل تحسنه خلال العقدين القادمين، ويقدر أن يصل بنهاية العقد الثالث من القرن الحالي إلي 12.9 حالة وفاة لكل ألف مولود.

3- معدل النمو السكاني: تشير بيانات الجدول رقم (20) الذي يوضح الزيادة السكانية في ليبيا أنه من المتوقع أن تعكس المؤشرات الديموغرافية الرئيسية أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان سينخفض انخفاضا متواصلا من 1.86% خلال الفتـــرة (2006–2010م) ، ويمكن أن يصل 1.46% خلال الفترة 2025 – 2030م، وهذا المؤشر يسير في اتجاه احتمالية تواصل الانخفاض في معدلات النمو السكاني. عليه فإن معدل النمو السكاني مستقبلا سيزداد انخفاضا ما لم تحدث تغيرات في اتجاهات السياسة السكانية والبرامج التنموية، والجدول رقم(20) يوضح هذه التغيرات الديموغرافية المستقبلية.(الجدول بالملحق)

في ضوء البيانات الكمية السابقة يقدر أن يزداد عدد السكان في ليبيا من 5.3 مليون نسمة سنة 2006م إلى 7.5 مليون نسمة تقريبا سنة 2030م؛ أي أن نمو السكان ينمو بمعدل نمو سنوي يصل إلى 1.5% تقريبا لكامل الفترة، وهو معدل منخفض بالنظر إلى حالة السكان الليبيين انطلاقا من سنة 2015م، والجدول رقم (21) يبين التغيرات الكمية في عدد السكان الليبيين وغير الليبيين للسنوات 2006– 2010م،التقديرات عن الفترة2015 ـ2030م. (الجدول بالملحق)

4– التغير في التركيب العمري للسكان ونسبة الإعالة

إن التغيرات التي يتوقع أن تشهدها معدلات المواليد والوفيات في ليبيا من شأنها أن تحدث تحولات في الهيكل العمري للسكان؛ وكما هو واضح من الجدول رقم (22) فإن السنوات القادمة ستشهد تزايدا كبيرا في فئة السكان ممن هم في سن العمل (15–64 سنة)، حيث يقدر أن يزيد عدد أفراد هذه الفئة العمرية بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 1.8% تقريبا، وهو أعلى من معدل النمو لمجموع السكان خلال هذه الفترة، كما سوف ترتفع الأهمية النسبية لهذه الفئة من نحو 64.7% من المجموع الكلي للسكان سنة 2006م إلى 69.4 % سنة 2030م.

أما فئة صغار السن (0–14 سنة) فسوف تشهد زيادات متناقصة من فترة إلي أخرى طيلة السنوات محل التقدير، وعليه فإن الأهمية النسبية لهذه الفئة ستشهد انخفاضا متواصلا حيث يتوقع أن تنخفض من 31% سنة 2006م إلي 24.1% سنة 2030م، وفي هذه المرحلة يبدأ وضع السكان الليبيين من الاقتراب من حالة فقدان احد أهم خصائص الوضع الأمثل للتركيب العمري وهي قدرة المجتمع على النماء، وفيما يخص فئة كبار السن (65 فأكثر) ستشهد تزايدا طيلة سنوات الفترة ولكن بأعداد بسيطة وصغيرة نسبيا، إلا أنها تمثل معدلات نمو عالية فمن المتوقع أن يزداد أصحاب هذه الفئة بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى نحو 3.3% خلال الفترة 2006 – 2030م.

إن هذه التغيرات تؤكد بكل وضوح أن زيادة السكان في سن العمل هي السمة الديموغرافية الأساسية التي سوف تميز حالة السكان الليبيين خلال العقدين القادمين، وسوف ينعكس ذلك على انخفاض نسبة الإعالة، إذ من المتوقع أن تنخفض من 52 % إلي 46% خلال الفترة من 2006–2030م، كما ستزداد نسبة السكان في سن العمل إلي المعالين من 1.93% إلى 2.17% خلال الفترة نفسها الجدول رقم (22). (الجدول بالملحق)

تعرف هذه التغيرات في نظرية الديموغرافية الحديثة بالهبة الديموغرافية، وهي تظهر مع بداية المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وتستمر لنحو أربعة عقود من الزمن، وتمثل فرصة تاريخية للنمو الاقتصادي إذا أحسن البلد توظيفها، والتحدي الأكبر أمام واضعى السياسات سيكون كيفية استغلال هذه القوة العاملة التي تمثل وقودا لنمو اقتصادي فعّال بشكل مشابه لما حدث في أوروبا والولايات المتحدة خلال مراحل التحول الديموغرافي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، غير أن نجاح البلد في استغلال الهبة الديموغرافية يتوقف على العوامل التي تتحكم في درجة استجابة المتغيرات الاقتصادية للمتغيرات الديموغرافية التى من أهمها :

1. وجود سوق عمل كفؤ وحيوي قادر على استيعاب الزيادة في القوة العاملة ويوسع من فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد لسوق العمل .
2. وجود نظم تعليمية وتدريبية على درجة عالية من الجودة تزود الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لزيادة إنتاجيتهم وتؤهلهم للتكيف مع مستجدات أساليب العمل الحديثة.
3. وجود نظام مالي ومصرفي حديث يستطيع جذب المدخرات المحتملة للأفراد ومؤسسات الاقتصاد الوطني ويوظفها بشكل مناسب نحو أفضل استخداماته.

4. وجود أطر مؤسسية وتشريعية تمنح الثقة للفاعلين الاقتصاديين وتحدد بشكل واضح ودقيق الحقوق والواجبات لهم؛ كما تحدد بشكل غير قابل للجدل حدود المسؤوليات والاختصاصات فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص ومجالات عمل كل منهما.

بناء على ما تقدم فإن من أولى أولويات خطط التنمية للسنوات القادمة هو إعداد برنامج واسع لتأهيل وتدريب الموارد البشرية المحلية وتنفيذه، بشكل يعزّز القدرات المهنية والحرفية للقوى العاملة الوطنية، ويحقق التوظيف الأمثل لها، ورفع حجم الاستثمارات بالقطاعين العام والخاص بهدف توسيع قاعدة فرص عمل حقيقية لجميع فئات الباحثين عن عمل، وما يتبع ذلك من توفر هياكل تنظيمية إدارية جيدة، وتشريعات قانونية نزيهة تضمن الحقوق وتحدد الواجبات والعلاقات بين كل الفاعلين.

أهم تحديات السياسات السكانية

يلاحظ المتتبع للوضع السكاني في ليبيا مجموعة من التحديات التي تواجه الوضع الديموغرافي في ليبيا، والتي ستكون لها أثارها السلبية على هذا الوضع في الوقت الراهن والمستقبل المنظور من أهمها ما يلي:-

(أ) الوضع الديموغرافي

انخفاض معدل النمو: منذ أكثر من عقدين ونصف العقد شهد معدل نمو السكان الليبيين انخفاضا بوتيرة عالية لم تكن متوقعة في تلك الفترة، ففي سنة 1984م أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أن معدل نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1973–1984م) بلغ 4.21%، وهو أعلى معدل نمو سجل في تاريخ التعدادات العامة للسكان الليبيين، وفي تعداد سنة 1995م أظهرت النتائج النهائية للتعداد أن معدل نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1984– 1995م) بلغ 2.80% مسجلا تراجعا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة ، وبالرغم من وجود بعض المؤشرات في تلك الفترة التي تشير إلى إمكانية انخفاض معدل نمو السكان الليبيين بعد تعداد سنة 1984م إلا أنه لم يكن متوقعا أن يكون الانخفاض عند هذا المستوى ، وقد أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م أن معدل نمو السكان الليبيين قد واصل تراجعه ليسجل معدلا يصل إلى 1.78 % ، وفي سنة 2010 بينت نتائج المسح الديموغرافي للسكان الليبيين أن معدل نمو السكان الليبيين قد سجل المزيد من التراجع ليصل إلى 1.60%، ويرجع التباطؤ في معدل نمو السكان الليبيين منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر إلى الانخفاض الملحوظ في معدل المواليد الخام والخصوبة الإجمالية للنساء في سن الإنجاب (15–49 سنة).

ففي حالة معدل المواليد الخام تشير الإحصاءات الحيوية إلى أن هذا المعدل قد انخفض بشكل كبير منذ سنة 1990م من 49 في الألف في تلك السنة وهو أعلى معدل بلغه طيلة الفترة بين سنتي (1975 – 2009م) ليصل إلى (20) في الألف سنة 1995م، ثم إلى 18.7 في الألف سنة 2001، وفي السنوات الأخيرة ارتفع قليلا ليصل إلى 23.5 في الألف في سنة 2007م ، إلا

أن ارتفاع معدل الوفيات خلال آخر هذه الفترة قد أدى إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان الليبيين من 2.1 في الألف سنة 2007م إلى 1.97 الألف سنة 2009م

وفي هذا السياق تشير مصادر الأمم المتحدة إلى أن معدل المواليد الخام للسكان الليبيين قد انخفض من 47.3 في الألف خلال الفترة: 1975–1980م ليصل إلى 23.2 في الألف خلال الفترة: 2000–2005م، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن هذا المعدل سينخفض من 21.4 في الألف خلال الفترة: 2010– 2012م ليصل إلى 19.5 في الألف خلال الفترة: 2025–2030م.

وبالرجوع إلى معدل الخصوبة الكلية الذي هو أكثر ملاءمة لقياس اتجاهات معدل الإنجاب والتزايد في حجم السكان بشكل أكثر دقة من معدل المواليد وذلك نتيجة لعدم تأثره بالتركيب العمري والنوعي للسكان توضح البيانات الوطنية المحدودة أن معدل الخصوبة الكلية قد انخفض من 3.0 طفل لكل امرأة خلال الفترة: 1995–2002م ليصل إلى 2.6 خلال الفترة: 2003–2007م، وهو الاتجاه والمستوى نفسه الذي تشير إليه مصادر الأمم المتحدة (قسم السكان 2003م)؛ كما توضح التوقعات المستقبلية أن ليبيا ستشهد انخفاضا في معدل الخصوبة من نحو 2.57 طفلا للمرأة الواحدة عن الفترة: 2010–2015م إلى 2.3 طفلا للفترة: 2025–2030م، وبالرغم من أن هذا المستوى من الخصوبة الكلية سواء الحالي أم المتوقع لا زال أعلى من (معامل معدل الخصوبة المتوسط)، الذي يفترض وجود مستوى من الخصوبة بمعدل إحلال قدره 2.1 طفلا للمرأة الواحدة، إلا أن مثل هذا الاتجاه قد يصل إلى مستوى أدنى من هذا المعدل.

ولما كان الوضع الديموغرافي القائم حاليا للسكان الليبيين يتميز بارتفاع العدد المطلق والأهمية النسبية للسكان في سن العمل (15– 64 سنة)، مع معدل نمو يصل إلى 1.6%، ومعدل خصوبة كلية قدره 2.6 طفلا للمرأة الواحدة فإن هذه الوضعية تعكس الحالة المثلى للوضع السكاني في هذه الفترة إلى حد كبير، والتي توفر ميزة مهمة جدا وهي ارتفاع عدد السكان القادرين على المشاركة في النشاط الاقتصادي إذا ما تم إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لذلك، وفي هذه المرحلة بالذات فإن الاتجاه القائم لكل من معدل النمو ومعدل الخصوبة يشير إلى أن تلك الميزة سوف تختفي في غضون عقدين قادمين، ومن ثم يتحول جزء كبير من هذا الكم الكبير من السكان في سن العمل إلى سكان كهول غير قادرين على المشاركة في النشاط والإنتاج، وتصبح تكاليف رعايتهم الصحية والاجتماعية مكلفة جدا، ومن ثم بات من الضروري تحقيق أفضل مستوى

ممكن من التوظيف لهذه الفئة العمرية في الوقت الحاضر فهي لا زالت في أعلى مراحل إنتاجها، لتحقيق التنمية المستدامة وخلق مصادر النمو الذاتي للاقتصاد الوطني بما يكفل توفر الموارد اللازمة للإنفاق على فئات الشيخوخة وصغار السن بشكل مريح مستقبلا.

ومن جانب أخر تشير نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2006م، والمسح الديموغرافي للسكان الليبيين لسنة 2010م، وإسقاطات السكان لسنة 2012م إلى أن السكان في الفئة العمرية (34 سنة فأقل) تتجاوز نسبتهم 70% من المجموع الكلي للسكان، أي أن فئة الأعمار الصغيرة لا زالت تشكل نسبة عالية من مجموع السكان، وحيث إن هذا العمر يعد مرحلة مهمة لاكتساب المهارات والصحة وتكوين الشبكات الاجتماعية وغيرها من الخصائص التي تشكل رأس المال الاجتماعي الذي يمثل احد أهم العوامل للنمو في الأجل الطويل، مما يبرر أهمية الاستثمار في الشباب حيث يمكن للاستثمار في قطاعات التنمية البشرية تعليم وتدريب وتثقيف الشباب، وتوفير الخدمات الصحية بمستوى مناسب، وإيجاد الوظائف المأمونة ذات الأجر المعقول، كل هذه العوامل تساعد المجتمع على بناء قاعدة اقتصادية قوية، وهذا من شأنه زيادة القدرة في المستقبل على تلبية احتياجات كبار السن بشكل مريح من ناحية، والحد من انتقال الفقر بين الأجيال من ناحية أخرى.

كما أن تواصل تباطؤ معدلات الخصوبة والنمو السكاني أمر من شأنه أن يؤثر بشكل سالب على كل من حجم السكان وهيكل الأعمار للسكان، وهذا الوضع سوف لن يكن في صالح الأداء التنموي المستدام؛ فإذا انخفض معدل الخصوبة الكلية إلى أدنى من معامل معدل الخصوبة المتوسطة (معدل الإحلال) فسينخفض عدد السكان مما سيخل بحالة التوازن المطلوب بين ما هو متاح من موارد وإمكانيات اقتصادية، ومساحة جغرافية، وعدد السكان الوطنيين المصدر الأساسي لعرض العمل. كما سيؤدي ذلك إلى إحداث تخلخل في التركيب العمري للسكان حيث تطغى فئات السكان المعالة وبشكل خاص الفئات المتقدمة في العمر (65 سنة فأكثر).

توقعات توزيع القوى البشرية للسكان الليبيين: من خلال تتبع نتائج التعدادين العامين للسكان 1995 ، 2006م يتبين أن مجموع السكان الليبيين في سن العمل (15 سنة فأكثر)، أو ما يسمى بمصدر عرض العمل من الليبيين ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو مجموع السكان الليبيين 2.7 %، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النشاط لهذه الفئة العمرية من 42.8% سنة 1995م إلى 45.4 % سنة 2006م، وأن عرض العمل من القوى العاملة الوطنية (السكان العاملين اقتصاديا

بفئة العمر 15 سنة فأكثر) ينمو بمعدل نمو أعلى من كل من مجموع السكان، والسكان في سن العمل 3.3%، في حين أن عدد المستخدمين الليبيين المشتغلين فعليا الذين يساهمون مساهمة مباشرة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بالاقتصاد الوطني قد تطور خلال تلك الفترة بمعدل نمو يصل إلى 3.1 %، وهو أقل من معدل نمو عرض العمل؛ بمعنى أن عرض العمل من القوى العاملة الوطنية ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو فرص العمل المتاحة للقوى العاملة الوطنية بالاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات توظيف القوى العاملة الوطنية من 89.6 % في سنة 1995م إلي 87.5 % في سنة 2006م والجدول رقم (23) توقعات توزيع القوى البشرية للسكان الليبيين للفترة: 2010–2030م. (الجدول بالملحق)

تشير التوقعات المستقبلية لعدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)، أنه سوف ينمو بمعدل نمو سنوي يصل إلى 1.9% خلال الفترة (2010–2030م)، في حين سينمو عرض العمل بمعدلات طفيفة تقدر بنحو 2.0% خلال الفترة نفسها؛ كما ينمو حجم الاستخدام بمعدل 2.2%، ويلاحظ أنه رغم الانخفاض في معدلات نمو السكان في سن العمل إلا أن عرض العمل لا يزال يسجل معدلات متصاعدة خلال تلك الفترة وذلك بفعل تأثير نظرية الدفع الذاتي للنمو السكاني من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن الأفواج المتوقع دخولها لسوق العمل خلال هذه الفترة هي بالفعل متواجدة الآن، كما يلاحظ أيضا ارتفاع معدل نمو الاستخدام بمستوى أعلى من كل من السكان وعرض العمل، وهذا يرجع إلى توقعات ارتفاع الطلب على التوظيف في الاقتصاد الوطني نتيجة لعودة الشركات المنفذة، والبدء في استكمال مشروعات البرنامج التنموي 2008–2012م القائمة حاليا التي تستدعى الضرورة التنموية استكمالها، وإلى ما هو متوقع تنفيذه من مشاريع إعادة الإعمار للعديد من المرافق الخدمية والإنتاجية، وكذلك ما تتطلبه طبيعة الأداء التنموي المستدام من برامج ومشروعات تنموية جديدة فإنه من المتوقع أن تنمو فرص العمل بمعدلات متزايدة خلال الفترة: 2013–2030م، مما سينعكس إيجابيا على تطور عدد المشتغلين من الليبيين خلال هذه الفترة، وعليه فمن المتوقع أن ينمو عدد المشتغلين من الليبيين بمعدل نمو يصل إلى 2.2 % خلال الفترة: 2010–2030م.

وبالرغم من هذا النمو في عدد المشتغلين وارتفاع معدلات التوظيف للقوى العاملة الوطنية إلا أن عدد الباحثين عن عمل سيبقى ذا أهمية كبيرة من مجموع عرض العمل، ومن ثم فمن المتوقع

انخفاض معدلات البطالة (بدلالة عدد الباحثين عن عمل) إلى 8% والتي لاتزال نسبة عالية وتفوق كل المستويات المقبولة، كما توضحها بيانات الجدول رقم (23)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كبير في رصيد الباحثين عن عمل خلال السنوات السابقة، وبالتالي فإن ارتفاع الطلب على التوظيف سوف لن يغطي كامل العرض من العمل، وعليه فإن إطلاق عملية نمو سريع ومستدام يتوافق والتحولات السكانية المتوقعة يتطلب تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية أساسية هي:-

1. تعزيز التحول الديموغرافي.
2. خلق بيئة ملائمة لحفز الادخار وزيادة الاستثمار.
3. نظم إعداد وتأهيل للموارد البشرية المحلية مع نظام للحوافز يعزز التوجه نحو الإنتاج.
4. تحسين أداء سوق العمل وتحسين كفاءة استخدام القوى العاملة . (الجدول بالملحق).

(ب) واقع التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا

مما لا شك فيه أن التباين الشاسع في المساحات وحجم السكان وطبيعة التشتت والتركز في التجمعات السكانية والتوزيع الديموغرافي بين المناطق في ليبيا يعبر عن واقع تاريخي أكثر من كونه تقسيما تخطيطيا مستهدفا.

إن مثل هذا التباين من شأنه أن يضاعف من صعوبة التخطيط المكاني، وتوفير الخدمات والبنية التحتية ، والاستجابة للطلب الاجتماعي خاصة إذا كان هذا الطلب لا يعتمد معايير قياسية ومخططا طبيعيا واضحا ومحددا، فالتفاوت الهائل في المساحة بين أصغر منطقة (طرابلس 835 كم^2)، وأكبر منطقة(الكفرة 433611 كم^2) يبلغ (519) ضعف تقريبا، وبالأخذ في الاعتبار مقياس الثقل السكاني فذلك يوضح صورة أخرى للخلل الحاصل؛ إذ من الملاحظ أن المتوسط الوطني لحجم السكان في المنطقة الواحدة لسنة 2010م هو في حدود (245406) نسمة، إلا أن هناك تشتتا حادا عن هذا المعدل بين المناطق، فالفرق بين أصغر منطقة من حيث حجم السكان وهي غات (22272) نسمة، وبين أكبرها حجما وهي منطقة طرابلس (1000363) نسمة هو (45) ضعفا تقريبا، ووجه المفارقة هنا هو أن طرابلس التي هي ثاني أصغر منطقة من حيث المساحة تضم أعلى نسبة من السكان.

وباستخدام معايير الكثافة السكانية (ن شخص/ كم^2) تتبين أبعاد الخلل في التوزيع السكاني بصورة أكثر جلاء ، حيث تصل الكثافة بمنطقة طرابلس إلى (1198) شخصا تقريبا لكل كيلو متر مربع ، وفي منطقة الجفارة (170) شخصا، والزاوية (112) شخصا ، وبنغازي (54) شخصا ، في حين لا تتعدى الكثافة السكانية في منطقة الكفرة (0.1) شخص ، وفي مناطق مرزق وغات: 0.2 ، 0.31 شخص على التوالي.

من جانب أخر يدلل قياس التوزيع السكاني بين المناطق على أن نحو 56% من السكان في ليبيا يعيشون في خمس مناطق هي على التوالي: طرابلس، بنغازي ، مصراته، الخمس، الجفارة . في المقابل وفي أدنى هرم التوزيع السكاني هنالك خمسة مناطق (غات، مرزق، وادي الحياة، نالوت والكفرة) لا يشكل مجموع السكان المقيمين فيها إلا نسبة ضئيلة تقع في حدود 5.5 % من المجموع الكلي للسكان الليبيين، ومن جانب أخر هناك 81.4% من مجموع السكان الليبيين يعيشون في الشريط الساحلي الممتد من طبرق إلي زوارة .

وباستخدام معايير التخطيط المكاني فالمقارنة بين نمو التجمعات السكانية الكبيرة والمدن الرئيسية في ليبيا تبرز هرمية توزيع حجم السكان على التجمعات المختلفة، وبالرغم من كل النوايا الحسنة التي تم التعبير عنها في وثائق خطط وبرامج التنمية خلال العقود الماضية لتحقيق التوازن السكاني إلا أن الوضع لا يزال يتصف بدرجة عالية من التراتيبية العمودية، التي تعكس التفاوت المكاني غير الطبيعي الحاد بين الأقاليم والمناطق.

وتفيد المقارنات الدولية بهذا الصدد في توضيح صورة التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا، من خلال استخدام الدليل القياسي المتعارف عليه وتطبيقه على حالة ليبيا بأن إجمالي السكان في المناطق الخمس ذات التجمعات السكانية الكبرى إلى الذين يقطنون في المنطقة ذات التجمع السكاني الأكبر طرابلس.

إن درجة التراتيبية العمودية لنمط التركز السكاني في ليبيا هو عال جدا بالمعايير الدولية، حيث وصل إلى 0.76% تقريبا في سنة 2006م بعد أن كان في حدود 0.49% في سنة 1973م، إن هذه الوضعية توضح مؤشرات بالغة الأهمية يجب أخذها في الاعتبار عند وضع المخططات العمرانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتبين من التحليل أعلاه أن أنماط التخطيط المكاني في المناطق وأشكال التدرج لحجم ووظيفة التجمعات السكانية بأحجامها المختلفة، وتباعدها الجغرافي عن بعضها بعضا وعن المدينة الرئيسية ومراكز الخدمات في كل منطقة تتمايز وتختلف بشكل بالغ التأثير؛ فالخريطة الديموغرافية في بعض المناطق تتشكل من هرمية متناسقة مدروسة في تراتيب حجم التجمعات السكانية وعلاقاتها ببعضها بعضا ، بحيث أن المدينة الرئيسية في المنطقة في علاقاتها بالتجمعات السكانية الكبيرة الأخرى وبالقرى والتجمعات الصغيرة تشكل في تسلسلها وحدات وظيفية فاعلة ومتعايشة، والمثال على ذلك مدينة بنغازي والمدن والمناطق المجاورة لها حيث تشكل المدينة الرئيسية والمدن والتجمعات الأخرى والقرى وحدات متكاملة. كما تؤكد على ذلك المخططات الطبيعية السابقة، إلا أن مثل هذه البنية للتخطيط الطبيعي المتوازن غير متواجدة في أغلب المناطق الأخرى.

وعلى وجه العموم فإن مراجعة سريعة لخريطة توزيع المدن والتجمعات السكنية الكبيرة والصغيرة تبين بجلاء كيفية تضخم حجم السكان وتركزهم في المناطق الحضرية، وتوضح طبيعة الاعوجاج الحاد لمناطق الجذب الحضرية التي تنامت بمعدلات فاقت معدلات النمو السكاني بنحو الضعفين خلال الفترة: 1973– 2006م، وعليه فإن عملية التحضر التي حدثت في ليبيا تعد بالإطار المقارن بين الأسرع في مجموعة بلدان العالم النامي، إلا أن ما يجدر التنبيه إليه بهذا الصدد هو أن تلك العملية لم تحدث في إطار تطوير تدريجي لهياكل الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدي مردودات إيجابية ؛ بل حدثت في شكل نزوح داخلي سريع أدى إلى حالة من عدم التوازن السكاني .

تأسيسا على ما تقدم فإن التخطيط المحلي على مستوى المنطقة الواحدة لا يمكن تحميله وحده مسؤولية التخطيط المكاني ومعالجة مثل تلك التشوهات في التكامل الوظيفي بين التجمعات السكانية داخل المنطقة، ناهيك عن أن بعض المناطق لا تمتلك الإمكان التنموي الكافي لإنشاء مراكز تجمعات خدمية جديدة قادرة على التطور والتوسع والمساهمة في توليد الدخل المحلي، ومن ثم التمتع بالاستدامة وبالقدرة على الجذب السكاني وتحقيق التوازن المكاني المطلوب منها.

(ج) تداعيات المواجهات المسلحة خلال انتفاضة 17 فبراير سنة 2011م

مما لا شك فيه أن المواجهات المسلحة بين الثوار وكتائب النظام السابق التي استمرت لأكثر من ثمانية أشهر مستخدمة فيها جميع أنواع الأسلحة، تركت تأثيرات سلبية على حالة السكان في

ليبيا التي بدورها ستنعكس على العديد من الخصائص والمؤشرات الديموغرافية سواء في الوقت الحاضر أم لعدة سنوات قادمة، ومن أجل تبني سياسات تنموية واقعية قائمة على دراسات وتحليلات علمية معمقة تشخص واقع الظواهر، وتستشرف تداعياتها المستقبلية بهدف إعداد وتنفيذ إستراتيجية تنموية وفقا لمنهج تخطيط علمي يراعي الأولويات التي تلبى الأهداف والطموحات، وتتناول هذه الفقرة بعض تداعيات تلك المواجهات على الحالة السكانية في ليبيا، وما هي الإجراءات المناسبة لمعالجتها والتقليل من أثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن.

بالرغُم من عدم توفر بيانات دقيقة وتفصيلية عن النتائج النهائية لتلك الأحداث إلا أنه سيكون لها تأثيرات سلبية على حالة السكان الليبيين في تلك السنة والسنوات القادمة مهما كانت أعداد الوفيات والجرحى والمعاقين إعاقات مستديمة، والمهجرين والنازحين من أماكن إقامتهم الأصلية، والفارين خارج البلاد هروبا من العدالة، وقد تستمر تداعيات بعض عناصرها إلى ما بعد ذلك وستتحدد المستويات الفعلية لتلك الآثار بالأعداد الحقيقية والفعلية لهذه الظاهرة، ومن ابرز نتائج تلك الأحداث على حالة السكان ما يأتي:-

1- ازدياد معدل الوفيات الخام بشكل كبير نتيجة لارتفاع عدد الوفيات بشكل استثنائي لتلك السنة (2011م)، مما سيكون له أثر واضح على انخفاض عدد السكان مقارنة بما كان متوقعا له، واحتمال انخفاض معدل المواليد الخام خلال السنتين القادمتين بسبب انخفاض حالات الزواج بسبب عدم الاستقرار، وازدياد حالات الترمل الناجمة عن ارتفاع معدل الوفيات لسنة 2011م كل ذلك سيؤدي إلى انخفاض كل من معدل الزيادة الطبيعية للسكان، والعمر المتوقع عند الميلاد وفقا لحساب معدلات الوفيات في تقدير أعداد الوفيات للفئات العمرية.

2- انخفاض في العدد والأهمية النسبية للسكان النشطين اقتصاديا من فئة الأعمار (15 – 64 سنة) على اعتبار أن الغالبية العظمى من الوفيات كانت من هذه الفئة العمرية ، بالإضافة إلى حالات الإعاقة المستديمة التي لحقت بعدد ليس بالقليل من هذه الفئة العمرية ، كل ذلك من شأنه التأثير السلبي على عرض العمل من الليبيين، وانخفاض القدرة الإنتاجية للمجتمع الليبي في الوقت الحاضر ولبضع سنوات قادمة.

3 – ازدياد عدد الأرامل بين النساء الليبيات نظرا لان أعداد الوفيات تشمل المتزوجين، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة من نسبة 10 % سنة 2006 إلى أعلى من هذه النسبة، وان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع في أعداد الفئات الأكثر تعرضا للعوز، وانخفاض مستوى الدخل، وحالات التهميش في المجتمع وانخفاض في عدد الولادات في المستقبل.

4 – انخفاض واضح في حالات الزواج خلال تلك السنة، وهذا من شأنه أن يزيد العدد والأهمية النسبية للعزوبية بين السكان الليبيين (15 سنة فأكثر)، وهذا سينعكس على ارتفاع معدلات العزوبية للسكان في هذه الفئات العمرية، وارتفاع العمر عند الزواج الأول، وتزايد احتمالات انخفاض معدل المواليد الخام خلال السنتين اللاحقتين.

5 – لقد نتج عن المواجهات المسلحة نزوح للعديد من الأسر والعائلات من أماكن إقامتها المعتادة إلى مناطق أخرى داخل ليبيا، وبالرغم من عدم توفر معلومات عن حجم هذا النزوح وأماكن تواجدهم إلا أنه من شأن ذلك أن يؤدي بشكل أو آخر إلى المزيد من الاختلال في التوزيع المكاني للسكان الذي هو أصلا يعاني من مثل هذا الاختلال.

6 – لقد تم هروب أعداد من الليبيين من المواليين للنظام السابق خوفا من تعرضهم للمساءلة القانونية عن الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب الليبي، وهذه الأعداد وان كانت غير معروفة بدقة وليس لها تأثير يذكر على عدد السكان الليبيين، إلا أنها تؤثر بشكل مباشر على حجم ومعدل الهجرة الخارجية بين الليبيين.

7 – حدوث آثار سلبية أخرى ديموغرافية واجتماعية في الوقت ذاته تتمثل في تخلخل في التركيب الديموغرافي للسكان الليبيين من جراء دخول أعراق ليست من أصول ليبية من ضمن مكونات المجتمع الليبي خاصة في مناطق الجنوب والجنوب الغربي، بسبب سياسة التجنيس التي اتبعها النظام السابق، والفراغ الديموغرافي في أطراف البلاد، وغياب أجهزة حفظ الأمن على الحدود الدولية للبلاد في تلك المناطق، بحيث أصبح أولئك المجنسون يعملون على إدخال بني جنسهم من البلدان المجاورة لتقوية مكانتهم القبلية والاجتماعية داخل ليبيا، مما سيؤدي إلى دخول أعراق ليست من أصول ليبية ضمن مكونات المجتمع الليبي، وهذا من شأنه خلق تشوه ونوع من التخلخل في التركيبة العرقية للسكان الليبيين، وقد يؤدي في المستقبل المنظور إلى ظهور كيانات

غريبة على المجتمع الليبي، ومن ثم تكون سببا لمشكلات سياسية واجتماعية وثقافية، علاوة على وجود موجات هجرة غير شرعية لها أثارها السلبية على الحياة العامة للسكان داخل البلاد، وعلى علاقة ليبيا مع الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وعليه فالوضع خطير ويتطلب التدخل السريع للحيلولة دون الوقوع في المزيد من المشكلات.

8 – يشير واقع الحال أن الغالبية العظمى من الوفيات هم من الذكور، ولأن مشاركة المرآة في الانتفاضة كانت غالبيتها في الأعمال المساندة وليس في جبهات القتال، وأن جل الوفيات من النساء ووفيات الأطفال والمسنين حدثت بسبب إطلاق النار على المتظاهرين في بداية الأحداث، أو بسبب القصف العشوائي للأحياء السكنية والمدنيين أثناء المواجهات المسلحة، ومن ثم فإن نسبة الوفيات بين النساء من جميع الفئات العمرية والأطفال والشيوخ هي نسبة صغيرة مقارنة بالعدد الكلي للوفيات، وهذا من شانه أن يؤثر بشكل أو أخر على نسبة النوع لتكون في صالح الإناث.

9 – وفيما يخص التركيب العمري فالنسبة الأعلى هي من فئة الأعمار (15– 49 سنة)، وتنخفض هذه النسبة لدى باقي الفئات العمرية وإن كانت ليست بالمستوى نفسه ، ومن ثم فإن التركيب العمري سيتأثر بشكل أو بآخر بحالات الوفيات حسب التركيبة العمرية للمتوفيين، وستكون أكثر تأثيرا على فئة الأعمار (15– 49 سنة).

10 – ستؤدي الهجرة غير المنتقاة والدخول العشوائي للبلاد من كل الجنسيات الإفريقية والعربية إلى مخاطر اقتصادية تتمثل في تشوه سوق العمل الوطني، ومشكلات مردها انتشار الأمراض المنقولة، ومشكلات أمنية وسياسية واجتماعية من خلال احتمال تزايد عدد حالات زواج الأجانب من الليبيات لغرض الحصول على الإقامة وفرص العمل، وما يترتب عن هذه الحالات من اختراقات خطيرة في مسألة الهوية الوطنية، ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح أهم التداعيات السلبية الناجمة عن تلك المعطيات فيما يلي:–

1 – تزايد أعداد الوفيات الذين جلهم من فئات السن ألأكثر عطاء.

2 – وجود أعداد كبيرة من الجرحى والمصابين إصابات بليغة أدت إلى إعاقتهم إعاقة مستديمة.

3 – ارتفاع أعداد اليتامى والأرامل الذين سيعانون من تدني مستوى المعيشة بسبب فقدان عائلهم، والدخل الكافي لضمان مستوى معيشي لائق، واتساع حالة التهميش لتشمل المزيد من الفئات الاجتماعية.

4 – انخفاض في عرض العمل من القوة العاملة الوطنية عما كان متوقعا.

5– انخفاض معدلات المواليد الخام، وارتفاع معدلات الوفيات الخام لسنة 2011م والسنوات اللاحقة مما سيؤدي إلى انخفاض في العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان الليبيين.

6 – ارتفاع نسب العزوبية وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول.

7 – نزوح العديد من الأسر والعائلات، وتهجير مجموعات أخرى من مناطقها وما سينتج عنه من تخلخل في التوزيع الجغرافي للسكان وشرخ في النسيج الاجتماعي الليبي يهدد امن البلاد.

8– مخاطر ظهور نوع من التخلخل في التركيبة العرقية للسكان خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من الحدود الدولية للبلاد.

اتجاه هجرة الليبيين في مرحلة ما بعد الثورة

تواجه المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات أو الثورات في الغالب العديد من التحديات المتعلقة بعملية استعادة الاستقرار وبناء الدولة، والكثير من هذه التحديات مرتبط بتحركات السكان والهجرة، وتتطلب عملية صياغة السياسة السكانية في ليبيا أخذ هذه التحديات في الحسبان وإيجاد سبل التعاطي معها، بما يسهم في وضع سياسة سكانية تتسم بالشمول وتساهم في تعزيز جهود إعادة بناء ليبيا الحديثة.

يعتمد هذا الجزء في تحديد طبيعية التحديات التي تواجه واضعي السياسة السكانية الوطنية على الدروس المستفادة من تجارب المجتمعات التي مرت بمرحلة صراعات أو ثورات، وفي هذا الإطار ينبغي الوقوف على ملامح التغيرات التي طرأت على حركة هجرة الليبيين إلى الخارج والنازحين منهم بالداخل والسياسة السكانية المرتبطة بهما، متضمنا تلخيصا لواقع هجرة الليبيين وتغيرها، وإعداد مقترحات لاتجاهات السياسة السكانية المستقبلية في ليبيا.

لقد شهدت البلاد في نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي تبني سياسة سكانية تقوم على تشجيع الليبيين المهاجرين على العودة إلى ليبيا، وساعد تحسن الأوضاع الاقتصادية الناجم عن تزايد إيرادات النفط على ذلك، فاستمر هذا الوضع حتى بداية النصف الثاني من عقد السبعينيات، حيث حدث تحولا آخرا على اتجاهات هجرة الليبيين ودوافعها نحو عقدين من الزمن، وخلال هذه الفترة ظهرت جليا التوجهات الأيديولوجية للنظام السابق وبدأت تتكشف ممارساته الدكتاتورية، فكان من نتيجة ذلك ترك بعض الفئات الاجتماعية البلاد، وقرر عدد من الليبيين عدم العودة إليها بعد نهاية دراستهم أو أعمالهم بالخارج، والجدير بالذكر أن دوافع هذه الهجرة تكمن في الأوضاع السياسية والأمنية، ففقدت ليبيا بسبب ذلك العديد من الكوادر البشرية خاصة أن معظم المهاجرين في تلك الفترة هم من ذوي الكفاءات المؤهلة علميا والناشطين السياسيين والمثقفين وأصحاب الأعمال والمبادرين في المجال الاقتصادي.

أما على صعيد السياسة السكانية المتعلقة بهجرة الليبيين فقد حدث تحول آخر حيث أصبح التركيز خلال عقد الثمانينيات منصبا على تقييد حركة الليبيين ومنع خروجهم من ليبيا، وأصبح السفر إلى الخارج يواجه تعقيدات كبيرة ؛ بل وصل الأمر إلى حد استهداف الليبيين بالخارج واعتبار كل مهاجر ليبي معارضا للنظام ، ومع نهاية عقد التسعينيات أصبح النظام اقل تطرفا في منع الليبيين من السفر إلى الخارج فكان أكثر انفتاحا على العالم الخارجي بالمقارنة بعقد الثمانينيات، وقد حفّز هذا التحول عددا من الليبيين من أصحاب المؤهلات العلمية العالية والمهارات النادرة والمبادرين والرواد في المجال الاقتصادي على ترك البلاد، والبحث عن فرص أفضل بالخارج في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وبلدان الخليج العربي، وقد ازداد تيار الهجرة في هذا الاتجاه للهجرة بسبب تقلص فرص العمل بالداخل، والافتقار للعدالة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، ولقد أدرك النظام السابق هذه الحقائق فحاول تبني بعض الإصلاحات بهدف إقناع الليبيين بالعودة إلى البلاد، إلا أنها لم تفلح كثيراً في حثّ الليبيين على العودة لأرض الوطن وظلت هذه الإصلاحات في إطار الدعاية الفضفاضة التي لا تمس واقع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا بشكل جوهري.

الهجرة والتحركات السكانية في مرحلة ما بعد التحرير

ينصب الاهتمام في هذا الموضع على إبراز تحديات الهجرة والحركة السكانية التي تفرضها مرحلة ما بعد الثورة وسبل التعاطي معها في إطار السياسة السكانية الوطنية، إذ تشير تجارب الدول التي مرت بصراعات وثورات مسلحة إلى تحديات أساسية واجهتها في مجال الهجرة وحركة السكان من أهمها:-

- الهجرة إلى الخارج وتحدي إعادة البناء.
- الهجرة الداخلية وخطر تجدد الصراع.

الهجرة إلى الخارج وإعادة البناء

تشير الأدبيات إلى أن المجتمعات التي مرت بمرحلة صراعات مسلحة في مختلف بقاع العالم قد واجهت تحدي الهجرة إلى الخارج وإعادة البناء، وبعد انتهاء الصراعات والمواجهات عمل القائمون عليها على إعادة بناء الدولة، ولكنهم واجهوا صعوبات جمة من أهمها أن الأعداد التي هاجرت إلى الخارج من مواطنيها خلال مرحلة الصراعات بينهم فئات كثيرة من الذين يتسمون بالتأهيل العالي والمهارات النادرة والمبادرين وأصحاب المشروعات الاقتصادية، وحتى بعد انتهاء المواجهات أصبح رجوعهم إلى موطنهم أمرا ليس باليسير بسبب حالة عدم الاستقرار وهشاشة الأوضاع الأمنية التي يترتب عليها اعتقالهم وإلصاق التهم بهم أو إقصائهم وجعلهم من المهمشين بالمجتمع، مما يدفعهم للبقاء في الخارج والبحث عن فرص حياة أفضل؛ علاوة على عدم توفر حوافز كافية لتشجيع هذه الفئات للعودة إلى بلدانهم والبقاء فيها والمشاركة في إعادة البناء والأعمار، ومن ثم يفقد المجتمع عنصراً مهما من عناصر النهوض بالبلاد يتمثل في الكوادر الوطنية المؤهلة، التي يعتمد عليها في نجاح عملية إعادة الأعمار والبناء في فترة ما بعد الثورات أو الصراعات، وتشير تجارب تلك المجتمعات إلى أن نجاح عملية إعادة البناء تتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة البلد على خلق بيئة عمل ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على توفير الحوافز الضرورية للمحافظة على رصيد الكوادر والقدرات البشرية المحلية، وجذب الكوادر الوطنية الموجودة في الخارج أيضا.

وفي هذا الصدد تواجه ليبيا تحديا كبيراً مماثلا لما مرت به تلك المجتمعات، فحالة عدم الاستقرار الأمني لازالت سائدة، والنظم التي خلفها النظام السابق تخلو من الحوافز الحقيقية للمحافظة على رصيد الكوادر البشرية الوطنية النادرة؛ فضلا عن جذب المهاجرين منهم، والجدول رقم (24) يبين مؤشرات هجرة الكوادر الوطنية وعلاقته بالأجور الواردة بتقرير التنافسية الدولية لسنة (2010-2011م)، الذي شمل (139) بلدا بما في ذلك ليبيا، وقد تم تصنيف المتغيرات على مقياس يتدرج من (1 – 7) بحيث يشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى ظروف ملائمة وانخفاضه على تدهورها. (الجدول بالملحق)

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول يتبين أن قدرة ليبيا على جذب العقول تبدو منخفضة جداً، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر من (2 – 7)، مما جعل ليبيا تظهر في وضع متدني جداً مقارنة بباقي بلدان العالم، حيث كان ترتيب ليبيا (134) من أصل (139) بلداً شملها التقرير، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم عدالة النظام السائد في ليبيا في تلك الفترة حيث لا يوجد ارتباط واضح وعادل بين الأجور والتعويضات التي يحصل عليها الأفراد وإنتاجهم .

يتبين من الجدول المذكور أن مؤشر ارتباط الأجور بالإنتاجية بلغ 2.1 ، وهو ما جعل ليبيا آخر بلد في الدول التي شملها التقرير فيما يتعلق بارتباط الأجور التي يتلقاها الأفراد مقابل إنتاجهم، ومؤشر عدم ارتباط الأجور بالإنتاجية يعني سيادة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي غير عادل، يمكن الاستدلال على وجوده من خلال مؤشر درجة الاعتماد على المهنية الإدارية في الأعمال الخاصة و العامة، ودرجة الميل لتفويض السلطة الإدارية، والتي جميعها تشير إلى سيادة نظام مغلق لا يسمح لهذه الكوادر بتحقيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي والمهني الصاعد يتيح للأفراد تغيير أوضاعهم بناءعلى قدراتهم ومواهبهم ومؤهلاتهم (نظام قائم على الكفاءة)،الذي وما يزيد من الأمر تعقيدا أنه لا تتوفر أدلة كافية حتى إعداد هذه الدراسة على حدوث تحول أساس في هذا النظام منذ التحرير.

إن السياسة السكانية الجديدة في ليبيا يجب أن تستجيب لهذا التحدي حتى يمكن المحافظة على رصيد الكوادر الليبية الموجودة في الداخل وجذب تلك المهاجرة حتى يمكن تحقيق المساهمة بفاعلية في عملية إعادة إعمار وبناء ليبيا الجديدة، ويتطلب ذلك مجموعة من البرامج التي من شأنها

تصحيح الاختلال الموجود بين الأجور التي يتلقاها الأفراد وإنتاجيتهم بحيث يتسنى لهم استخدام مواهبهم وقدراتهم لضمان رقي وتقدم اقتصادي واجتماعي وسياسي لأنفسهم.

الهجرة القسرية وخطر تجدد الصراع

لقد شهدت العديد من البلدان التي مرت بنوع من الصراعات أو الثورات المسلحة أيضا أن هذه الأحداث تزامنت في الغالب مع هجرات داخلية ونزوح للفئات العرقية أو الاجتماعية من أماكن إقامتها الأصلية إلى مناطق أخرى بفعل تداعيات الصراع، وتشير تجارب هذه البلدان إلى أن هذه الهجرات وعمليات النزوح تزيد من احتمالات تجدد الصراعات بعد فترة زمنية ما لم يتم معالجتها جذريا بشكل سريع، وتتضمن هذه السياسات اتخاذ إجراءات آنية تتمثل في توفير مخيمات وملاجئ ومساعدات مادية للفئات النازحة وحمايتهم بما يضمن لهم تحقيق حد أدنى من الحياة في ظروف إنسانية، ولكن مثل هذه المخيمات يمكن أن تتحول بسهولة إلى مناطق توتر وتوفر للفئات النازحة مخزونا بشريا لتجدد الصراع، ولذلك فالبلدان التي استطاعت تجنب تجدد الصراعات فيها هي تلك البلدان التي تبنّت برامج فعّالة لتطبيق العدالة الانتقالية التي تنصف الضحايا أو أهاليهم، وبذلك أسست لنوع من المصالحة الوطنية.

لقد نتج عن الثورة في ليبيا حركة نزوح لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية خاصة في غرب البلاد مثل: (تاورغاء ، الزاوية الباقول ، الرياينة ، المشاشية ، القواليش وغيرها) ، بل ما حدث في ليبيا للكثير من هذه الفئات هو تهجّير قسري ناجم عن تراكمات قبلية قديمة لا مبرر لها، ولا علاقة له بثورة 17 فبراير وهي في حاجة إلى دراسات علمية جادة لنزع أسباب التوتر من جذورها بما يدعم التآلف والتعاون بين مختلف فئات السكان الليبيين، وبالرغم من أن المبادرات الاجتماعية تمكّنت من توفير بعض الملاجئ والمخيمات ووفرت بعض الاحتياجات الإنسانية لهذه الفئات، إلا انه لم يتم حتى الآن على المستوى الرسمي التعاطي بشكل فعّال مع قضايا العدالة الانتقالية والعمل على عودة المهجّرين والمهاجرين بشكل ينصف الضحايا ويؤسس لمصالحة وطنية نزيهة وهو ما يهدد بعودة الصراع من جديد، ولذلك ينبغي أن توجه الجهود إلى الإسراع بتحقيق العدالة الانتقالية بما يسمح بعودة الفئات المبعدة والنازحة إلى مناطقها الأصلية تحقيقا لأهداف الثورة وصد بؤر التوتر وظهور الصراعات التي تهدد الأمن الوطني من جديد.

الرؤية المستقبلية للسياسة السكانية في ليبيا

(معالجة.مقترحات.توصيات)

لعلّه من المسلمات أن الرؤية المستقبلية للسياسة الوطنية للسكان ـ التى تنصب في مجملها على ـ معالجة البعد الديموغرافي في التنمية والتخطيط وصنع القرار السياسي التنموي الذى يهدف إلى معالجة المشكلات السكانية الناجمة عن الحركة السكانية على وجه العموم تتطلب ضرورة وجود هيأة مستقلة تهتم بقضايا السكان والتنمية على وجه التحديد على ان تتضافر الجهود مع كل مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية خاصة مع الهيأت ذات العلاقة بالتخطيط والتنمية والعمران والصحة والتعليم والقوى العاملة وانسجامها مع القرار السياسي .لذا على الحكومة عبر مؤسساتها المختلفة ضرورة التوجه على وجه السرعة ـ قبل الشروع في دراسة اى توجهات تنموية ووضع سياسات تمس مقومات حياة المواطن وأمنه الاجتماعي ـ لإجراء مسح سكاني شامل للوقوف على حقيقة الواقع السكاني من حيث معدلات الوفيات والمواليد والهجرة وأمد الحياة ،لأن هذا التوجه يسهم في وضع سياسة تنموية واقعية متوازنة قريبة جدا من الواقع وتمكن الحكومة من رسم سياسات تنموية تلبي الاحتياجات الفعلية للسكان .

إن الرؤية المستقبلية للمسالة السكانية التى ترتكز عليها السياسة الوطنية للسكان في ليبيا تنطلق من منظور مداخل متعددة الأبعاد أولها: مدخل الواقع السكاني من حيث مكون النمو الطبيعي الذى يتضمن مؤشر النمو السكاني بعناصره الثلاثة (المواليد ،الوفيات ، الهجرة) ؛ فالواقع السكاني يشير إلى جملة من المعطيات الكمية التى تفسر الخصائص الكمية للسكان في ليبيا ،وتفيد في مجملها أن الوضع السكاني يحتاج إلى وقفه جادة وقرار سياسى فعال يولي أهمية خاصة للسكان ويسعى جاهدا إلى معالجة جادة لما ترتب عن الوضع القائم للسكان وما يعانونه من صعوبات معيشة ضنكه تفاديا للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الاخلاقية والسياسية والأمنية التى يعاني منها المجتمع ، وبرزت مؤشراتها خلال السنوات الماضية ، وربما تفاقمت الاوضاع العامة الآنية السائدة في المجتمع .

إدراكا من فريق البحث لأهمية مقومات السياسة السكانية قام بتشخيص الوضع السكاني في ليبيا فتطلب هذا التشخيص دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية لا تخلو أي دراسة سكانية من تحليلها لتأسيس إستراتيجيات وسياسات وخطط تنموية وبرامج تنفيذية فاعلة لمعالجتها تتمثل في دراسة مؤشرات النمو السكاني والتوزيع السكاني؛والصحة الانجابية؛فالخصائص العامة للواقع السكاني التى تم معالجتها استنادا على بيانات تعدادي 1995 م ، 2006م.

المدخل الديموغرافي. تشير معدلات النمو العام للسكان إلى :

- .انخفاض متوسط معدل النمو السكاني من (4.2%) في السبعينيات إلى (1,8%) في أواخر التسعينيات واوئل مطلع القرن الحالي لذا ينبغي على السياسة الوطنية للسكان مستقبلا أن تتضمن خطة وطنية لمعالجة هذه المسألة تحول دون الاستمرار في انخفاض معدلات النمو السكاني نظرا للانعكاسات الخطيرة التى يمكن ان تنجم عنه، ويطرح هذا المؤشر الديموغرافي للزيادة السكانية المنخفضة تساؤلاً مهما عن سبب الانخفاض السريع خلال السنوات العشر الفاصلة بين تعدادي 1995 و2006م، فمؤشر المواليد يعد أحد أهم المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في نمو السكان.

استناداً الى نتائج التعدادات والإحصاءات الحيوية المتعددة التي أجريت في ليبيا يتضح أن الخصائص الكمية للسكان تسير في اتجاه انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد حيث أنخفض هذا المعدل من (49) في الالف في عام 1990 م إلى (20) في الالف في عام 1995م.وبهذا الخصوص تشير مصادر الامم المتحدة إلى أن معدل المواليد الخام للسكان الليبيين قد انخفض من 47.3 في الالف خلال الفترة 1975– 1980م إلى 23.2 في الالف خلال الفترة 2000–2005م، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن هذا المعدل سينخفض من 21.4 في الالف خلال الفترة 2010 – 2012م ليصل الى 19.5 في الالف خلال الفترة 2025 – 2030م.

- ارتفاع مؤشر انخفاض السكان صغار السن في مقابل ارتفاع مؤشر الفئات العمرية الاكبر سنا بشكل عام ،وهذا سيفضي مستقبلا إلى نتائج قد تكون غير مرضية للمجتمع الذى سيفقد اعدادا كبيرة من القوى المنتجة في اتجاه ينعكس سلبا على برامج التحولات التنموية المستقبلية خاصة في ظل انخفاض مستوى مؤشر الخصوبة لدى المرأة فالبيانات الوطنية المتاحة 1995–

2002م توضح أن معدل الخصوبة الكلية قد أنخفض من 3.0 أطفال لكل امرأة خلال الفترة إلى 2.6 طفلا خلال الفترة 2003–2007م ، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن ليبيا ستشهد انخفاضا في معدل الخصوبة الكلية من 2.57 طفلا تقريبا عن الفترة 2010 – 2015 م الى 2.3 أطفال للفترة 2025–2030م.، ويتأثر هذا المتغير الديموغرافي بتأخر سن الزواج في الاوساط الشبابية حيث بلغت نسبة ممن لم يسبق لهم الزواج خلال الفترة 1995 . 2006م على التوالي (32%) من اجمالي السكان لعام 1995م ،(36%) من اجمالي السكان لعام 2006م ويتركز هؤلاء في الفئات العمرية الشابة من الذكور والإناث من (20 ـ 34) وتشير هذه البيانات الكمية إلى خطورة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذى هو بحاجة إلى معالجة عاجلة تمكن المجتمع من تفادي النتائج السلبية الناتجة عن هذه الوضعية خاصة في ظل الفراغ العام الذى تعاني منه فئة الشباب وانعكاساته على تزايد معدلات زواج الليبيات من الاجانب وجلهم عماله وافدة ، وزواج الليبيين من اجنبيات الذى بدوره رتب مسؤوليات اجتماعية وأخلاقية على الحكومة ينبغي أن تفي بمعالجتها؛فتواصل تباطؤ معدلات المواليد الخام والخصوبة الكلية وبالتالي انخفاض معدل النمو يؤثر سلبا على برامج التنمية على مختلف مستوياتها ،ويؤثر على حجم السكان وهيكل الأعمار ؛ فإذا انخفض معدل الخصوبة الكلية الى أدنى من معدل الاحلال فسينخفض عددالسكان إلى درجة ستخل بحالة التوازن المطلوب .

لقد تضمن مشروع السياسة الوطنية للسكان في ليبيا معالجة مفصلة دقيقة لمؤشرات النمو السكاني الذى تمت ترجمته في ثلاثة مؤشرات أساسية هي :المواليد والوفيات ،والهجرة من شأنها أن تساعد مستقبلا في تحديد ملامح الرؤية المستقبلية للوضع السكاني في ليبيا بما يفضي إلى رسم سياسة سكانية لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الواقع السكاني ومعالجتها . يجب مستقبلا الأخذ في الاعتبار الخصائص الكمية الديموغرافية التالية

- ❖ زيادة كمية في صفوف الذكور مقابل انخفاض في صفوف الاناث مع ملاحظة أن الاحداث السياسية الاخيرة التى طرأت علي ليبيا والتى جنحت إلى الاسلوب المسلح في التغيير، وما ترتب عنها من خسائر بشرية ستؤثر سلبا على هذه المعادلة وتنعكس لصالح الاناث .
- ❖ حدوث تغير كبير في التركيب العمري للسكان حيث بلغت نسبة الفئة العمرية (65 سنة فما فوق) 4.2% من إجمالي عدد السكان الليبيين حسب تعداد سنة 2006م.

- ❖ انخفاض كبير في نسبة المتزوجين من الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) ، اذ بلغت 42.0% في عام 2006م بعد أن كانت أكثر من 60% في سبعينيات القرن الماضي.
- ❖ ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول الى أن وصل إلى (32) سنة بين الاناث و(34) سنة بين الذكور وهي اعمار مرتفعة بطبيعة الحال خاصة بالنسبة للإناث.
- ❖ بلغت النسبة المئوية للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج 40.2%، 66.0%، 58.0% للسنوات 1984م ، 1995م ، 2006م على التوالي وهذه مشكلة ينبغي الوقوف عندها ودراستها.
- ❖ انخفاض مستوى الخصوبة للمرأة الليبية من 8.3 طفلا في سبعينيات القرن الماضي الى 2.7 طفل في مطلع القرن الحالي.
- ❖ ارتفاع نسبة سكان التجمعات الحضرية الى أكثر من 85% من اجمالي عدد السكان وهو تركز سكاني عشوائي غير مخطط.
- ❖ التوزيع غير المتوازن للسكان الليبيين بين مختلف المناطق في ليبيا أمر يشكل تهديدا للأمن الاجتماعي وعرقلة الأداء التنموي.
- ❖ تكدس القوى العاملة بالمهن الادارية والخدمية مقابل انخفاض شديد للعاملين بمواقع الإنتاج ترتب عليه ضعف قدرة الاقتصاد الوطني وبالرغم من توفر فرص العمل بالاقتصاد الليبي إلا أن هناك أعدادا كبيرة من الشباب الباحثين عن عمل نتيجة لنقص التدريب والتعليم وعزوف الكثير منهم عن القيام بأعمال معينه وخير دليل على ذلك وجود أعداد كبيرة من غير الليبيين يعملون بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في ليبيا.
- ❖ ازدياد تيار الهجرة الخارجية متمثلة في العمالة الوافدة المنفلتة التي لا تحكمها ضوابط تشريعية أو معايير معينة تحدد الحاجة إليها كما وكيفا بما يلبي احتياجات سوق العمل الوطني، وهذا الوضع افرز نتائج سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويقف عائقا أمام نمو الاقتصاد الليبي ما لم تتخذ إجراءات كفيلة بتقنينها ومعالجتها.

يؤكد فريق البحث في ضوء المؤشرات الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية على ضرورة أن تأخذ السياسيات الوطنية للسكان في الاعتبار المؤشرات التالية :

1. تزايد العديد من المخاطر البيئية المحيطة التي من أهمها نقص المياه والتغيرات المناخية مما يتوجب أخذها في الاعتبار عند وضع البرامج والخطط التنموية.
2. ضرورة الأخذ في الاعتبار فئة ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)، وإجراء دراسات علمية حول احتياجاتهم وأوضاعهم الصحية والاجتماعية وتوزيعاتهم المكانية، لضمان تقديم الخدمات اللازمة لهم، والعمل على توظيفهم اقتصاديا بما يتمشى مع قدراتهم.

المدخل الاقتصادي. يشير فريق البحث إلى أهمية هذا المدخل(الاقتصاد والعمل) وضرورة مراعاته عند تحديد مؤشرات السياسيات الوطنية للسكان ،فقد تبين لفريق البحث من خلال البيانات الكمية للمؤشرات الاقتصادية التى تترجم هذا المدخل الآتي :

- غياب الرؤية الشمولية في التخطيط الاقتصادي المتعلق بتوزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا على أقسام النشاط الاقتصادي بما يعكس خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية والمهنية.
- غلبة أنشطة الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية على أوجه النشاط الاقتصادي، فقد بلغت نسبة العاملين بهذه الأنشطة 55% من اجمالي عدد الليبيين الذين يعملون بأنشطة الخدمات العامة والإدارة، والنسبة الباقية تتوزع على باقي الانشطة الاقتصادية الاخرى.
- يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بالتعليم حيث وصلت الى 30.82% ، ويتسم هذا القطاع بضعف التأهيل والفارق النوعي لصالح الاناث إذ بلغت نسبتهن 67%، ثم المشتغلين بالإدارة العامة بنسبة 25.82% من اجمالي عدد الليبيين العاملين اقتصاديا.
- اتساع الهوة النوعية بين الليبيين العاملين اقتصاديا في معظم الأنشطة الاقتصادية فقد بلغت نسبة الذكور 81.41% في مقابل 18.59% من الإناث في الوقت الذي ترتفع فيه نسبتهن بكافة المراحل التعليمية.
- ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل بالفئة العمرية (25– 29 سنة) لتصل إلى 82% من مجموع الليبيين الباحثين عن عمل وعلى مستوى النوع تنخفض كثيرا لدى الإناث الباحثات عن عمل عن الذكور فكانت 11.3% ،وفي المرتبة الثانية الفئة العمرية (30 -34) سنة بنسبة 17.2%، ثم الفئة العمرية (20– 24) سنة بنسبة 16.8% ، من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا.

- ارتفاع نسبة البطالة بين الليبيين العاملين اقتصاديا إلى 23.4% من الجنسين حسب نتائج التعداد العام للسكان بل وصلت إلى 30% حسب بعض التقارير، وترتفع إلى 33.0% من مجموع أفراد الفئة العمرية (20 ـ 24) غالبيتهم من الذكور بنسبة 80.1%.
- تضاءل مساهمة أنشطة الزراعة والصيـد في استيعاب القوى العاملة بحيث إنها لم تتعد 7.0% ، وكذلك الحال بأنشطة التعدين والمحاجر واستغلال النفط والغاز التي تعد أحدى مقومات الاقتصاد الوطني ، فهي لا تستوعب سوى 2.0% من اجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا مما يزيد من اعتماد المجتمع الليبي على الاستيراد من الخارج واستنزاف رصيده من العملة الصعبة.
- بلغت النسبة المشتغلة بأنشطة التعليم والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي 23.7% من اجمالي الليبيين العاملين اقتصاديا وهي أنشطة غير منتجة اقتصاديا وتتركز هذه الأعداد الكبيرة بالفئتين العمريتين (25 – 29)، (30–34 سنة).
- تقل نسبة العاملين اقتصاديا من الفئة العمرية (45–49 سنة) حيث بلغت 6.7% ، مع أنه لا زال الوقت مبكرا في هذا العمر على بلوغ سن التقاعد بمؤسسات العمل الرسمية وغير الرسمية.
- بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006 م أن نسبة الليبيين العاملين اقتصاديا قد بلغت 25.19% من اجمالي عدد السكان البالغ (5298152) نسمة، وبلغ حجم التوظيف (1520000) وظيفة يشغلها غير الليبيين.
- تبين من نتائج التعداد المذكور أن الهوة حسب النوع بالأنشطة الاقتصادية لا زالت كبيرة، فقد بلغت نسبة الذكور المشتغلين 69.9% مقابل 31.1% من الاناث من مجموع الليبيين العاملين اقتصاديا.
- التفاوت الكبير في توزيع الدخول بين السكان الليبيين سواء في المرتب ، أم الخدمات مثل تحمل بعض المؤسسات العامة دون غيرها نفقات العلاج لموظفيها وأسرهم والتعويضات والتأمينات وهو أمر يبعث على التمييز بين أفراد المجتمع ويتنافى مع مبادئ التنمية الاجتماعية وحقوق المواطنة وبالتالي ينبغي العمل على ترسيخ مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والعمل على تخفيض هذه الفجوة الاقتصادية والمعنوية .
- **المدخل الخدمى .** إن الرؤية المستقبلية للسياسة الوطنية للسكان في ليبيا يجب ألا تتجاهل هذا المدخل الجوهري في معالجة قضايا السكان والتنمية في ظل الانخفاض النسبي لمعدلات

النمو السكاني ، فالنقص في الخدمات العامة وكيفية تقديمها للسكان تمثل عنصرا أساسيا ينبغي وضعه في الاعتبار عند وضع أى سياسة تنموية في ليبيا مستقبلا وبشكل خاص الخدمات الصحية في ظل تدني مستوياتها الحالية تؤثر سلبا على معدلات النمو السكاني من حيث زيادة الوفيات وقلة المواليد إلى جانب انتشار الامراض الناجمة عن انتشار المخدرات والأمراض الجنسية بشكل عام ،والوفيات غير الطبيعية بسبب حوادث المرور والقتل العمد وغير العمد،لذا فإن الرؤية المستقبلية من منظور هذا المدخل تتمثل في توفير الخدمات العامة ذات الصلة بمختلف قطاعات التنمية من نقل ومواصلات برية ، وبحرية ، وجوية وخدمات النقل بين المناطق وربطها بشبكة طرق جيدة ، وخدمات في مجال الاتصالات والبريد ومجال الصحة والاهتمام بمعالجة الامراض والأم الحامل والطفل ،وخدمات التعليم ...الخ وهذا التوجه بحاجة إلى توجهات أخرى مقابلة لكى يؤدى أهدافه المتمثلة في : ضرورة أن تعيد الحكومة النظر في السياسة التنموية العامة على أن تسير في الاتجاه المعاكس للنظرية التقليدية السائدة التى تدير عجلة التنمية في ليبيا الا وهي (تنمية المراكز واهمال الاطراف) وليكون التوجه التنموي الجديد خاصة على صعيد التنمية المكانية تنمية مكانية للإطراف والتوقف الجزئي للمراكز التى نالت نصيبها من التنمية في عقود سابقة ، وهذا التوجه يخدم اغراض عدة من اهمها :

- تخفيف حدة الضغط السكاني على المراكز الحضرية التى افضت بدورها إلى كثرة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . في ظل تزايد وتيرة التحضر العشوائي السريع وأصبحت المدن غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ، فنجم عن ذلك مشكلات حضرية مثل: التلوث البطالة، الاختناقات المرورية ، السكن ، تدني مستوى الخدمات الأساسية النمو العشوائي للمدن ولم يقتصر ذلك على المدن الكبرى بل امتدت هذه المظاهر إلى المدن المتوسطة الحجم.

❖ تنامي المدن المهيمنة في الاقاليم التخطيطية على حساب المدن المتوسطة وصغيرة الحجم

❖ إعادة التوزيع السكاني بين المناطق وملء الفراغ السكاني الذى تعاني منه الاطراف خاصة في المناطق الحدودية لذا يجب التركيز على تنمية هذه المناطق بشكل سريع ،وعاجل ،وتوفير مقومات الحياة والخدمات كافة حتى تعيد الحركة السكانية مسيرتها في اتجاه العودة إلى الاطراف لأجل تنميتها بما يحقق هجرة عكسية طوعية .

- ❖ خلق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتوفير ظروف عمل للشباب ،وأماكن شغل الفراغ .
- ❖ تحقيق الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة وهذا بدوره يفضي إلى ضرورة التركيز على المدخل الاقتصادي بكل تأثيراته على المسألة السكانية ويتمثل في وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم من حيث توفير فرص العمل والسكن للسكان ، ومساعدتهم في الحصول على القروض السكنية والإنتاجية ،وتحسين الوضع المعيشي من خلال حماية السلع التموينية ، والخدمات الصحية والتعليمية ، ودعمها ، وإيجاد قنوات رسمية لتنفيذ هذا التوجه والاهتمام بأوضاع الفئات السكانية الاكثر فقرا ومعاناة برفع مستوياتها المعيشية ومساعدتها على الخروج من عتبات العوز
- ❖ معالجة مشكلة تدني مستوى الخدمات الصحية فمعظم مراكز رعاية الامومة والطفولة بالعيادات المجمعة أو المراكز الصحية المنتشرة في البلاد البالغ عددها (37) عيادة مجمعة و (535) مركزا صحيا لم تعد قادرة على القيام بدورها وهي تحت الصيانة، كما أن معظم الكوادر الطبية والفنية التي تعمل بها غير مؤهلة تأهيلا جيداً للعمل في مجالات الصحة الإنجابية المختلفة.

- **المدخل الاجتماعي الثقافي.** ويتضمن ضرورة وضع سياسة وطنية عامة تستهدف برامج من شأنها نشر الوعي بمختلف القضايا السكانية والتنموية والأمنية خاصة من حيث الزيادة السكانية ،وما يترتب عليها من صعوبات ومشاكل قد تواجه المجتمع مستقبلا وضرورة استعداده لتغطية متطلبات النمو السكاني وزيادة عدد السكان ، وما يحتاجون إليه من خدمات متعددة ، ودخول مستقرة ، ومستويات معيشية تضمن لهم حياة رغدة في مقابل ما ينجم عن انخفاض السكان من صعوبات يصعب على مؤسسات الدولة مواجهتها ، ومعالجة آثارها.
- **المدخل التشريعي.** إن السياسة الوطنية في ليبيا بحاجة ماسة إلى جملة من التشريعات التى تنظم الاوضاع السكانية من حيث تحديد نوع السياسة التى ينبغى على المجتمع اتباعها ، وتحديد حجم السكان المرغوب فيه ، وتنظيم الانجاب ومتطلباته ، وتنظيم الحركة الداخلية للسكان ووضع ضوابط تنظيمية لها ، ووضع ضوابط للزواج الخارجي ووضع معايير للفئات التى يسمح لها بالزواج من الاجانب أو الاجنبيات ، والأخذ في الاعتبار النتائج المترتبه خاصة من حيث منح الجنسية للأطفال ، وحقوقهم في التعليم والصحة والعمل وتولي مهام قيادة سياسة

وأمنية في الدولة لذا فإن السياسة الوطنية للسكان بحاجة إلى سند تشريعي يتضمن جملة من التشريعات التى تعالج وتنظم الحركة السكانية متمثلة في تشريعات:

- تحدد مرحلة عمرية معينة كحد ادني للزواج ومراقبة تنفيذ ذلك بفعالية.
- فرض الضرائب على غير المتزوجين في العديد من الجوانب.
- التحكم في حركة تيار الهجرة الداخلية والخارجية.
- تحديد حجم عدد السكان المرغوب فيه.
- دعم الاسر ماديا ومعنويا.
- تنظيم الإنجاب وأساليب تقديم الوسائل ذات العلاقة والجهات المخولة بتداولها وقنوات توزيعها.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي المشجع على ازدياد الإنجاب.
- تنظيم وتقنيين تدفق حركة الهجرة الخارجية.

من الاهمية بمكان التنويه إلى أن الوضع الديموغرافي ليس محبطا كليا، فلم تخرج الأمور عن نصابها بعد، ولازال بالإمكان تدارك الكثير من المظاهر السلبية والتخطيط لانتهاج سياسات سكانية تنموية على أسس علمية، خاصة أن هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي تعد بمثابة دعامات للتنمية المستدامة منها ما يأتي:-

- يتسم المجتمع الليبي بفرصة كبيرة تتمثل في ارتفاع نسبة فئات السن العريضة من السكان النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) وهو ما يعرف بـ " الهبة الديموغرافية "، وهي مرحلة لها سماتها وخصائصها تنبئ عن مستقبل واعد إذا ما أحسن التخطيط لتوظيفها.
- وجود سوق عمل كفء وحيوي قادر على استيعاب الزيادة في القوة العاملة من شانه توسيع الخيارات أمام الناس، وتوفير فرص عمل أمام الداخلين الجدد لسوق العمل.
- ارتفاع نسبة السكان المتحصلين على مؤهلات علمية والملتحقين بالتعليم بمختلف مراحله.
- توفر الموارد والثروات الطبيعية ، والمساحة الجغرافية الشاسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي والمناخ المعتدل .

المدخل الاستراتيجي التنفيذى للسياسات السكانية

ان الاهتمام بالمدخل الاستراتيجي التنفيذى المتصل بالمسائل السكانية لم يكن مرتبطا بالمجتمع المعاصر، بل كان توجها معروفا منذ القدم في اطار فلسفة تدخل الحكومات في شؤون السكان من قبيل فرض القوانين وسن التشريعات التي تعالج القضايا السكانية المتصلة اتصالا مباشرا بحياة الناس كالتشجيع على الزواج وذلك بانتهاج العديد من السياسات ؛ فعلى مستوى المدخل الديموغرافي يري فريق البحث أهمية استعراض ثلاثة نماذج من السياسات السكانية من مختلف المجتمعات كل منها يلائم مرحلة معينة ، وكلها نماذج ناجحة حققت الاهداف المرجوة منها وهي:-

- النموذج الاندونيسي.
- النموذج الفرنسي.
- النموذج التونسي.

تمثل السياسة السكانية في النموذج الاندونيسي جانبا من جوانب سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد سمحت لها بالدخول في مرحلة نمو اقتصادي قوي منذ اكثر من عشرين سنة، فقد انتهجت اندونيسيا منذ سبعينيات القرن الماضي سياسة مراقبة الولادات بالرغم من انطلاقتها الاقتصادية وتميزت تجربتها باللامركزية حيث تم الاهتمام ببرامج التعليم والتربية والصحة خاصة في الارياف. وتجدر الاشارة إلى أنه في الوقت الراهن يمكن الاستفادة من النموذج الفرنسي، الذي حدد اهداف السياسة السكانية في هدفين أساسين هما : الاول تشجيع تكوين الأسرة وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان. والثاني مناهضة ظاهرة تزايد معدلات كبار السن بالمجتمع. ولضمان تحقيق هذين الهدفين وضعت البرامج اللازمة، التي كان من أهمها اقرار عدد من الإجراءات الخاصة بالمعونات المالية لدعم مسائل الزواج وتربية الأطفال، وعدد من الإجراءات الرادعة التي تمنع ممارسة الاجهاض ومنع الحمل ، وقد تم استعراض النموذج الفرنسي بالتفصيل في هذا المشروع . ومن أجل النهوض من براثن التخلف واستثمار الموارد المتاحة لابد للدولة الليبية من أن تجعل السياسة السكانية جانبا أساسيا من جوانب سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي بما يحقق مستويات معيشية كريمة للسكان الليبيين وتبني اللامركزية والاهتمام ببرامج التعليم والتربية والصحة في المجتمع ويمكن الاستفادة من النموذج

التونسي في حالة تحسين الوضع السكاني في ليبيا وتم ثبات معدل نمو السكان عند حد مقبول وهذا الأمر غير متوقع في الاجل القريب فتغير الوضع السياسي من المتوقع أن يغير الاوضاع العامة لأفراد المجتمع ، مما يجعل الخصائص الكمية للسكان تسير في اتجاه الارتفاع بدل الانخفاض الملحوظ السائد الآن وإذا ما تحقق ذلك فالنموذج التونسي يعد نموذجا ناجحا في معالجة النمو السكاني السريع وقد تم عرضه بالتفصيل في هذا المشروع.

إن استعراض هذه النماذج الثلاثة من السياسات السكانية في العالم الغرض منه وضع بدائل يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لمعالجة ما يطرأ على الوضع السكـاني من تغير بالزيادة ، أو النقصان وفي حالة استمرار الانخفاض المشار إليه فإن السياسة السكانية المناسبة لليبيا التي ينبغي تبنيها هي انتهاج سياسة سكانية داعمة للزواج ،وتشجيع الشباب على الزواج وتوفير فرص عمل للخريجين من المؤسسات التعليمية والمهنية .

أما من حيث المعالجة السريعة فإن النموذج الاندونيسي يقدم حلا باعتبار أن السياسة السكانية جانب من جوانب سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط مصدرا رئيسا للدخل العام للدولة الذي يشكل ما نسبته 96.0%، وهذا الوضع الاقتصادي له اثاره السلبية المتمثلة في ربط التنمية بمورد اقتصادي واحد ناضب لذا فإنه ينبغي تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية لتجنب الاعتماد الكلي على النفط مصدرا رئيسا وحيدا من مصادر الدخل للمجتمع

مقترحات لمعالجة الوضع السكاني في ليبيا

اولاً : معدل النمو السكاني:

❖ **الهدف من معالجة معدل النمو السكاني يتمثل في :**

- ايقاف استمرار انخفاض معدل النمو السكاني والمحافظة على معدل نمو سكاني متوازن في المجتمع للوصول إلى معدل إنجاب قريب من معدل الاحلال وهو لا يقل عن(2.1).

❖ **وسائل معالجة معدل النمو السكاني تكمن في :**

- معالجة أسباب تأخر سن الزواج .
- معالجة أسباب تأخر سن الإنجاب.
- نشر ثقافة أهمية الزواج المبكر بين الشباب.

❖ **آليات التنفيذ وتتمثل في :**

- توفير الامكانيات المادية للشباب خاصة فرص العمل والسكن.
- توعية الشباب بالمشاكل الناتجة عن تأخر سن الزواج.

❖تحسين الصحة الإنجابية

ومن الوسائل المناسبة وضع الصحة الانجابية المتمثل في :

- الاهتمام بالصحة الإنجابية.
- نشر ثقافة الصحة الإنجابية.
- الاهتمام بمراكز الرعاية الصحية وتفعيلها لتقديم أفضل الخدمات اثناء الحمل وبعد الولادة.
- نشر ثقافة المباعدة بين الولادات.

❖ **آليات التنفيذ تتمثل في :**

- تفعيل خدمات رعاية مراكز الأمومة والطفولة بالعيادات المجمعة أو المراكز الصحية المنتشرة في كل مناطق ليبيا التي لم تعد قادرة على القيام بدورها.
- تأهيل الكادر الطبي والفني الذي يعمل بها تأهيلا جيدا للعمل بالصحة الإنجابية.
- تشجيع الإنجاب ومنح مخصص نقدي للمواليد.
- تسهيل إجراءات الفحص قبل الزواج ونشر ثقافة تنظيم الإنجاب بين الشباب.

ثانيا : التركيب العمري

❖ الهدف من معالجة التركيبة العمرية للسكان يتمثل في :

- تركيب عمري يحافظ على نسبة عالية من صغار السن والشباب بحيث يشكل الأطفال أقل من 15 سنة نسبة لا تقل عن 28- 30% من اجمالي السكان

❖ وسائل معالجة التركيبة العمرية للسكان تتمثل في :

- العمل على المحافظة على معدل نمو سكاني لا يقل عن 1.8% بحيث يضمن زيادة سكانية للفئات العمرية الأولي.
- اتخاذ التدابير لتخفيض معدل الوفيات إلى أدنى مستوى ممكن.
- السعي إلى تخفيض معدل وفيات الرضع إلى أقل من (10) في الألف.
- محاولة تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى أقل من (5) في الالف.

❖ آليات التنفيذ تتمثل في :

- تسهيل إجراءات الحصول على فرصة عمل، وتوجيه الراغبين في العمل إلى الأعمال المناسبة لتخصصاتهم وظروفهم.

- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بالتنشئة والمواطنة والحفاظ على الهوية الليبية.

ثالثا: التوزيع السكاني والنمو الحضري والريفي

❖ الهدف من معالجة توزيعات نمو السكان بالتجمعات الحضرية والريفية يتمثل في :

- تحقيق توزيع سكاني متوازن على مستوي التوزيع الجغرافي حسب التجمعات البشرية(ريفية وحضرية)، ومتابعة النمو الحضري والريفي بما يلائم استراتجيات التنمية السكانية المكانية.

❖ وسائل معالجة التوزيعات السكانية الريفية والحضرية ومعدلات نموها تكمن في :

- تبني نموذج تنموي يحقق مبادئ التنمية المتوازنة بين جميع المناطق خاصة الحدودية حتى تساهم في جذب السكان لمناطق الفراغ السكاني والتي قد تشكل خطرا على الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع في المستقبل.
- إعداد مخططات للمناطق الداخلية وتوفير تسهيلات بها من حيث توفير الموارد المادية.
- دعم اصحاب الانشطة الاقتصادية بإنشاء مراكز اعمال بالمناطق التي تتطلب جذبا للسكان لفتح انشطة اقتصادية بتلك المناطق بها حوافز مشجعة للعمل.
- توفير الخدمات المحلية بمناطق الدواخل لجذب السكان إليها.

❖ آليات تنفيذ معالجة توزيعات السكان حسب التجمعات البشرية الحضرية والريفية وتكمن في:

- إنشاء مشروعات زراعية في المناطق الصالحة للزراعة خاصة في مناطق الجنوب.
- توطين الصناعة في المناطق التي تتوفر بها مواد خام طبيعية في الوسط والجنوب .

- اقامة مناطق صناعية بالمناطق الساحلية غير المأهولة بالسكان للصناعات التي تعتمد على منتجات البحر كالأسماك والأسفنج وغيرها.
- فتح فروع ومكاتب للوزارات والمصالح الخدمية بما يسهل تقديم الخدمات ،ويوفر فرص عمل بالمناطق النائية والداخلية.
- انشاء المراكز الثقافية والأندية الرياضية في المناطق المستحدثة.

لعلّه تبين من هذا التشخيص للوضع السكاني في ليبيا، وما تضمنه من أوجه معالجة للكثير من المظاهر السلبية المؤثرة على النمو السكاني ان السياسة السكانية المناسبة هي سياسة علاجية ووقائية تتناول الحاضر والمستقبل وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية

- في ضوء معطيات ومؤشرات الظروف الآنية ينبغي ان تسعى السياسة السكانية إلى العمل على المحافظة على الوضع السكاني الحالي في مختلف مستوياته الكمية والكيفية على أقل تقدير عند معدل مقبول للنمو السكاني وذلك بتثبيت المعدل الحالي وهو 1.8%،
- تحسين مستوى المعيشة وتحسين نوعية السكان.
- تحسين المستوي الصحي للسكان ورفاهيتهم وذلك من خلال إجراءات القصد منها الوقاية من الوفيات، ومن المرض بين النساء والأطفال وهاتان الفئتان معرضتان لأعلى درجات الخطر أكثر من غيرهما.
- تحقيق نمو سكاني متوازن متماسك من حيث الحجم، والتركيب النوعي والعمري، والتوزيع الجغرافي المكاني.

التوصيات

- ضرورة تأسيس مجلس للسكان،أو هيأة مستقلة تهتم بقضايا السكان والتنمية ،وتتولي مهام تخطيط وتنفيذ برامج السياسيات الوطنية للسكان على مختلف ابعادها ، مع منحها الصلاحيات اللازمة وتوفير الامكانيات المادية والبشرية لتحقيق مهامها على افضل وجه ممكن من اجل تبني سياسة وطنية تتعامل على نحو فاعل مع المعطى الديموغرافي، بما يؤدي إلى تحقيق

الاهداف المذكورة آنفا، كما يمكن في حالة اعتماد الاطار العام للسياسة السكانية المقترحة تشكيل فريق عمل لإعداد مكونات هذه السياسة بما في ذلك البرامج التنفذية لتحقيق اهدافها.

- دمج العامل السكاني في التخطيط للتنمية واعتباره جزءا لا يتجزأ من أي مشروع وطني تنموي شامل.
- تشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وفقا لما تسمح به الامكانيات المتاحة، والحد من مشكلات ظاهرة تأخر سن الزواج، وتقديم حوافز وتسهيلات للزواج من المطلقات والأرامل.
- رفع قيمة علاوة الزوجة والأبناء إلى المستوى الذي يشجع ويحفز على رفع معدلات الإنجاب على ان تمنح هذه العلاوة لكل الاسر والأبناء الليبيين بغض النظر عن كون العائل يعمل بالدولة أو بالقطاع الخاص أو متقاعداً.
- الحد من ظاهرة تنامي معدلات الطلاق والتعامل الوقائي مع مسبباته، ومعالجة اثاره بنشر الوعي الثقافي والديني في مختلف وسائل الأعلام والتوسع في انشاء مكاتب الاستشارات العائلية.
- تطوير ادوات وأساليب التعامل الوقائي من الاخطار الصحية والبيئية والسلوكية المهددة للنمو السكاني، مثل أمراض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، التهابات الكبد الفيروسية، وحوادث الطرق وغيرها.
- تحديث إجراءات السجل المدني وإدارة الجوازات والجنسية والهجرة، ومنح الوثائق الصادرة عنها وفقا لمنظومات معلوماتية رقمية دقيقة.
- العمل على تحقيق افضل مستوي ممكن من التوزيع المكاني المتوازن للسكان، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سلسلة من الإجراءات التي من بينها وأهمها ما يأتي:

1. الالتزام بالإدارة اللامركزية في تسيير وتمويل برامج ومشروعات الخطط الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على مبدأ التنمية المكانية المتوازنة أساساً لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.

2. ربط المخططات العمرانية والخطط التنموية وبرامج المياه ومكافحة التصحر بمبدأ الاستقرار السكاني والنمو الديموغرافي المتوازن، ومعالجة ظاهرة النمو العشوائي للتجمعات السكانية بما يدرأ الخلل في الثقل السكاني.

3. اتخاذ إجراءات داعمة ومحفزة على الاستقرار في مناطق الطرد الديموغرافي بإعداد وتنفيذ برامج ومشروعات تنموية، ومنح اعفاءات من رسوم الخدمات وفوائد القروض على المشروعات الخدمية والإنتاجية التي يتولاها القطاع الخاص والمؤسسات العامة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لبعث المشروعات الاقتصادية في تلك المناطق.

4.اعداد وتنفيذ برنامج طويل المدي(15- 20سنة) للتوزيع الطوعي للسكان والتجمعات السكانية، من خلال جملة من الحوافز والمشروعات التنموية النوعية بمناطق الفراغ السكاني في وسط وجنوب البلاد، مع التركيز على مناطق الموانئ النفطية والصناعات البتروكيماوية، والمناطق ذات الامكانيات السياحية وتجارة العبور والصناعات التقليدية.

5. دعم البعد النوعي للسكان من خلال اكسابهم القدرات المعرفية والمهارات التي تتيح لهم الميزة التنافسية المطلوبة لنمط الاقتصاد المعولم، وقاعدته المعرفية الواضحة من خلال الإجراءات التالية:

(أ) تبني استراتيجة وطنية جديدة للتربية والتعليم بالمقام الأول تهدف إلى خلق المواطن القادر على ادارة المعرفة وإنتاجها.

(ب) تأسيس نظام وطني للتدريب والتأهيل يعمل على اصلاح ما احدثته انظمة التعليم والتدريب السابقة من تشوهات فكرية ومعرفية لدى المواطن الليبي.

(ج) تطبيق سياسة الاستزراع السكاني بشكل منظم ومقنن ومتقن بانتهاج سياسة تشجيع جذب وتحفيز العقول المتميزة في تخصصات مهمة على العمل في ليبيا لأجل بناء مجتمع المعرفة والتكنولوجية، على ان يكون التركيز على العناصر الشابة واستجلابها للإقامة في ليبيا ومنحها الجنسية الليبية فهذه السياسية تساعد ليس فقط على الزيادة العددية ولكن بدرجة أكثر أهمية تعمل على تحسين الكفاءة النوعية وبدء خلق قاعدة معرفية للسكان داخل الوطن.

(هـ) الاهتمام بالبحث العلمي ورصد ما يكفي من الموارد المالية لتمويل مشروعات البحث العلمي، بحيث يتم استقطاع نسبة من ميزانيات الشركات الاجنبية الكبيرة العاملة في ليبيا تحت مسمي (بند المسؤولية الاجتماعية) تخصص بشكل كامل لمشروعات البحث العلمي، وأن تشترك الهيأة الوطنية للبحث العلمي، والجامعات الليبية، ومراكز البحوث الوطنية مع مراكز الابحاث

والجامعات الغربية في مشروعات بحثية تمول من هذه الميزانية، توجه مباشرة لبرامج التنمية الوطنية، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وأبحاث الصحراء والتصحر.

التوصيات على صعيد السياسة السكانية في مجالات التعليم والتدريب

- الاهتمام بالبحث العلمي ورصد ما يكفي من الموارد المالية لتمويل مشروعات البحث العلمي، بحيث يتم استقطاع نسبة من ميزانيات الشركات الاجنبية الكبيرة العاملة في ليبيا تحت مسمي (بند المسؤولية الاجتماعية) تخصص بشكل كامل لمشروعات البحث العلمي، وأن تشترك الهيأة الوطنية للبحث العلمي والجامعات الليبية ومراكز البحوث الوطنية مع مراكز الابحاث والجامعات الغربية في مشروعات بحثية تمول من هذه الميزانية، توجه مباشرة لبرامج التنمية الوطنية، وخاصة مجالات الطاقة المتجددة وأبحاث الصحراء والتصحر
- معالجة مشكلة تدني مستوى التحصيل العلمي والمهني كي يمكّن الخريج من ممارسة الاعمال ذات الطابع الفني وخلق تنوع في أوجه الاقتصاد الوطني.
- ضرورة التوسع في التعليم لملاءمة الحاجات المتغيرة والمتجددة بالمجتمع.
- الاهتمام بتوجيه الطلاب إلى ميادين فنية جديدة، والتخطيط للتعليم بما يتمشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل .
- التمييز بين الحاجات التعليمية للسكان والحاجات الاقتصادية للمتعلمين.
- وضع البرامج وتيسير كل السبل للتعليم المستمر وتعليم الكبار.

التوصيات على صعيد السياسة السكانية للقوى العاملة وضوابط سوق العمل

- ينبغي العمل على زيادة نسبة وعدد الفنيين المتخصصين والعمال المهرة عن طريق البرامج التدريبية.ومعالجة مسالة البطالة الأخذة في التزايد .
- تشجيع البرامج التي توفر نفقات الإنتاج لاسيما في الصناعات الصغري.
- دعم انواع الصناعات الريفية التي تحتاج إلى مزيد من العمال لتثبيت اكبر عدد ممكن من عمال الريف في الزراعة.
- يساعد استقرار سوق العمل على تمهيد الطريق أمام تحقيق انتعاش اقتصادي، ولتحقيق ذلك يتطلب وجود عدة ضوابط منها:

- تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل والمخرجات التعليمية، والتعرف على اسباب التسرب من المؤسسات التعليمية والتدريبية ومحاولة إيجاد حلول لها.
- اعادة النظر في العملية التعليمية، وتطوير المناهج التدريبية، وتصنيف مستويات المؤهلات التعليمية، وإيجاد نظم اختبار للمهارة المهنية لاعتماد الشهادات المهنية، والمواءمة بين مخرجات التعلم والتدريب واحتياجات سوق العمل .
- التنسيق بين القطاعات وإتباع مبدأ الشفافية ليعلم الذين يعنيهم الأمر اماكن وجود فرص العمل، وتتولي وزارة العمل حصر وتسجيل الوظائف الشاغرة، وتنفيذ عمليات التوظيف بحسب حاجة السوق.
- تحديد معايير التوظيف لكافة القطاعات الخدمية ،والاقتصادية واعتماد مبدأ رفع الكفاءات الفاعلة قبل التوظيف ووضع معايير لتصنيف المؤسسات والمنشآت واعتماد سياسة التدريب التحويلي للباحثين عن عمل. فهذا الامر يضيف مزيدا من المرونة لسوق العمل، ويسهل حركة الانتقال من جهة عمل إلى اخري .
- انشاء قاعدة بيانات متكاملة لقطاع القوى العاملة الوطنية ودراسة واقع العمل وتوفير برامج التوجيه والإرشاد المهني، واختيار البرامج التدريبية بناء على احتياجات سوق العمل.

- متابعة برامج التشغيل وتقييم أدائها وتحديد الظواهر الايجابية والسلبية في سوق العمل، ومتابعة تنفيذ قانون العمل ولوائحه التنفيذية وتطويرها بما يحقق حماية القوى العاملة .

التوصيات على صعيد السياسة السكانية للسكان غير الليبيين والعمالة الوافدة

(1) تقنين وتنظيم تواجد السكان غير الليبيين حسب احتياجات الاقتصاد الوطني من الايدي العاملة وتحديد احتياجات سوق العمل الليبي من العمالة الوافدة، واتخاذ التدابير والإجراءات للحد من وجود العمالة الهامشية غير الماهرة واعتماد مبدأ الكفاءة.

(2) تحديد الاجازات ومدة الإقامة والمزايا الممنوحة للعمالة الوافدة اسوة بما هو سائد بسائر الدول المماثلة لليبيا التي هي في حاجة لعمالة غير وطنية، وإلزام الجهات الرسمية وأصحاب العمل والنقابات بتطبيق ذلك.

(3) وضع سياسة جديدة تعمل وفق آلية منظمة لتحقيق اهداف الدولة والقطاع الخاص وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

(4) سن قوانين ووضع عقوبات وإجراءات صارمة لمنع التجارة بالعمالة (سماسرة منح الاقامة)، بتشديد العقوبات على الجهات والأشخاص والشركات التي تمارس هذا العمل.

(5) ترشيد استخدام العمالة الوافدة وإنشاء مكاتب للاستخدام حسب نظام الحكم المحلي في البلديات يتم من خلالها تسجيل كل العاملين غير الليبيين وتصنيفهم حسب انواع المهن.

(6) تجهيز مقار لإقامة العمالة الوافدة في المدن يتناسب مع عددها وحجمها وإمكانيات العمل في تلك المدن يتم الاشراف عليها من قبل مكاتب الاستخدام والجوازات.

(7) تحديد اسعار الخدمات بإشراف مهندسين وفنيين متخصصين ووضع آليات وضوابط لتنفيذها.

(8) التشديد على خضوع الوافدين إلى ليبيا لإشراف صحي فاعل من قبل الدولة، وإلزام اصحاب الأعمال بتنفيذه والتأمين عليهم ومتابعة ذلك.

لتتمكن الحكومة من تنفيذ السياسات التنموية بشكل عام والسكانية بشكل خاص ينبغي العمل على تحديد دور الاجهزة المعنية بالسياسة الوطنية للسكان وتمكينها من أداء دورها وهي:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- وزارة الصحة.
- وزارة الأوقاف (دار الافتاء).
- وزارة الداخلية.
- وزارة الثقافة والإعلام.
- وزارة الزراعة.
- وزارة التعليم.
- وزارة العمل.
- وزارة الحكم المحلي.

إلى جانب أي جهة اخرى لها علاقة بالموضوعات والقضايا المختلفة التي طرحت في هذا المشروع للسياسة الوطنية للسكان في ليبيا.

وأخيرا وليس بآخر فإن فريق البحث يعبر عن شكره وامتنانه لثقة مجلس التخطيط الوطني فيه، وتكليفة بهذا العمل الرائد الذي هو على درجة عالية من الأهمية، ويمثل استحقاقا وطنيا على درجة عالية من الوجاهة خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها ليبيا، ويعبر عن استعداده للتعاون الدائم في أي انجاز يخص السياسة الوطنية للسكان خاصة ما يتعلق ببلورة البرامج العلمية التى تتطلب منهجا علميا لإعدادها،وتخطيطها،وتنفيذها،وما يستوجبه من اجراءات فعلية لتنفيذ هذه السياسات .

قائمة بالمراجع

1. مجلس التطوير الاقتصادي، مكتب الدراسات والسياسات السكانية، التقرير الوطني الأول عن حالة السكان في ليبيا 2010م، صدر سنة 2012م.
2. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م.
3. عتيق على سليمان، تقييم للهجرة غير القانونية وما تسبب فيه من مشكلات، ورشة عمل حول الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع، طرابلس 19-2012/4/22م.
4. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م.
5. عمران سالم احتيوش، علم السكان، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب.
6. السيد عبدالعاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، 2005م.
7. زيدان عبدالباقي، أسس علم السكان، القاهرة، 1978م.
8. سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1992م.

9. عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، منشورات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، 1988م.
10. علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، ***دار المعرفة الجامعية*** :الإسكندرية، 1991.
11. علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمتحول، الدار العربية للعلوم بيروت، 2004م.
12. ليبيا، تقرير التنمية البشرية 2003م.
13. الهيئة العامة للمعلومات، المسح الديموغرافي للسكان الليبيين لسنة 2010م.
14. أمانة مؤتمر الشعب السنة (سابقا)، مركز الدراسات والبحوث، التطورات الديموغرافية (السكانية) والاقتصاد الليبي 2005م.
15. المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2007م، التقرير الرئيسي 2009م.
16. الهيئة العاملة للمعلومات نشرة الإحصاءات الحيوية للسنوات 1995 – 2007م.
17. صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية أوضاع سكان العالم 2005م.
18. التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية – مارس / آذار 2008 م.
19. المسح الوطني للتشغيل (القوى العاملة) لسنة 2007م، الهيئة العامة للمعلومات.
20. جغرافية السكان، بروفسور جون كلارك، ترجمة د. محمد شوقي ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984م.
21. صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية أوضاع سكان العالم 2005م.
22. سكان العالم، المكتب المرجعي للسكان، 2009م.
23. على مصطفى الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا (1954–2006)، مجلة الجامعة المغاربية الطبعة الاولى، 2010م.
24. الهيئة العامة للمعلومات نشرة الإحصاءات الحيوية للسنوات 2007– 2009م.
25. U. N. Population Division. World Population Prospects the 2003Revision. New York.
26. ليبيا، تقرير التنمية البشرية 2003م.

جدول رقم (1)

توزيع السكان الليبيين حسب فئات العمر في تعدادي 1995 – 2006

فئات العمر	1995		2006	
	عدد	%	عدد	%
4 – 0	546914	12.46	575345	10.86
9 – 5	582250	13.26	527595	9.96
14 – 10	585099	13.33	542893	10.25
19 – 15	582472	13.27	573026	10.82
24 – 20	507527	11.56	573287	10.82
29 – 25	390383	8.89	566458	10.69
34 – 30	286222	6.52	492828	9.30
39 – 35	196555	4.48	390800	7.38
44 – 40	132721	3.02	281849	5.32

3.76	199142	2.90	127193	49 – 45
2.50	132619	2.38	104458	54 – 50
2.31	122277	2.24	98278	59 – 55
1.80	95127	1.78	78235	64 – 60
1.51	80018	1.58	69222	69 – 65
1.09	57851	1.02	44837	74 – 70
1.64	87037	1.31	57373	+ 75
100.0	5298152	.100	4389739	المجموع

جدول رقم (2)

توزيع السكان الليبيين (15 سنة فما فوق) حسب متغير الحالة الزواجية والنوع

السنة	النوع	الحالة الزواجية				
		لم يسبق لهم الزواج	متزوجون	مطلقون	أرامل	المجموع
1995	ذكور	775207	571995	5699	7836	1360737
	إناث	634294	562455	23924	94066	1314739
	مجموع	1409501	1134450	29623	101902	2675476
2006	ذكور	1066709	763519	4850	11407	1846485
	إناث	890810	772349	22888	119787	1805834
	مجموع	1957519	1535868	27738	131194	3652319

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لليبيين الذين لم يسبق لهم الزواج حسب متغير العمر

فئات العمر	1995			2006		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
19 – 15	99.8	98.3	99.1	99.5	97.5	98.5
24 – 20	97.8	82.2	90.1	98.6	84.8	91.8
29 – 25	80.0	50.1	65.2	89.7	60.2	75.1
34 – 30	37.6	24.9	31.3	61.6	43.4	52.6
39 – 35	10.8	9.7	10.2	27.4	31.6	29.5
44 – 40	3.9	3.1	3.5	10.6	18.2	14.4
49 – 45	2.0	1.4	1.7	5.4	7.4	6.4
54 – 50	1.2	0.9	1.1	3.6	2.9	3.2
59 – 55	1.1	0.8	0.9	2.9	2.2	2.5
60 فأكثر	1.1	0.7	0.9	2.0	1.8	1.9

جدول رقم (4)

متوسط العمر عند الزواج الأول حسب النوع وسنة التعداد

سنة التعداد	متوسط العمر عند الزواج الأول			الفرق بين عمر الذكور والإناث
	ذكور	إناث	مجموع	
1973	24.7	18.8	21.8	5.9
1984	27.4	23.1	25.3	4.3
1995	31.4	28.3	29.8	3.1
2006	34.1	31.3	32.7	2.8

جدول (5)

التوزيعات العددية والنسبية للإناث الليبيات في سن الخصوبة حسب تعدادي 1995 و2006.

سنة التعداد	الإناث في سن الخصوبة (15– 49) سنة		الإناث(15–49)اللاتي لم يسبق لهن الزواج		الإناث (15–49) سنة المتزوجات		فئة الشباب (10– 25) سنة	
	العدد	% من إجمالي السكان	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1984	625282	19.4	251184	40.2	374098	59.8	1130566	34.98
1995	958004	21.8	632634	66.0	325370	34.0	1675098	38.16
2006	1524330	28.8	884812	58.0	639518	42.0	1689206	31.89

الجدول (6)

نسب الرعاية الصحية أثناء الحمل حسب نوع الفحص ومكانه 2007

الفحوصات	مكان أخر فحص طبي						المجموع
	مستشفى عام	المجمعات الصحية	العيادات الخاصة	طبيب خاص	في المنزل	أماكن أخرى	
قياس الوزن	58.3	68.9	72.7	75.4	52.3	27.3	66.5
قياس الطول	35.1	40.2	42.7	49.7	52.3	27.3	40.0
قياس الضغط	91.0	92.3	95.5	96.1	52.3	100.0	93.4
فحص الدم	91.4	91.2	94.8	96.2	52.3	100.0	93.2
فحص البول	89.4	91.7	91.7	94.4	52.3	100.0	90.9
فحص البطن	48.3	59.4	50.9	56.3	28.4	27.3	50.8
اصفاء الجنين	73.1	79.1	77.4	82.2	28.4	27.3	76.1
الفحص بالموجات	78.3	85.3	90.4	90.1	28.4	51.5	84.8
فحص داخلي	58.0	59.7	62.2	58.3	28.4	27.3	59.8
الإخبار عن وضعية الجنين	80.4	85.2	91.1	88.1	28.4	51.5	85.8
التغذية	28.0	35.1	39.7	34.2	0.0	0.0	33.8
عوامل الخطورة	18.7	19.1	23.6	26.3	0.0	0.0	21.5
الإرضاع	29.3	25.0	33.7	30.0	0.0	37.7	30.9
تنظيم الأسرة	16.7	15.2	17.1	19.2	0.0	0.0	17.0
الرعاية بعد الولادة	19.8	19.3	22.0	20.7	0.0	0.0	20.7

جدول (7)

معدل الخصوبة الكلي بليبيـا حسب السنوات 2007،03،95،73م

السنة	التعداد العام للسكان	معدل الخصوبة الكلي من خلال المســـــوحات
1973	8.28	8.3 دراسة تحليلية استناداً لتعداد 1973
1995	3.30	4.1 المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل
2003	3.30	3.8 المسح العنقودي الليبي المتعدد المؤشرات
2007	2.73	2.7 نتائج مسح الأسرة الليبي

جدول (8)

التوزيع النسبي للحالة التعليمية للإناث الليبيات(15–49) سنة حسب سنوات التعداد.

الحالة التعليمية	سنـــــة التعـــداد			
	1973	1984	1995	2006
أمية	81.5	59.8	20.6	8.1
دون الابتدائية	10.5	10.9	11.1	5.4
الشهادة الابتدائية	4.6	12.5	18.1	12.2
الشهادة الإعدادية	1.8	6.3	27.5	26.9
فوق الثانوية ودون الجامعة	1.4	9.6	19.8	27.6
الشهادة الثانوية وما يعادلها	0.0	0.0	0.2	9.5
شهادة جامعية	0.0	0.7	2.6	9.2

جدول (9)

متوسط مرتبة عدد الأطفال حسب الحالة التعليمية للأمهات الليبيات.

المستوى التعليمي	متوسط مرتبة عدد الأطفال تعداد 1973	متوسط مرتبة عدد الأطفال المسح الليبي الوطني الليبي 1995	2007
أمية	5.67	8.2	6.4
دون الابتدائية	4.2	5.2	5.9
الشهادة الابتدائية	2.5	4.7	5.8
الشهادة الإعدادية	-	3.5	4.8
الشهادة الثانوية +	2.08	3.0	4.0
المجموع		5.7	5.5

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي لفئة الشباب الليبي (10 – 25) سنة حسب النوع وسنة التعداد.

الفئات العمرية	تعـــداد 1995			تعـــداد 2006		
	ذكور %	إناث %	جملة %	ذكور %	إناث %	جملة %
14 – 10	6.77	6.56	13.33	5.23	5.01	10.25
19 – 15	6.73	6.54	13.27	5.48	5.33	10.82
24 – 20	5.86	5.70	11.56	5.47	5.35	10.82
% (24 – 10)	19.36	18.80	38.16	16.18	15.69	31.89
مج(24 – 10)	849553	825545	1675098	857501	831705	1689206
عدد السكان	2231079	2158660	4389739	2687513	2610639	5298152

جدول رقم (11)

توزيع المواليد حسب متغير النوع خلال الأعوام (1975– 2008م)

الأعوام	النـــــوع				
	ذكور	إناث	مجموع	الفرق الكمي بين النوعين	الفرق المئوي بين النوعين
1975	55337	53018	108355	2319	%2.1
1978	56839	55470	112309	1369	%1.2
1995	45911	42868	88779	3043	%3.4
1996	47064	43364	90428	3700	%4.1
1999	48296	45479	93775	20817	%3
2003	56919	53569	110488	3350	%3
2006	65902	58639	124541	7263	%5.8
2008	68018	64808	132826	3210	%2.4
2009					

جدول رقم (12)

توزيع الوفيات حسب متغير النوع للأعوام(1975- 2009م)

الأعوام	النـــــــوع				
	ذكور	إناث	مجموع	الفرق الكمي بين النوعين	الفرق المئوي بين النوعين
1975	8890	7257	16147	1633	%10
1978	7776	6550	14326	1226	%8.5
1995	7897	5641	13538	3043	%16.7
1996	7180	5101	12281	2079	%16.9
1999	9459	6834	16293	2626	%16
2003	11614	8804	20418	2810	%13.7
2006	10217	7658	17975	2559	%5.8
2009	12212	9269	21481	2943	%13.7

جدول رقم (13)

الفرق الكمي والمئوي بين الوفيات حسب متغير النوع

الأعوام	النوع			
	ذكور	إناث	صافي الزيادة الطبيعية = الفرق بين المواليد والوفيات	الفرق المئوي بين وفيات الذكور والوفيات
1975	8890	7257	1633	%10
1978	7776	6550	1226	%8.5
1995	7897	5641	3043	%16.7
1996	7180	5101	2079	%16.9
1999	9459	6834	2626	%16
2003	11614	8804	2810	%13.7
2008	10217	7658	2559	%5.8
2009	12212	9269	2943	%13.7

جدول رقم (14)

توزيعات السكان الليبيين النشطين اقتصاديا حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع 1995م

أقسام النشاط	النـــوع		الإجمالي
	ذكور	إناث	
الزراعة والغابات والصيد	107 709	4 206	111 915
التعدين واستغلال المحاجر ويشمل النفط والغاز	18 606	679	19 285
الصناعات التحويلية	64 697	10 111	74 808
الكهرباء والغاز والمياه	28 738	1 385	30 123
التشييد والبناء	16 336	613	16 949
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها وخدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	79 059	2 941	82 000
النقل والتخزين والمواصلات	59 935	2 280	62 215
المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال	15 793	3 688	19 481
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والخدمات الشخصية والدولية	348 971	147 355	496 326
أنشطة غير واضحة التوصيف أو غير مبينة	4 254	233	4 487
يبحث عن العمل لأول مرة	90 395	17 099	834 493
المجموع الكلي	834 493	190 590	1 025 083

- المصدر : التعداد العام للسكان لسنة 1995م، ص209-211 .

جدول رقم (15)

توزيعات السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع وأقسام النشاط الاقتصادي 2006م

أقسام النشاط	النـوع		الإجمالي
	ذكور	إناث	
الزراعة والصيد	99 163	18 945	118 108

صيد الأسماك	1 144	35	1 179
التعدين واستغلال المحاجر ويشمل النفط والغاز	31 952	2 157	34 109
الصناعات التحويلية	302	3 888	47 190
الكهرباء والغاز والمياه	37 507	2 092	39 603
التشييد والبناء	30 737	1 499	32 236
تجارة الجملة وإصلاح المركبات والدرجات والسلع الشخصية والمنزلية	97 333	3 532	100 865
الفنادق والمطاعم والمقاهي	4 201	729	4 930
النقل والتخزين والمواصلات	61 162	3 373	64 535
الوساطة المالية	14 359	3 549	17 908
أنشطة العقارات	9 576	2 087	11 663
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الإجباري	302 119	42 535	344 654
التعليم	150 926	260 528	411 454
الصحة والعمل الاجتماعي	31 286	37 212	68 498
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية وأنشطة أخرى	20 998	3 202	24 200
خدمة أفراد الخدمة المنزلية بالأسر	414	51	465
أنشطة غير مبينة وأنشطة المنظمات الدولية والسفارات	10 014	3 483	13 497
متعطلون لم يسبق لهم العمل	252 215	88 871	340 786
المجموع	919 193	388901	1675880

المصدر: التعداد العام للسكان لسنة 2006م، ص190-194 بتصرف.

جدول رقم (16)

توزيعات الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع والفئات العمرية وأقسام النشاط الاقتصادي 1995

أقسام النشاط	فئات السن											المجموع
	19 -15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45	54 - 50	59 - 55	64 - 60	+ 65	
الزراعة والغابات والصيد	5925	15651	12481	8042	5259	4084	5809	7426	9430	9464	28344	111915
التعدين واستغلال المحاجر ويشمل النفط والغاز	130	1850	3617	4307	2990	1820	1410	1238	1063	700	160	19285
الصناعات التحويلية	1662	11268	18285	15097	8703	5324	4390	3655	3219	2122	1083	74808
الكهرباء والغاز والمياه	260	4087	7771	5770	3160	1764	1813	1860	1949	1476	213	30123
البناء والتشييد	383	2356	3350	2959	2027	1464	1363	1194	984	607	18181	16949
تجارة الجملة والمطاعم والمقاهي والفنادق	2072	9716	15081	15137	10332	6891	5970	5703	4852	3276	2970	82000
النقل والتخزين والمواصلات	467	4498	8116	10676	9780	7087	6295	6216	4946	3036	1098	62215
المصارف ومؤسسات التمويل والتامين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال	86	1595	3749	3880	2588	2279	2033	1465	1080	581	145	19481
الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية والشخصية	10703	63530	121129	68070	37854	33954	24929	19583	8885	1710	2547	496326
أنشطة غير واضحة التوصيف أو غير مبين	137	679	1075	1137	642	307	224	144	98	43	1	4487
الباحثون عن عمل لأول مرة	15281	56905	338	243	1	0	0	0	0	0	000	107494
المجموع	37106	172135	224761	177318	113581	68874	63261	53830	47204	30190	36823	1025083

جدول رقم (17) توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصاديا حسب النوع والفئات العمرية وأقسام النشاط الاقتصادي لعام 2006

أقسام النشاط	فئات العمر											المجموع
	19 -15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45	54 - 50	59 - 55	64 - 60	+ 65	
الزراعة والصيد	1556	11204	22960	22307	19059	14479	9734	5326	3934	3022	4527	118108
صيد الأسماك	21	100	173	236	196	153	122	84	52	23	19	1179
التعدين واستغلال المحاجر ويشمل النفط والغاز	354	2135	5104	6642	6102	5368	3705	2140	1532	855	172	34109
الصناعات التحويلية	418	2167	5563	9570	10965	7785	4608	2649	2111	896	458	47190
الكهرباء والغاز والمياه	137	1357	5631	8873	9773	6016	3169	1787	1686	1016	158	39603
التشييد والبناء	539	2559	5543	6833	5680	4114	2769	1783	1349	721	346	32236
تجارة الجملة والتجزئة	1374	12210	20479	19994	16752	11404	7163	4185	3393	2277	1634	100865
الفنادق والمطاعم والمقاهي	69	369	903	1007	984	701	389	212	158	95	43	4930
النقل والتخزين والمواصلات	379	3225	9778	11397	11006	9341	7935	4763	3612	2247	852	64535
الوساطة المالية	46	626	2394	3541	3324	2778	1727	1495	1265	621	91	17908
أنشطة العقارات	88	563	2031	2623	2202	1717	1067	626	422	220	104	11663
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	4005	36042	70678	66263	54776	42412	35778	17171	12409	3977	1143	344654
التعليم	1363	33427	105152	104831	72583	45554	25828	11462	8294	2352	608	411454
الصحة والعمل الاجتماعي	348	4895	16132	16063	12965	7928	4573	2613	2034	770	177	68498
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	216	1707	4207	5132	4643	3112	2044	1287	1148	513	191	24200
خدمات أفراد الخدمة المنزلية	19	44	84	60	72	61	62	32	15	9	7	465
المنظمات والهيئات الدولية	4	4	14	33	27	35	21	26	11	5	5	185
أنشطة غير مبينة	237	1352	2794	2860	2069	1521	997	550	555	237	140	13312
المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل	0	111245	124367	67050	27221	10903	0	0	0	0	0	340786
المجموع	11173	225231	403987	355315	260399	175382	111691	58191	43980	19856	10675	1675880

جدول رقم (19)

توزيع السكان الليبيين العاملين حسب النوع وتوزيعات القوة البشرية خلال 1995- 2006م*

توزيعات القوة البشرية			1995	2006
يعمل	النوع	ذكور	732 677	940 133
		إناث	172 874	388 153
		المجموع	905 551	1 328 286
يبحث عن عمل وسبق له العمل	النوع	ذكور	11 421	6 060
		إناث	617	748
		المجموع	12 038	6 808
يبحث عن العمل لأول مرة	النوع	ذكور	90 395	252 215
		إناث	17 099	88 871
		المجموع	107 494	340 786
مجموع العاملين اقتصاديا	النوع	ذكور	834 493	1 198 408
		إناث	190 590	477 472
		المجموع	1 025 083	1 675 880
مجموع النشطين اقتصاديا	النوع	ذكور	1 360 737	1 846 485
		إناث	1 314 739	1 805 834
		المجموع	2 675 476	3 652319

1- المصدر/ التعداد العام لسنة 1995م، ص 162 – 164، التعداد العام لسنة 1995م، ص136- 138.

2- * المصنفين عاملين اقتصاديا حسب التعداد، بينما بعضهم في واقع الأمر غير عاملين اقتصاديا فعليا

جدول رقم (20)

يبين تغير معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا

الفترة الزمنية	معدل نمو السكان	معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا
1973 -1984م	% 4.21	% 4.51
1984 -1995م	% 2.80	% 4.67
1995-2006م	% 1.18	% 2.87

- بيانات مستقاة من تقرير حالة السكان، ص10

جدول رقم (21)
التغيرات الكمية في عدد السكان الليبيين وغير الليبيين للسنوات 2006 و 2010 وتقديرات 2015 – 2030

السنوات	ليبيون			غير ليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2006	2687090	2610639	5298152	246939	112601	359540
2010	2856602	2788857	5645459	266550	128632	395182
2015	3082668	3015590	6098258	306254	132821	439075
2020	3317786	3253388	6571174	350842	161710	512552
2025	3562929	3499369	7062298	408144	199214	607358
2030	3784461	3722901	7507362	466109	239478	705692

جدول (22)
توقعات التغيرات الكمية في عدد السكان حسب الفئات العمرية العريضة للفترة 2006 – 2030

السنوات	14 – 0		64 – 15		+ 65		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2006	1645833	31.1	3427413	64.7	224906	4.2	598152
2010	1710574	30.3	3680839	65.2	254046	4.5	5645459
2015	1751905	28.7	4047538	66.5	298815	4.8	6098258
2020	1781361	27.1	4434969	67.5	354844	5.4	6571174
2025	1802637	25.5	4842986	68.6	416675	5.9	7062298
2030	1809274	24.1	5210109	69.4	487979	6.5	7507362

ملاحظة : الأرقام من (1 إلى 6) تشير للسنوات حسب ما هو مبين في الجدول رقم (6)

جدول (23)
توقعات توزيعات القوى البشرية للسكان الليبيين (2010 - 2030)

البيان	2010	2015	2025	2030	معدل النمو (2030- 2010)
مجموع السكان	5645459	6098258	7062298	7507362	1.5
السكان في سن العمل (مصدر عرض العمل)	3934885	4346353	5330965	5698088	1.9

عرض العمل (العاملون اقتصاديا)	2042992	2290093	2817415	3026824	2.0
الاستخدام (الذين يمارسون بالفعل العمل)	1784349	2028107	2557086	2784678	2.3
الباحثون عن عمل = البطالة	258643	261987	260329	242146	
معدل المساهمة الخام في النشاط	36.19	37.55	39.89	40.32	
معدل المساهمة الصافي في النشاط	45.35	46.66	47.97	48.87	
نسبة المشاركة للسكان في سن العمل	51.92	52.69	52.85	53.12	
معدل النشاط للسكان	69.70	71.27	75.48	75.90	
معدل التوظيف لقوة العمل	87.34	88.56	90.76	92.00	
معدل البطالة	12.66	11.44	9.24	8.00	

جدول رقم (24)

مؤشرات هجرة الكوادر البشرية وعلاقته بالأجور

المتغير	المؤشر	الترتيب
هجرة العقول (جاذبية العقول)	2.0	134
ارتباط الأجور بالإنتاجية	2.1	139
الاعتماد على المهنية الإدارية	2.5	139
الميل إلى تفويض السلطات	2.3	139

المصدر: تقرير التنافسية الدولية 2011\2010